جُهود القُدَماء والمُحْدَثين

في وضع الأُصول العلمية

لأسس تحقيق التراث العربي

د. ليلى توفيق العمري
أستاذة الأدب الجاهلي
الجامعة الهاشمية

دار عيداء

بسم اللـه الرحمن الرحيم

جهود القدماء والمحدثين
في وضع الأصول العلمية
لأسس تحقيق التراث العربي

جهود القدماء والمحدثين
في وضع الأصول العلمية
لأسس تحقيق التراث العربي

تأليف

د. ليلى توفيق العمري
أستاذة الأدب الجاهلي
في الجامعة الهاشمية

الطبعة الأولى
2007م - 1427هـ

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2006/11/3071)

398
العمري ، ليلى توفيق
جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي / ليلى توفيق العمري – عمان: دار غيداء 2006

(   ) ص
ر.أ: (2006/11/3071)
الواصفات: /التراث الشعبي//الفلكلور//البلدان العربية

*تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN: 9957-480-10-3



تلاع العلي- شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس: 5353402 6 962+
ص.ب:520946عمان 1152 الأردن

مجمع العساف التجاري-الطابق الأول
خلوي:962795667143+
E- mail:darghidaa@gmail.com

إهـداء

- إلى أبي لقاء صداقته لي
- إلى أمي منبع الحنان ... التي راعت حروف هذا الكتاب وهي غضة
- إلى إخوتي سندي وعمادي في الحياة
- إلى أختي اللتين يعبقن بالمشاعر الأنثوية ... والأخوة الحقة ... ويملأن بهما حياتي
- إلى أبناء إخوتي وأخواتي ممن أزهروا في الحياة ... فكانت ذات مذاق
- إلى من أحب ولم يجمعني به هذا الكتاب !
- إلى كل من يحمل شرف المحتد وكرامة العرق ...
- إلى من جعل أرومة النسب فينا

إلى جدي عمر

سبق نشر الكتاب ضمن منشورات جامعة آل البيت لعام 1427هـ – 2006م في كتاب
" تحقيق التراث: الرؤى والآفاق"
أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، مج 2، ص: 437 – 522
وجرى تحكيمه وفق مقاييس مجلة "المنارة للبحوث والدراسات"

المحتويات

الموضــوع	الصفحة
1- توطئة	9
2- مقدمة	13
3- القسم الأول: التعريف	17
- تحقيق التراث: معناهما في اللغة والاصطلاح	19
- تحقيق النصوص	46
- تحقيق المخطوطات	51
4- القسم الثاني: العناية بالتراث	53
- أسبابها ودوافعها	55
- قواعد تحقيق التراث العربي: أسباب توحيدها	60
- الغاية من وضع أسس لتحقيق التراث العربي	64
- الفوائد التي نجنيها من تحقيق التراث العربي	66
5- القسم الثالث: جهود القدماء والمحدثين في وضع أسس تحقيـق الـتراث العربي	69
- التحقيق عند القدماء	71
- التحقيق عند المستشرقين	94

- التحقيق عند العرب المحدثين	106
6- الخاتمة	133
7- المصادر والمراجع	137

توطئة:

يدرس الكتاب "تحقيق التراث" في معناهما في اللغة والاصطلاح، دراسة تستفيد من الأصل اللغوي في استعمال اللغويين الفعل "حقق"، ومن المشتقات الصرفية له في الوصول به إلى معنى يقرب من المعنى الذي يفهمه منه المحققون المعاصرون، ويقترن ببعض شرائط المحقق، في تعريفهم التحقيق أنه "العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين". وفي الدلالة على مرحلة من مراحل التحقيق في ضبط النص وتوثيقه، بالمقاييس التي وضعها المعاصرون للتحقيق، فهم يعرفونه أنه: الإحكام والتصحيح والإثبات والتصديق.

وفي الاصطلاح فقد اختلف المحققون في مفهوم التحقيق، اختلافا يعود إلى تباينهم في العناية بنص المؤلف، أو العناية به وخدمته في آن، وخلاصة قولهم في تعريفهم التحقيق "هو تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه".

وأما التراث فلا خلاف في معناه في اللغة والاصطلاح، وإن كانت اللفظة قديما قد أفادت معنى العموم في كل "ما يخلفه الرجل لورثته"، أو كل أمر قديم توارثه الآخر عن الأول، فإنها دلت في الاصطلاح على معنى الخصوص دلالة أوحت إليه اللفظة المقترنة به وهي "التحقيق"، وبذلك فالتراث يعني "الكتب المخطوطة التي ورثها السلف للخلف".

والحال نفسه يصدق على المصطلح الآخر وهو "تحقيق النصوص"، الذي استعمل للدلالة على المادة نفسها، إذ يلاحظ أن القدماء لم يستعملوا

كلمة "نص" بمعناها العلمي الذي ذكرته المعاجم وهو الرفع والإظهار، أما في العصر الحديث فقد اكتسبت الكلمة معنى جديدا يدل على أقوال المؤلف الأصلية، دلالة جاءت من ترجمتها عن المصطلح الإنجليزي والفرنسي.

واستعمل المحققون "تحقيق المخطوطات" بالمعنى نفسه، استعمالا لم يذكره القدماء، وإنما ذكرته المعاجم الحديثة في الدلالة على تحقيق الكتاب المخطوط الذي كتب بخط اليد.

ويلفت الكتاب النظر في الأسباب التي دفعت المحققين إلى العناية بالتراث، والتي تأتت من وظيفته في الحياة في أن يكون موصولا بالمعاصرة، مع ما يترتب على هذه الوظيفة من نشر علم القدماء، وتوطيد الصلة بين علمهم الأصيل ومعارفنا المستحدثة. وإلى أسباب وضعهم قواعد موحدة لتحقيق التراث العربي، التي كان من أهمها فقدانهم ضوابط التحقيق السليم، وعدم وجود دليل متفق عليه يرشدهم إلى الطريقة الصحيحة في تحقيق النصوص. وإلى الغاية من وضع أسس لتحقيق التراث العربي في التقريب بين مناهج التحقيق، وتنظيم العمل فيه وفق أسس واحدة، مع بيان الفائدة التي نجنيها من تحقيق التراث، إذ أصبح التحقيق علما قائما بذاته، يعنى به كثير من الناس في وضع قواعده وأسسه.

ويدرس الكتاب كذلك التحقيق عند القدماء دراسة تبين معرفتهم به، في المقابلة بين النسخ، واختيار أوثقها وأصحها، ووضع رمز لكل نسخة، واهتمامهم بضبط النصوص وتوثيقها وتدقيقها، ولكن معرفتهم به لم تبلغ أن تكون علما له قواعده وأصوله. ويشير إلى فضل المستشرقين في تنبيهنا

إلى كتبنا ونوادر مخطوطاتنا، وسبقهم لنا في نشر تراثنا العربي، وفي وضع أصول هذا العلم وقواعده في وقت مبكر. ويختم حديثه عن التحقيق عند العرب المحدثين حديثا يبين أهم الجهود التي قاموا بها في هذا المجال، في توضيح المعالم الأساسية التي ينبغي أن يتبعها المحققون، بإلقاء المحاضرات، وعقد الندوات، وتأليف الكتب، ما يدل على أن أصول هذا العلم قد رسخت، وأن قواعده قد أرسيت.

مقدمة

فكرة الكتاب ليست جديدة، وإنما تعرض لها كثير من الباحثين والدارسين، وقد جاءت تلبية للدعوة التي وجهتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر "تحقيق التراث العربي: الرؤى والتطلعات"، الذي ينظمه قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة آل البيت[1]، فاخترت من محاور المؤتمر محورا أكتب فيه، مساهمة مني – مع زملائي – في التعريف بأهمية تراث الأمة تعريفا يصله بحاضره، ويثير اهتمام الدارسين له في بعثه من مرقده، وإماطة اللثام عن كنوزه المخطوطة.

واضطررت – رغبة مني في تحقيق غايتي في دراستي أولا، والأهداف المرجوة من المؤتمر ثانيا – إلى تقسيم كتابي أقساما ثلاثة، يشد بعضها بعضا، ويستدعي أولها ثانيها، ويترتب مجيء ثالثها بعدهما. وتسهيلا على القارىء لفهم الكتاب، وتيسيرا لإفادته منه، فقد جعلت القسم الأول منها في التعريف، عالجت فيه هذه القضية في محاور ثلاثة معالجة اقتضت مني تفسير مصطلحات ثلاثة – تحوي مفردات أربع - تدل جميعها على المادة التي أبحث فيها، تفسيرا لغويا واصطلاحيا عند القدماء والمحدثين، وهي: "تحقيق التراث" و"تحقيق النصوص" و"تحقيق المخطوطات"، لأصل إلى تعريف علمي لها باستعمالي إحدى هذه المصطلحات استعمالا يغني عن الآخر لدلالته عليه. وقد اتبعت في تفسيره لبعضها منهجا يكاد يكون جديدا أو بتعبير أدق فريدا، إذا قورن بغيره من

(1) من 9 – 11 ذي القعدة 1425هـ= 21 – 23 كانون الأول 2004م.

المناهج المتبعة عند المحققين والدارسين الذين حاولوا تفسيرها، إذ وجدت أن كلمتـي "تحقيـق" و"نص" لم تستعملا قديما في اللغة العربية بمعناهما اللغوي الذي ذكرته المعاجم، أو الاصـطلاحي الذي عرفه المعاصرون، وأن القدماء لم يتعرضوا لذكر "المخطوط" ولم يستعملوه في أساليبهم، مـا عدا الزمخشري الذي دل على معنى الكتاب المخطوط أنه المكتوب، ولـذلك حاولـت أن أسـتفيد من العلاقة القائمة بين المعاني في الأصل اللغوي لـ "حقق" والاشتقاقات الصرفية منه، في الوصـول إلى معنى يقرب من المعنى الذي يفهمه منه المحقق المعاصر، أو معنـى يـدل عـلى مرحلـة مـن مراحل التحقيق في ضـبط الـنص وتوثيقـه، وأن أسـتفيد مـن معنـاه في الاصـطلاح ومـن المعنـى اللغوي والاصطلاحي للتراث، في الوصول إلى معنى يشمل المصطلح الأول في شقيه وهو "تحقيـق التراث" أنه: تحقيق الكتب المخطوطة التي ورثها السلف للخلف، تحقيقـا يتـوخى المحقـق فيـه تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه، وبما أنه المصطلح الأكثر شيوعا فإن تعريفـه عـلى هـذا النحو يشمل معنى المصطلحين الآخرين، ذلك أن دلالة النصوص على أقوال المؤلف الأصلية، وأن معنى المخطوط المكتوب بخط اليد يقع ضمن هذا التعريف، لأن عمل المحقق يكون فيهما.

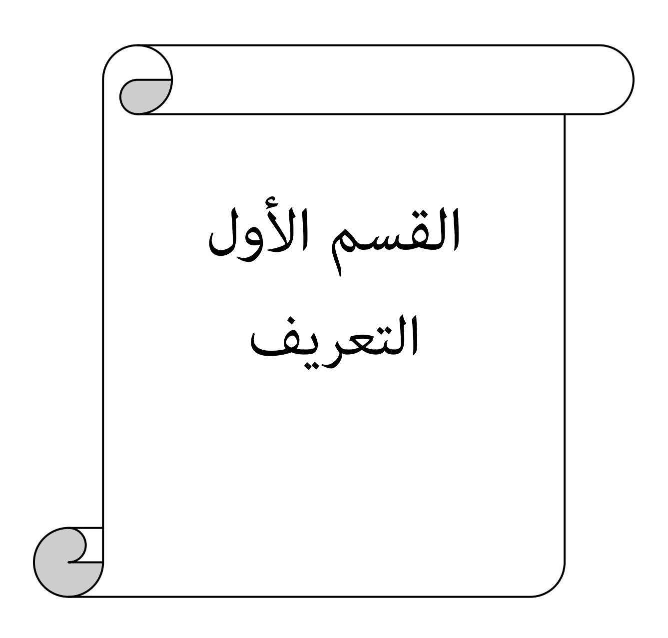
واتبعت النسق نفسه في القسم الثـاني، الـذي جعلتـه في العنايـة بـالتراث في تقسـيمه أقساما أربعة، تحدثت فيها عن أسباب عنايـة العـرب بـتراثهم التـي كـان مـن أهمهـا أن يكـون موصولا بالمعاصرة، قادرا على النمـو بهـا. وعـن توحيـد قواعـد تحقيـق الـتراث العـربي، فـذكرت الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، والتي منها عدم وجود دليل متفق عليه يرشدهم إلى

الطريقة الصحيحة في تحقيق النصوص. وعن الغاية من وضع أسس لتحقيق التراث العربي في التقريب بين مناهج التحقيق قدر الإمكان. وعن الفوائد التي نجنيها من تحقيق هذا التراث في أنه أصبح علما قائما برأسه يعنى به كثير من الناس.

وكان غرضي من هذا القسم أن أمهد للحديث عن جهود القدماء والمحدثين في وضع أسس تحقيق التراث العربي، التي تضمنها القسم الثالث من الكتاب، جهودا لا يمكن استثمارها في ميدان التحقيق لولا شعور القائمين عليه بأهميته في الحياة العلمية والعملية، ومن ثم حرصهم على إخراجه إخراجا صحيحا؛ ولذلك عقدت القسم الثالث لأتحدث عن هذا الموضوع في محاور ثلاثة، وكان من الطبيعي أن أبدأ الحديث في المحور الأول منها عن التحقيق عند القدماء، فأشرت إلى معرفتهم ببعض قواعد التحقيق كالمقابلة بين النسخ، واختيار أوثقها وأصحها، ووضع رمز لكل نسخة، وذلك من خلال الأمثلة التي استشهدت بها عليها، ولكن معرفتهم بالتحقيق لم تبلغ أن تكون علما له قواعده وأصوله. وأفردت المحور الثاني للحديث عن فضل المستشرقين في سبقهم لنا في نشر تراثنا، وفي وضع الأصول العلمية لتحقيق التراث العربي. وخصصت المحور الثالث للحديث عن التحقيق عند العرب المحدثين، مشيرة إلى المسيرة التاريخية التي مر بها التحقيق عندهم، منذ أن نشط إليه الأفراد، والمؤسسات العلمية، واللجان الرسمية، ومن ثم الجامعات العربية، إلى أن أصبح – كما ذكرت – علما قائما بذاته يعنى به كثير من الباحثين والدارسين، الذين قاموا بتأليف

مجموعة كبيرة من الكتب في هذا الفن، حاولت أن ترسم حدوده، وتقيم قواعده.

والكتاب - بعد - يعتمد على عدد كبير من هذه الكتب، وعلى المقالات التي نشرها أصحابها في المجلات المختلفة، ويستفيد من آرائهم في رسم الإطار العام له، ويستعين ببعض المظان القديمة التي أشارت إلى التحقيق عند القدماء.


القسم الأول
التعريف

- تحقيق التراث: معناهما في اللغة والاصطلاح:

استعمل العلماء – غير هذا المصطلح - مصطلحين آخرين للدلالة على هذه المادة، هما: "تحقيق النصوص" و "تحقيق المخطوطات"، ولجلاء هذه الحقيقة فإننا نقف عند هذه المفاهيم الثلاثة لنخلص منها إلى تعريف علمي يدل عليها؛ فقد أشار العلماء في مادة "حقق" إلى الأصل اللغوي في استعمالهم الفعل المجرد، إشارة يمكن أن نشتق منها – ومن الاشتقاقات الصرفية له – المعنى المفهوم من التحقيق اليوم من الناحية التطبيقية، فهم يسندون الفعل في حقيقته إلى الله سبحانه وتعالى؛ لأن ثبات الأمور ووجوبها تبدأ من عنده جل جلاله؛ قال الزمخشري[1]: "حق الله الأمر حقا: أثبته وأوجبه". والدليل على ذلك ما ورد في القرآن الكريم في هذا المعنى في قوله تعالى[2]: (قال الذين حق عليهم القول) وقوله: (لقد حق القول على أكثرهم) وقوله: (ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين). ثم أطلقوا استعماله على أمور أخرى تجاوزت الوظيفة الدينية لها إلى وظائف حياتية، إطلاقا ترتب عليه أن تسند الفاعلية فيه إلى الأشخاص، وهذا التوسع في استعمالهم الفعل على هذا النحو اقتضى منهم استعماله مجردا ومزيدا، لدلالة سياقية فرضها الواقع العملي في استعماله أو تطبيقه؛ قال

(1) أساس البلاغة: (حقق).

(2) القصص، الآية: 63، ويس، الآية: 7، والزمر، الآية: 71، وانظر الطبري، تفسيره 62:20، 97:22، 23:24، على الترتيب، وابن منظور، لسان العرب: (حقق).

الزمخشري[1]: "حق الأمر بنفسه حقا وحقوقا ... وحققت الأمر وأحققته: كنت على يقين منه[2]. وحققت الخبر فأنا أحقه: وقفت على حقيقته[3]".

لقد أدى الفعل (حقق) مزيدا بالتضعيف (حققت)، أو الهمزة (أحققته) معنى العلم بالأمر ونفي الشك عنه نفيا يؤدي معنى التصديق به، وأدى الفعل صحيحا مجردا (حققت)، ومزيدا بالهمزة (أحقه) معنى الوقوف على حقيقة الخبر، أي فهمه وتبينه، تبينا ينصرف إلى معنى واحد وهو معرفة درجة صحته. ولعل هذه المعاني التي أفادها الفعل (حقق) في حالتيه مجردا ومزيدا دفعت اللغويين إلى تكثيفها في معنى يشملها في صيغة الفعل المزيد (أحق)، تكثيفا جاء في سياق خبر قصير، وضعه اللغويون كذلك ليصلوا من خلاله إلى الوظيفة التي يؤديها هذا الفعل في الدلالة على معنى العلم بالخبر ومعرفة حقيقته، معرفة استدعت الشخص الذي يريد أن يستيقن من الخبر الذي وصله أن يقوم بعمل يبحث فيه عن صحته، ويتوثق من نسبته إلى قائله؛ يقول الزمخشري[4]: "ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبر فلم يستيقنوه: أنا أحق لكم هذا الخبر، أي أعلمه لكم وأعرف حقيقته".

ويبدو أن ابن منظور كان أكثر دقة ووضوحا في بيان الوظيفة التي يؤديها الفعل (حقق) لازما ومتعديا، مجردا (حق) ومزيدا بالهمزة (أحقه) في الدلالة على الحالة التي يصير إليها "الأمر" ويثبت عندها، دلالة اكتسبت

---

(1) أساس البلاغة: (حقق).

(2) ذكر ابن منظور، لسان العرب: (يقن) أن اليقين هو: العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر.

(3) ورد في المصدر السابق: (وقف): "وقفت على ما عند فلان تريد قد فهمته وتبينته".

(4) أساس البلاغة: (حقق).

صفتها من عمل الفاعل؛ فيقول[1]: "حق الأمر يحق ويحـق حقـا وحقوقـا: صـار حقـا وثبـت ... وحقه يحقه حقا وأحقه ...: أثبته وصار عنده حقا لا يشـك فيـه". والحـال كـذلك في اسـتعماله الفعل مزيدا بالهمزة (أحققت) في جعل الأمر أو الشيء ثابتـا ثبوتـا لازمـا؛ فيقـول[2]: "أحققـت الشيء أي أوجبته". وقد ضمن ابن منظور المعنى الأول والثاني في استعماله الفعل مجردا (حقه)، ومزيدا بالتضعيف (حققه) بمعنى صدقه، لأن تصـديق الأمـر يـدل عـلى ثبوتـه في الحالـة التـي صدق بها، وهي الحالة التي صار إليها وأوجبت تصديقه، على نحو من المبالغـة في تكثـير وقـوع الفعل، وكأنه حدث مرارا، فيقول[3]: "حقه وحققه: صدقه ... وحقق الرجل إذا قال هذا الشيء هو الحق كقولك صدق". وهذا يعني أن الصـدق حصـل في وقـوع الفعـل نتيجـة فعـل الفاعـل ابتداء، ولكن تكرار حدوثه منه أدى إلى المبالغة فيـه مـن ناحيـة، وتكثـير حدوثـه وتأكيـده مـن ناحية ثانية، تكرارا قام في هذه الـدلالات عـلى إحكـام العمـل فيـه وتصـحيحه إلى أن وصـل إلى درجة بولغ فيهـا في صـدق العمـل، وفي ذلـك يقـول ابـن منظـور[4]: "أحققـت الأمـر إحقاقـا إذا أحكمته وصححته؛ وأنشد:

قد كنت أوعزت إلى العلاء ... بأن يحق وذم الدلاء" [5]

---

(1) لسان العرب: (حقق).

(2) المصدر السابق: (حقق).

(3) المصدر السابق: (حقق).

(4) المصدر السابق: (حقق).

(5) وذم، مفرده وذمة: وهي السير الذي تشد به العراقي في العرى.

وهذه المعاني التي أفادها الفعل حقق والاشتقاقات الصرفية منه، نستخلصها من كـلام الجـاحظ في تسميته العالم المحقق محقا من خلال وصفه عمله؛ فيقول[1]: "إنه لم يخل زمـن مـن الأزمـان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقون، قـد قـرأوا كتـب مـن تقـدمهم، ودارسـوا أهلها"، ويقول[2]: "واتخذهم المعادون للعلماء المحقين عدة".

ويذهب ابن منظور في استخدامه الفعل (حقق) مجردا في صيغتين (حق) و(حققـت)، ومزيدا بالهمزة في صـيغتين (أحقـه) و(أحققتـه)، ومتعـديا في الحـالتين، مـذهب الزمخشري في استخدامه الفعل نفسه مزيدا بالتضعيف (حققت) ومزيدا بـالهمزة (أحققتـه) في الدلالـة عـلى معنى العلم بالشيء علما يقينا، أفاد المبالغة في معنى الفعل وتوكيده، فقد ذكر قباوة أنه "تصح المبالغة إذا كان المجرد والمزيد لمعنى واحد"[3]؛ فقوله[4]: "حق الأمر يحقـه حقـا وأحقـه" بمعنـى واحد هو "كان منه على يقين"، وقوله كذلك[5]: "حققت الأمر وأحققته" بمعنـى واحـد هـو " إذا كنت على يقين منه"، إلا أن (أحقه) و(أحققته) فيهما مبالغة وتوكيد، مبالغـة في طبيعـة العمـل (في الأمر) التي أوصلته إلى التصديق به، ومن ثم توكيـد التصـديق بـه تصـديقا يجعـل الأمـر أو الخبر صحيحا، وقد عبر اللغويون عن هذه الدلالات في الصيغة التي

---

(1) رسالة: فصل ما بين العداوة والحسد (رسائل الجاحظ) 338:1.

(2) المصدر السابق 339:1.

(3) تصريف الأسماء والأفعال: 113.

(4) ابن منظور، لسان العرب: (حقق).

(5) المصدر السابق: (حقق).

اشتقوها من الفعل حقق على وزن تفعل (تحقـق)، ومـن مصـدر التوكيـد الـذي جـاءوا بـه في صيغة المفعول المطلق (تحقيقا)؛ فقال ابن منظور[1]: "وتحقق عنده الخبر أي صح. وحقق قولـه ... تحقيقا أي صدق".

وبناء على ما سبق فإننا نصل إلى نتيجة مؤداها أن أي معنى من المعاني التي احتملهـا الفعل المجرد أو المزيد أو مصدر التوكيد يدل على مرحلة من مراحـل التحقيـق – التـي عرفـت فيما بعد – وهي النظر في الشيء نظرة علم ومعرفة به، تقود إلى تصحيحه تصحيحا متقنا يبعـد عنه الخطأ أو التصحيف أو التحريف، ومن ثم إثباته وتصديقه، وعلى ذلـك فـالتحقيق في اللغـة هو "العلم بالشيء، ومعرفة حقيقته على وجه اليقين"[2]، وهو أيضا الإحكام والتصحيح والإثبـات والتصديق[3].

لا شك أن تعريف التحقيق عـلى هـذا النحـو، وعـدم وضـوح اللغـويين في بيـان دلالـة المعاني في المفردات اللغويـة السـابقة وضـوحا مبـاشرا – في تعـريفهم لهـا – عـلى التحقيـق مـن الناحية العملية التطبيقية، واحتمال تأويل معاني المفردات تأويلات متعددة وفقا لفهم المحقـق لها من خلال ممارسته التحقيق – فتح المجال أمام المحققين لاجتهادات عملية وعلمية في ميدان التحقيق، وأوجد بالتالي اختلافا بينهم حول "مفهوم التحقيق والإحياء"[4]، منذ

---

(1) المصدر السابق: (حقق)، وانظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (حقق).

(2) الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 9.

(3) انظر الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 9، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب:9.

(4) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 9.

أن نشط المستشرقون، ومن ثم العرب إلى تحقيق التراث العربي، إلى يومنا هذا. وللوقوف على هذه القضية نورد آراء المحققين والباحثين في تعريفهم التحقيق في الاصطلاح:

فأول من وضع تعريفا للتحقيق من العرب عبدالسلام هارون، وكان تعريفه له ثمرة ممارسته العملية في تحقيق المخطوطات؛ فيقول[1]: "التحقيق هذا هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة". وهو إذ يدرك الجهد الذي يقوم به المحقق فإنه يوضح الشروط التي ينبغي أن يستوفيها – المحقق - في تحقيقه المخطوطات في وصفه الكتاب المحقق ما يستكمل به التعريف؛ فيقول[2]: "فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه". ويدعو المحقق بعد ذلك إلى "تحقيق" ما ذكره في هذا الوصف، تحقيقا يبين الجهد الذي يجب أن يبذل في كل مخطوط، في أول صورة تضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي، ويفهم منه أنه أراد بـ "التحقيق" تحري الصواب، أو البحث عن الصواب[3].

وعرف الدكتور مصطفى جواد التحقيق تعريفا اقترب فيه في مفهومه العام من الصورة التي – سبق أن – رسمها عبدالسلام هارون للكتاب المحقق، ومن الأسس العلمية التي شرطها على المحقق أن يقوم بها

(1) تحقيق النصوص ونشرها: 42.

(2) المرجع السابق: 42.

(3) المرجع السابق: 42.

في كل مخطوط، وخاصة فيما يتعلق بـ "تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه"[1]، وزيادة عليها تحري الخط كما وضعه صاحب المخطوط؛ فيقول[2]: "يراد بتحقيق النصوص: الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى".

وأحسب أن حديث الدكتور مصطفى جواد عن تقديم النص بخط المؤلف، لم يرد فيه أن يحافظ المحققون على صورة الخط الإملائية[3]، أو قواعده التي عرفت في عصر المؤلف، أو الإبقاء على نوع الخط الذي كتب به المخطوط، وهو أمر ينقضه أنواع الخطوط التي كتبت بها نسخ المخطوط، إذا فقدت نسخة المؤلف واضطر المحقق أن يجمع النسخ الثانوية له، كما يذكر في حديثه التالي، وأغلب الظن أنه أراد "المحافظة على عبارة المؤلف ومنطوقها محافظة تامة"[4]، كما وضعها صاحبها من حيث "اللفظ والمعنى".

ثم يوضح الدكتور مصطفى جواد السبل العلمية التي تكفل له الوصول إلى ذلك كله، توضيحا يضع فيه الخطوات الأساسية أو البديلة عنها التي ينبغي أن يتبعها من يمارس التحقيق؛ فيقول[5]: "وذلك بسلوك

---

(1) المرجع السابق: 42.
(2) العدواني، أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: 117، وسيأتي الحديث عنها.
(3) أي طريقة إملاء النص المخطوط.
(4) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 11.
(5) العدواني، أمالي مصطفى جواد ...: 119.

الطريقة العلمية الخاصة بالتحقيق، وهي البحث عن الأصول الخطية للنصوص، وأصحها وأصدقها ما كتبه المؤلف بخطه، فإن وجد المخطوط الذي كتبه المؤلف بنفسه بتأليفة واحدة ونشرة واحدة، وكان سالما من الخرم والنقصان أو بعض التلف كالرطوبة، فالاستناد في التحقيق إليه، والاعتماد في النشر عليه، وإلا وجب حشد جميع النسخ الممكن جمعها من الكتاب بأعيانها أو بتصاويرها أو بنسخها المقابل المعارض. ووجب أيضا اتخاذ أصح النسخ وأتمها من الكتاب المزمع نشره، ومقابلة نصوصها بالنسخ الأخرى، والتنبيه على الاختلافات والزيادات والنقصان في الحواشي برموز حرفية، ترمز للنسخ[1]، فإن كان النقصان مخلا بالمعنى، فإنه ينبغي حينئذ إضافة التتمة إلى النص، وحصرها بين عضادتين كعضادتي الباب: [...]، والإشارة في الحاشية إلى مرجع الزيادة، فإن لم تكن موجودة في نسخة من النسخ، زيدت على النص بين عضادتين أيضا، ويقال في الحاشية: زيادة اقتضاها السياق، ولا يصح المعنى إلا بذكرها".

أما د. إبراهيم السامرائي فقد كان أكثر إيجازا، وربما أكثر دقة وتحديدا في تعريفه "التحقيق" من سابقيه، وإن لم يوضح فيه ما الذي يعنيه بـ "بسط حقيقة" المخطوط، ولعله أراد به نشره مطابقا لنص مؤلفه، يؤكد ذلك أمران، الأمر الأول أن العبارة التي ذكرها بعد هذه الجملة، والتي

(1) في الأصل "النسخ"، وأظن أنه خطأ مطبعي، والصواب ما أثبته.

أنكر فيها الإضافات في حواشي الكتب المحققة[1]، إذ اعتبرها زيادة على نص المؤلف، القليل منها – في نظره – مفيد، توحي أنه ربما أراد به نشره مطابقا لنص مؤلفه؛ فيقول[2]: "التحقيق بسط الحقيقة وأما الإضافات التي نجدها في حواشي الكتب المحققة فالكثير منها زيادة لا تقدم أي ضرب من الفائدة". والأمر الثاني ما ذكره في وصفه عمل المحقق، وصفا يفيده في الوصول إلى حقيقة النص (أو بسط حقيقته كما ذهب)، بالاعتماد على منهج مرسوم لاختيار النسخة الصحيحة من المخطوط التي يعول عليها في التحقيق؛ وذلك بدراسة نسخ المخطوط، وتعرف مراتبها من الصحة. ويفيده في فهم المعني بـ "التحقيق" فهما اعتمد فيه على معرفته بجهود القدماء في هذا الحقل؛ فيقول[3]: "المحقق ملزم أن يصل إلى حقيقة النص بالاعتماد على النسخ الصحيحة المأمونة، وتقوم صحتها على أساس من قدمها مثلا أو أنها نسخة المصنف أو ابنه أو أحد الذين أخذوا عنه ولزموا حلقة درسه. وقد تكون نسخة قرئت على المصنف ووافق على ما جاء فيها، أو أنها نسخة أحد الأعلام المشاهير في علم من العلوم. وكان الأوائل حراصا على أن يكون لهم شيء من هذا الضبط فقد دققوا في نسخهم وقابلوا وقرأوا ووصلوا إلى ما كانوا يبتغون من إجادة العلم وضبط مواده وهذا هو التحقيق".

---

(1) انظر أيضا حديث الخراط في كتابه محاضرات في تحقيق النصوص: 15 – 17 في تقسيمه عمل المحقق في خدمة النص إلى ثلاث مدارس، وانظر في هذا الموضع المدرسة الثانية منها.

(2) السامرائي، مع تحقيق كتب التراث: 92.

(3) المرجع السابق: 93.

ويأتي تعريف الدكتور حسين محفوظ للتحقيق – في وقت يتزامن فيه مع الدكتور السامرائي – مؤكدا للمفهوم الذي تعارف عليه المحققون له، فيذكر أن التحقيق "هو إخراج الكتاب مطابقا لأصل المؤلف، أو الأصل الصحيح الموثوق، إذا فقدت نسخة المصنف"[1]. ويستكمل تعريفه له بحديث موجز عن الأصول المعتمدة في التحقيق، وضبط النص بعد التصحيح على حسب الحاجة التي يقررها المحقق[2]. وأهم ما جاء في تعريفه التحقيق حديثه عن الأمور التي تتعلق بخدمة النص، والتي يراها ضرورية له، وخاصة تخريج النقول على اختلافها؛ فيقول[3]: "التخريج وهو من أهم التعليق في التحقيق، والتخريج هو تحديد مواطن النقول في النص، وتصحيحها، وضبطها، وإكمالها، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره وأصحابه". وعن بعض الأمور التي ترتبط بقواعد النشر، وخاصة الفهارس الفنية؛ فيقول في ذلك[4]: "ويكمل الكتاب المحقق المنشور على الطريقة العلمية بأن يصدر ويذيل وتصنع له الفهارس اللازمة".

ويذهب مطلوب مذهب سابقيه في تعريفه "التحقيق" إلا أنه أضاف إليه الفائدة التي نجنيها من تحقيق المخطوطات، دون أن يفصل في المنهج الذي ينبغي أن يتبعه المحقق ليصل إلى ما يريد؛ فيقول[5]: "بذل العناية

(1) السوداني، مع المؤلفين المعاصرين: 650.
(2) انظر المرجع السابق: 650.
(3) المرجع السابق: 650، وانظر ص: 651، وما ذكره التونجي في هذا الأمر في تعريفه التحقيق في: المعجم المفصل في الأدب 1:231، 230.
(4) السوداني، مع المؤلفين المعاصرين: 651.
(5) نظرة في تحقيق الكتب: 9.

بالمخطوطات لتكون أقرب إلى الصورة التي كتبها مؤلفها دقة وسلامة مما يجعل الإفادة منها كبيرة".

ويعرف الفضلي "التحقيق" تعريفا نظريا محضا يبتعد فيه عن الناحية التطبيقية العملية، فهو ينظر إلى "تحقيق التراث" على أنه "العلم الذي يبحث فيه عن قواعد نشر المخطوطات. أو هو: دراسة قواعد نشر المخطوطات"[1].

ويعيد الخراط تعاريف العلماء في التحقيق، فيعرفه تعريفا موجزا؛ فيقول[2]: "هو تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه". ثم يضمن تعريفه له التعريف الذي اقترحه لعمل المحقق؛ فيقول فيه[3]: "الجهد الذي يبذله العالم في سبيل الوصول إلى نص يجتهد في كونه مماثلا لنص صاحبه، وفي سبيل تيسير الإفادة منه".

إن أقوال العلماء في تعريفهم التحقيق – منذ أن عرف العرب التحقيق إلى اليوم، على تقارب بعضها في الزمن أو تباعدها فيه – قد وجهت جهد المحقق إلى العناية بالنص نفسه في إخراجه إخراجا مطابقا لما يريده مؤلفه، دون الاهتمام بخدمة النص: بتخريجه وشرح غامضه وضبطه وفهرسته وكتابة مقدمة عنه وعن مؤلفه، وهو أمر اتضح لنا من وصف بعض المحققين عمل المحقق، في البحث عن النسخ الصحيحة للمخطوط

---

(1) تحقيق التراث: 36.

(2) محاضرات في تحقيق النصوص: 10.

(3) المرجع السابق: 17.

التي يتكىء عليها في التحقيق، وإهمالهم العناية بالإضافات التي نجدها في حواشي الكتب المحققة. ومن يقرأ الكتب التي صنفت في قواعد التحقيق يجد تباينا بين المحققين في هذه القضية، فقد ذهب نفر من العلماء المحققين إلى القول إن وضع الحواشي في الكتب المنشورة بعد كونها مخطوطة هي من الواجب على الناشر المحقق[1]، إذ يرون أن تقديم النص كما يريده مؤلفه عمل "يعود إلى المظهر الخارجي للنص المنشور، ولكن العمل العلمي والنقدي يظهر في صنع الحواشي الذي يعتبره المستشرقون فنا خاصا يتطلب مهارة وعلما"[2]، ذلك لأنها تحوي اختلاف النسخ، واختلاف النصوص، وشروحا وتعليقات إيضاحية تخدم النص خدمة لا يقوم بها إلا من كانت له دربة ومران وممارسة في التحقيق، وكان متمكنا من مادة الكتاب، ولذلك فإن إغفالها في النص المحقق يجعل الجهد العلمي المبذول ناقصا[3]. وهم مع عنايتهم بالحواشي يتباينون في قدرها، فمنهم من يهتم بإطالة الحواشي[4]، ومنهم من لا يميل إلى كثرة الشروح والتعليقات، إذ يجدها عملا آخر غير تحقيق النص[5]. والذين اعتنوا بوضع الحواشي في الكتب المحققة سلكوا طرقا مختلفة في إثباتها؛ فمنهم من يقصر الحواشي على اختلاف النسخ، ويفرد للتعليقات ملاحق في آخر الكتاب، وعلى هذا

---

(1) العدواني، أمالي مصطفى جواد ...: 123.

(2) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 24.

(3) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 11.

(4) انظر المرجع السابق: 16، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 24.

(5) انظرالخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 16، والسامرائي، مع تحقيق كتب التراث: 92، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 24.

كثير من المستشرقين الفرنسيين. ومنهم من يثبت اختلاف النسخ فيها، ويكتب التعليقات بعدها يفصل بينهما بخط، وعلى هذا بعض المستشرقين الألمان. ومنهم من يخلط بينهما. ومنهم من لا يثبت إلا النص، ويرقم لكل موضع يستوجب التعليق رقما، ويجعل اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب[1].

وحسبي أن اختلاف المحققين في هذا الموضوع هو اختلاف شكلي، لا يمس غرضهم الأساسي من التحقيق في تقديم النص تقديما يكون مقاربا لنص مؤلفه، إذ لا فرق بين أن تكون التعليقات أسفل الحواشي، أو أن تكون – وحدها أو الروايات معها – في آخر الكتاب، ولا فرق بين هذا كله وبين أن تكون الحواشي مختلطة بالتعليقات ما دام أن لكل حاشية أو تعليق رقما يطابق الرقم الموجود في المتن (النص)، ويبين الغاية من وضعه فيها، وإن كان بعض المحققين قد استحسن رأيا من هذه الآراء واتخذه منهجا في تنظيم حواشي كتبه، فإن استحسانه له جاء من سهولة تعامله معه، فالمنجد مثلا يقول عن الرأي الأول[2]: "إذا كان القصد من تحقيق النص إبرازه صحيحا كما وضعه المؤلف، فإن نهج الفريق الأول، هو الذي يخيل إلينا أنه الصحيح ... لأن اختلاف النسخ يبين لنا الصحيح الذي ينبغي أن يكون في النص. لذلك يجب قصر الحواشي على اختلاف النسخ أولا، ثم على ذكر مصادر النص المذكورة أو التي يهتدي المحقق إليها، لأن

---

(1) انظر العدواني، أمالي مصطفى جواد ...: 124، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 24، وهارون، تحقيق النصوص ونشرها: 87.

(2) قواعد تحقيق المخطوطات: 24، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 26.

ذكرها هو توكيد لصحة النص". ويقول عبدالسلام هارون، وكان أخذ بـالرأي الثـاني[1] في تنظيمـه الحواشي[2]: "أما أنا فإني أستحسن أن يكون كل أولئك في أسفل كل صفحة، تيسيرا للدارس الـذي ينبغي أن يكون ناقدا لا متأثرا برأي غيره أو وجهة نظـره". ويعلـل تنظـيم المحققـين لحواشـيهم وفق الرأي الأول والرابع[3]؛ فيقول[4]: "وحجة أصحاب الطريقتين ... ألا يشغل القارىء بغير نص الكتاب، لئلا يتأثر برأي المحقق أو وجهة نظره". ولكن لا يعني هذا أن مـن استحسـن رأيـا مـن الآراء التي قيلت في ترتيب الحواشي والتعليقات هـو المقـدم، وأن الآراء الأخـرى تـأتي في المرتبـة الثانية بعده، لأن الحواشي اقتصرت فيها جميعها على اختلاف النسخ، والفرق الوحيد بينها يعود إلى اختلاف المحققين في ترتيب التعليقات فيها.

والحق أن هذه المسألة لا ينبغي أن تشغل المحققين أكـثر مـما شـغلتهم، أو أن تكـون مصدر خلاف يذكر بينهم، بحيث تحتاج إلى وضع قاعدة واضحة يلزمـون باتباعهـا في محـاولتهم وضع الأسس العلمية لتحقيق "الـتراث العـربي"؛ لأن خلافهـم فيهـا خـلاف شـكلي، ولـيس خلافـا جوهريا يؤثر في نص المؤلف بأي شكل من الأشكال. والأجدر بهم أن يوجهوا عنايتهم

(1) وهو الـرأي الأول في ترتيبـه، الـذي يقـول فيـه: "أن تعـزل الحـواشي في أسـفل الصـفحة بحـرف مخـالف". تحقيـق النصوص ونشرها: 87، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 26.

(2) هارون، تحقيق النصوص ونشرها: 87.

(3) وهما الثاني والثالث في ترتيبه.

(4) المرجع السابق: 87.

للإجابة عن السؤال التالي: ما الذي نريده في تحقيق النصوص ؟ أو بعبارة أدق بأي شـكل نريـد أن يخرج النص المحقق ؟

لا شك أننا إذا أردنا أن نقدم النص كما وضعه مؤلفـه "كـما وكيفـا بقـدر الإمكـان"[1]، فهمنا منه أن تحقيق النص لا يعني تحسينه أو تعديلـه أو تصـحيحه[2]، و"إنمـا هـو أمانـة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ"[3]، إذ "أن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئتـه، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عـدوان عـلى حـق المؤلـف الذي له وحده حق التبديل والتغيير"[4]؛ فإننا نذهب في تعريفه إلى ما ذهب إليه المحققون، مع الاعتناء ببعض الأمور الشكلية التي لا تؤثر في صحة النص، وتيسر قراءتـه، والفائـدة منـه اعتنـاء ينص عليه في التعريف؛ فنقول: **التحقيق: تقـديم الـنص المخطـوط تقـديما يتـوخى المحقـق فيـه أن يكون مقاربا لنص مؤلفه، ويشمل ذلك تحقيق عنـوان الكتـاب، واسـم مؤلفـه، ونسـبة الكتـاب إليـه تحقيقا لازما، مع الاعتناء بضبط ما يحتاج إلى ضبط من كلمات النص، وترقيمـه، وإثبـات الاختلافـات بين نسخه**[5].

---

(1) المرجع السابق: 46.

(2) باستثناء النص القرآني، إذ لا بد أن يرد إلى الأصل الصحيح الثابـت في المصـحف المتـداول، وكتـب القـراءات، وكتـب التفسير. انظر رأي هارون فيه في المرجع السابق: 48 – 52، 79.

(3) المرجع السابق: 47.

(4) المرجع السابق: 47.

(5) انظر التعريف الذي ذكرناه عن هارون، والخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 15، وقد سمى تقديم النص على هذا النحو تحريره.

فإذا فعلنا ذلك بالشكل الصحيح نكون قد التزمنا بأمانة العلم، وقدمنا النص بالصورة التي تركها مؤلفه عليه، تقديما له "القيمة الرئيسة التي ينبغي أن تحظى بانتباه دقيق واهتمام كبير"[1]، ولكن إذا أردنا أن نخدم النص خدمة تيسر على القارىء في العصر الحديث فهمه، والإفادة منه، وتسهل له استخدامه بالأساليب الحديثة، و"عرضه عرضا يخدم الأغراض العلمية"[2]، علينا عندئذ أن نضيف إلى التعريف السابق ما يحقق هذه الغاية، تحقيقا يتسم بجهد علمي آخر يبذله المحقق خدمة لنص المؤلف، وليس من المؤلف نفسه؛ فنقول: ... **وكذلك الاعتناء بشرح الكلمات الغامضة أو الغريبة، والمصطلحات المجهولة، والتعريف بأسماء الأعلام والأماكن وما في حكمها، وتخريج النصوص - الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار، والأمثال، والنقول - وعمل الفهارس الفنية المتنوعة، في ملاحق أو تعليقات ترتب وفق قاعدة واضحة، ومنهج مرسوم، وكتابة مقدمة عن الكتاب - توضح منهجه وأهميته ونسخه - وعن مؤلفه[3]، لأن ذكرها فيه توكيد لصحة النص، واستيفاء لمقومات العمل العلمي السليم.**

---

(1) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 11.

(2) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 26.

(3) انظر الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 15، 17، والعدواني، أمالي مصطفى جواد ...: 123 – 124، ومعهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 19 – 20، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 24 – 25، وهارون، تحقيق النصوص ونشرها: 48 – 52، 81 –84.

وهذا المعنى الذي وصلنا إليه في تعريف التحقيق يشمل مرحلتين من مراحل التحقيق، هما: التحقيق الابتدائي، والتحقيق النهائي، ويرجع الفضل في التفرقة بينهما إلى العالم الألماني كارل لخمان Karl Lachmaan (1793 – 1851)[1]؛ يقول مجدي وهبة وزميله في ذلك[2]: "التحقيق الابتدائي Recenston مصطلح يطلق على المرحلة الأولى في تحقيق النصوص القديمة من جمع النسخ المختلفة للمؤلف المخطوط ومعرفة تاريخها ومقابلتها بعضها ببعض وذكر كل الاختلافات بينها واختيار الأقرب منها للصواب حتى يكون أساسا للتحقيق النهائي وهو التصويب والتكملة والتعليق".

ولاختلاف المحققين في مفهوم "التحقيق"، وفي الصورة التي ينبغي أن يخرج بها النص المخطوط، اختلفت لديهم ضوابط العمل العلمي في تحقيق التراث، اختلافا نلمسه بين الباحثين في المشرق والمغرب، وبين المشرفين على الرسائل العلمية في الجامعات العربية وأقسام الدراسات الشرقية في الجامعات الغربية، وبين الباحثين في البلد نفسه بمراجعة الكتب التي حققت في السنوات العشرين الأخيرة[3]، ونراه ونقرأه على غلف الكتب المحققة من كلمات وعبارات عبروا فيها عن طبيعة أعمالهم في هذه الكتب، و"من هنا أشفق نفر من أفاضل المشتغلين بنشر التراث من التعبير

(1) الذي ابتدع هذا الأسلوب في تحقيقاته للعهد الجديد من الكتاب المقدس 1842. وهبة، والمهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: 52.

(2) المرجع السابق: 52.

(3) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 11.

بهذا اللفظ (أي التحقيق) عن أعمالهم في نقد النصوص ونشرها"[1]؛ فذكر بعضهم كلمة "صححه"[2]، وذكر بعضهم الآخر "اعتنى به"[3]، أو اعتنى بتصحيحه[4]، وآثر بعضهم "قرأه وشرحه"[5]، وآثر آخرون غيرهم "نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه ..."[6]، أو "ضبطه وصححه"[7]، على أن لفظ "التحقيق" هو اللفظ الذي شاع استعماله في هذا العصر، شيوعا غطى على المفاهيم الأخرى التي تدل عليه، وعفى عليها، و"غدا مصطلحا لعمل العاملين في هذا المجال، من غير التزام بمدلوله الأصلي في كثير من الأحيان"[8].

(1) الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 9.

(2) مثل كتاب الخطابي، معالم السنن، تصحيح محمد راتب الطباخ، وكتاب العسكري، ديوان المعاني، تصحيح المستشرق كرنكو، وكتاب الإسكافي، مبادىء اللغة، تصحيح محمد بدرالدين النعساني الحلبي.

(3) مثل كتاب الصفدي، الوافي بالوفيات، اعتناء هلموت ريتر وآخرين.

(4) مثل كتاب ابن حبيب، المحبر، اعتنى بتصحيحه إيلزه ليختن شتيتر.

(5) مثل كتاب ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر.

(6) مثل كتاب البكري، سمط اللآلي، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم عبدالعزيز الميمني.

(7) مثل كتاب أبي البقاء العكبري، التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي)، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا وآخرون. وانظر في ذلك كله: الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 9.

(8) الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 10.

أما التراث فلا خلاف في معناه عند اللغويين، فهو "ما يخلفه الرجل لورثته"[1]، وتعود الكلمة إلى أصل ثلاثي هو "ورث"، إذ التاء فيها بدل من الواو[2]، ويفيد الأصل اللغوي والمشتقات الصرفية التي اشتقت منه المعنى ذاته على نحو واضح أو تأويلي؛ فيقول ابن منظور[3]: "ورثت أبي وورثت الشيء من أبي أرثه، بالكسر فيهما، ورثا [وورثا] [4] ووراثة وإرثا[5] ... ورثة[6]" بمعنى "صار ميراثه لك"[7]، وفي المعجم الوسيط: "صار إليه ماله بعد موته"[8].

ويجعل ابن الأعرابي كلمة "التراث"، والأسماء المشتقة من مادة "ورث" شيئا واحدا؛ فيقول[9]: "الورث والورث والإرث والوراث والإراث والتراث واحد[10]". ويسوي ابن سيده بينها في المعنى

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: (ورث).

(2) المصدر السابق: (ورث)، وانظر ابن دريد، جمهرة اللغة 384:1.

(3) لسان العرب: (ورث)، وانظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ورث)، ومجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (ورث)، ودياب، تحقيق التراث العربي: 9.

(4) زيادة من ابن منظور، لسان العرب: (ورث) من موضع آخر.

(5) أصل الهمزة فيه واو، لأنه من ورث يرث. انظر المصدر السابق: (أرث)، (ورث).

(6) الهاء عوض من الواو. المصدر السابق: (ورث).

(7) في المصدر السابق: (ورث) في موضع آخر: "إذا مات مورثك، فصار ميراثه لك".

(8) انظر مادة: (ورث)، وفي البستاني، محيط المحيط: (ورث): "انتقل إليه ماله بعد وفاته".

(9) انظر ابن منظور، لسان العرب: (ورث).

(10) قد يكون أراد بهذا التعبير أنها شيء واحد في المعنى وفي الأصل اللغوي الذي تعود إليه.

فيذكر أن "الورث والإرث والتراث والميراث"[1] بمعنى واحد هو "ما ورث"[2]. وفي المعجم الوسيط[3]: التراث والميراث والورث تأتي بمعنى واحد هو: الإراث، والإراث: ما ورث، ثم يذكر مفرد هذه الكلمة[4] ذكرا يشير إلى أن مفردها وجمعها وهذه الأسماء[5] بمعنى واحد هو "ما ورث"؛ فيقول[6]: "الإرث: الإراث". ويفصل ابن الأعرابي[7] بين هذه الأسماء ويخصص، فهو يعطي مجموعة منها دلالة تخالف ما أعطى لغيرها؛ فيقول[8]: "الورث والميراث في المال، والإرث في الحسب".

إن المعنى الذي أفادته كلمة "التراث" قديما ينحصر في التركة التي يخلفها الرجل لورثته دون تحديد لها، وقد أعانت الاشتقاقات الصرفية لمادة "ورث" على تخصيص تركة الرجل بالمال الذي يورثه لهم؛ فيقول ابن منظور[9]: "أورث الرجل ولده مالا إيراثا حسنا"،

---

(1) المصدر السابق: (ورث).

(2) المصدر السابق: (ورث).

(3) انظر مادة: (ورث).

(4) في ابن منظور، لسان العرب: (أرث): "الإرث من الشيء: البقية من أصله، والجمع إراث".

(5) وهي: التراث والميراث والورث.

(6) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (ورث).

(7) كما ورد في ابن منظور، لسان العرب: (أرث).

(8) المصدر السابق: (ورث)، وانظر (أرث) دون أن يذكر "الميراث" فيه.

(9) المصدر السابق: (ورث)، وانظر المعنى الذي ذكرناه سابقا من المعجم الوسيط، راجع متن الحاشية رقم (9) في الصفحة السابقة.

ويقول[1]: "أورث الميت وارثه ماله أي تركه له"، وهذا المعنى الذي أفادته هذه المشتقات هو المعنى ذاته الذي ذكرناه من المعجم الوسيط آنفا، تخصيصا جعل بعض اللغويين[2] يفصل بين كلمة "التراث" وبين الأسماء المشتقة من هذه المادة، لأن الذي يورث للغير بعد الممات لا يقتصر على المال، وإنما يورث لهم الحسب، والمجد كذلك؛ يقول ابن منظور[3]: "ورثه ماله ومجده، وورثه عنه ورثا ورثة ووراثة وإراثة"، وفي المعجم الوسيط[4]: "ويقال: ورث المجد وغيره. وورث أباه ماله ومجده: ورثه عنه". وجعل بعضهم الآخر[5] يسوي بينها لأن الذي يورث لهم غيرها[6]، ولذلك جمع ابن سيده الأسماء المشتقة من هذه المادة في معنى يشملها هو "ما ورث".

ويفهم من معنى كلمة "التراث" على وجه الخصوص، والمشتقات اللغوية التي اشتقت من مادة "ورث" على وجه العموم أن ما يخلفه السلف

(1) لسان العرب: (ورث). وقال في المادة نفسها ما يفيد ما نحن بصدده: "ويقال: ورثت فلانا مالا أرثه ورثا وورثا إذا مات مورثك، فصار ميراثه لك". وقال: "ورثه توريثا أي أدخله في ماله على ورثته". وقال: "ورث في ماله: أدخل فيه من ليس من أهل الوراثة. الأزهري: ورث بني فلان ماله توريثا، وذلك إذا أدخل على ولده وورثته في ماله من ليس منهم، فجعل له نصيبا".

(2) هو ابن الأعرابي كما ذكرنا.

(3) المصدر السابق: (ورث).

(4) انظر مادة: (ورث).

(5) هو ابن سيده، وابن الأعرابي أيضا.

(6) انظر سورة مريم، الآية: 5 – 6، والنمل، الآية: 16، والطبري، تفسيره 37:16 – 38، 87:19، وابن منظور، لسان العرب: (ورث).

ينتقل إلى الخلف، انتقالا ساعد اللغويين على اشتقاق صيغ صرفية أخرى تفيد هذا المعنى، وتوضح مرادهم في كلمة "التراث" وفي الأصل اللغوي لها أولا، فاشتقوا من هذه المادة صيغة "تفاعل" اشتقاقا أفاد التدرج في ملكية ما تركه السلف إلى الخلف؛ قال ابن منظور[(1)]: "توارثوه (أي المال) كابرا عن كابر"، وقال[(2)]: "توارثناه: ورثه بعضنا عن بعض قدما"، وفي المعجم الوسيط[(3)]: "توارثوا الشيء: ورثه بعضهم من بعض".

فإذا كنا أفدنا من المعنى الذي ذكره اللغويون للتراث أنه "ما يخلفه الرجل لورثته"، وتبينا أن الذي يخلفه لهم قد يكون مالا أو حسبا أو مجدا، ينتقل منه إليهم بالتوارث؛ فإننا نستطيع أن نتجاوز هذه المعاني الخاصة بملكية الرجل – ومن ثم ورثته – للأشياء وأصله ومكانته إلى معنى أكثر تعميما، وأوسع دلالة، وأحفل بالمعنى الذي نريده في كلمة "التراث"، بالإفادة من معنى إحدى الأسماء المشتقة من مادة "ورث"، ذكرناه – سابقا – عن ابن سيده في تسويته في المعنى بينها، وكان عمم القول في معناها هو "ما ورث"، وذكر من بينها "الإرث" ذكرا يتضافر معناه مع معنى آخر للاسم نفسه، ذهب الفيروزآبادي في تفسيره تفسيرا يتجاوز المعاني التي ذكرناها في كلمة "التراث" إلى التعميم فيه، تعميما ينسحب على كل أمر

(1) لسان العرب: (ورث).

(2) المصدر السابق: (ورث).

(3) انظر مادة: (ورث).

تناقلته الأجيال جيلا بعد جيل؛ فيقول[1]: "الإرث، بالكسر: ... الأمر القديم توارثه الآخر عن الأول". ولعل هذا المعنى أكثر فائدة في توضيح المعنى الذي ذكره اللغويون في تعريفهم "التراث"، توضيحا ينوب عنه عندنا ما دامت اللفظتان من فئة واحدة[2]، ويكون أقرب إلى المفهوم من كلمة "التراث" عند المحققين، ويتسق مع الواقع العلمي والعملي لـ "التحقيق".

على أن بعث "التراث" من سباته يحتاج إلى مصطلح يقابل مصطلح "التحقيق" يكون عونا له على الاهتمام به، ولفت أنظار الباحثين إلى قيمته، وقد أغنت المادة التي نبحث فيها عن ذلك غناء يأخذ المعنى اللغوي، ثم يتجاوزه إلى المعنى المجازي؛ فيقول ابن منظور[3]: "التأريث: الإغراء بين القوم ... وأرث[4] النار: أوقدها ... وتأرثت هي: اتقدت ... [و] [5] التأريث: إيقاد النار وإذكاؤها ... ويقال: أرث فلان بينهم الشر والحرب تأريثا ... إذا أغرى بعضهم ببعض، وهو إيقادها"؛ فقد دل الفعل المضعف

(1) القاموس المحيط: (أرث)، وانظر ابن منظور، لسان العرب، ومجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (أرث).

(2) أي من الأسماء المشتقة التي جاءت عند ابن سيده بمعنى واحد، وانظر قول ابن الأعرابي – فيما سبق – وكان جعلها شيئا واحدا.

(3) لسان العرب: (أرث)، وانظر ابن دريد، جمهرة اللغة 425:1 وقد ذكر أن "الورثة: لغة في ورثت النار وأرثتها، إذا حركت جمرها لتشتعل"، والزمخشري، أساس البلاغة: (أرث)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط: (أرث)، (ورث)، وفيه: "توريث النار: تحريكها لتشتعل"، ومجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (أرث).

(4) أصل الهمزة فيه واو.

(5) زيادة ليست من النص.

العين في استعماله في المعاني السابقة على أن فلانا أشعل النار، وأن آخر أثار العداوة بين القوم دلالة اتخذت صفة التكثير والمبالغة، ودل المصدر (تأريث) في الاستعمال نفسه على توكيد الفعل في إشعال النار أو إثارة العداوة بين القوم؛ دلالة تمهد لنا أن نستخلص من هذه المعاني التي تدل على بعث الشيء، أو إثارته، أو إذكائه معنى مجازيا نستفيد منه في الدلالة على بعث التراث؛ فنقول: تأريث التراث، فإذا جاز لنا ذلك نكون وفقنا في توضيح المعنى الذي أردناه في "تحقيق التراث" بهذا المفهوم بالشروط التي ذكرناها في تعريف "التحقيق".

لقد تناول اللغويون القدماء "التراث" – في تعريفهم له – في المحيط الفردي الذي يقتصر على توريث الرجل تركته لخلفه، وفي الإطار العام الذي يشمل كل أمر قديم ينتقل من السلف إلى الخلف بما في ذلك تركة الرجل، دون أن نلمس إشارة منهم تشير إلى أن "التراث" يشمل ما يخلفه السلف من كتب ورسائل مخطوطة، وآثار علمية وأدبية، وإن كان تعريفهم "التراث" بصيغة العموم يشملها على نحو تأويلي تفسيري؛ ذلك لأن اللغويين الذين تعرضوا لتعريف "التراث" اطلعوا على أعمال سبقتهم مات أصحابها، وجاء بعدهم جيل آخر اطلعوا على نتاجهم في وقت لم يكونوا فيه، "فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من نتاج يعد تراثا فكريا"[1]، إذ لا توجد "حدود معينة لتاريخ أي تراث كان"[2]، ولذلك كان القدماء مقصرين

(1) دياب، تحقيق التراث العربي: 9.
(2) المرجع السابق: 9.

في عدم تخصيص جزء في تعريفهم "التراث" بالإنتاج العلمي والأدبي المخطوط.

أما المعاصرون فقد تناولوا كلمة "التراث" تناولا حظي بعناية كبيرة منهم، فحاول بعضهم في تعريفهم لها الاقتراب من المصطلح الذي لصق بها وهو "التحقيق"، ليكونوا أكثر دقة من القدماء في انطباقها على الواقع العملي له، من خلال الدور الوظيفي الذي وظفت فيه، والمجال الذي وضعت فيه في "التحقيق"؛ فعرف الفضلي "التراث" بقوله[1]: "كل ما يرثه الإنسان من أسلافه من ماديات"، واستشهد عليه بقول سعد بن ناشب[2]:

فإن تهدموا بالغدر داري فإنها تراث كريم لا يبالي العواقبا

وظل هذا التعريف – كما ذكر الفضلي – هو المتعارف عليه حديثا، بزيادة كلمة عليه في آخره هي "ومعنويات"[3]، وربما جاءت هذه الزيادة من الإفادة من المعاجم الحديثة التي عرفت "التراث"، فأخذ منها خلاصة ما ذكر فيها بإيجاز شديد، فعرفه "معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب" تعريفا أعطى المعنى المفهوم من كلمة "التراث" في العصر الحاضر،

---

(1) تحقيق التراث: 34.

(2) المرجع السابق: 35، والبيت في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 70:1، وانظر ابن حزم، جمهرة أنساب العرب: 212، وروايته فيه: "عليكم بداري فاهدموها فإنها"، و"لا يخاف".

(3) الفضلي، تحقيق التراث: 35.

والآثار الفنية؛ فقال[1]: "التراث Legacy: ما خلفه السلف من آثار علمية وفنية وأدبية، مما يعتبر نفيسا بالنسبة لتقاليد العصر الحاضر وروحه. مثال ذلك: الكتب التي حققها ونشرها مركز تحقيق التراث المتصل بدار الكتب في القاهرة، وكذلك ما تحتويه المتاحف والمكتبات من آثار تعتبر جزءا من حضارة الإنسان".

ويفصل المعجم الأدبي في تعريفه "التراث" بين نوعين من النتاج الذي تراكم عبر العصور لشعب من الشعوب، فيقول[2]: "تراث Patrimoine:

1- ما تراكم خلال الأزمنة من تقاليد وعادات وتجارب وخبرات وفنون وعلوم في شعب من الشعوب، وهو جزء أساسي من قوامه الاجتماعي والإنساني والسياسي والتاريخي والخلقي، ويوثق علائقه بالأجيال الغابرة التي عملت على تكوين هذا التراث وإغنائه.

2- (فنيا): يبرز فعل التراث في آثار الأدباء والفنانين، فتصبح هذه الآثار محصلا لانصهار معطيات التراث وموحيات الشخصية الفردية".

والناظر في هذا التعريف يجد توسعا في المعنى العام للتراث، شمل مختلف مناحي الحياة الإنسانية والعلمية، شمولية لا تكاد تمس ما نريد أن تعنيه هذه اللفظة من معنى في الحدود الضيقة إلا في القليل القليل، ويعد تعريف

(1) حرف التاء ص: 53، وانظر التونجي، المعجم المفصل في الأدب 239:1، والفضلي، تحقيق التراث: 35.

(2) حرف التاء ص: 63، وانظر الفضلي، تحقيق التراث: 35.

د.عبدالمجيد دياب للتراث أكثر تصديقا للمعنى المتعارف عليه له من فهمنا لكلمة "التحقيق"؛ فيقول[1]: "والتراث الذي نعنيه: هو ما خلفته أجيال من العرب من ألوف الكتب والرسائل ما يزال كثير منه مخطوطا في مكتبات العالم في الشرق والغرب على السواء، وما تحتوي هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل".

وبعبارة موجزة نستطيع أن نصل إلى تعريف "التراث" بأيسر الطرق وأسهلها، إذا تذكرنا أن هذه الكلمة تأتي مع كلمة أخرى تدل عليها، وهي "التحقيق"؛ فقولنا: "تحقيق التراث" إنما نريد بالتراث في هذه العبارة "الكتب المخطوطة التي ورثها السلف للخلف"[2].

---

(1) تحقيق التراث العربي: 9.

(2) انظر الفضلي، تحقيق التراث: 35.

- تحقيق النصوص:

لقد تبينا أن كلمة "تحقيق" في دلالتها اللغوية عربية فصيحة، ولكنها لم تستعمل بهذا المعنى في الاصطلاح الذي نعرفه اليوم، وكذلك كلمة "نص" فلم نجد لها أصلا معروفا في الاستعمال القديم، وقد استعمل بعضهم للدلالة على هذه المادة "نقد النصوص"[1]، ولكن المصطلح الذي شاع بين المحققين هو "تحقيق النصوص". والنصوص هي ترجمة لكلمة Textesالفرنسية ولكلمة Texts الإنجليزية، لأن هذه الكلمة لم تستعمل قديما بمعناها اللغوي الذي ذكرته المعاجم، فهي تعني فيها الرفع والإظهار؛ قال ابن دريد[2]: "النص، نصصت الحديث أنصه نصا، إذا أظهرته". وقال ابن منظور[3]: "نص الحديث إلى فلان أي رفعه". ويبدو أن الأصل في معنى الكلمة مأخوذ من الإقعاد على المنصة؛ قال أبو العباس[4]: "نصه، أي: أظهره؛ وكل مظهر فهو منصوص، وأصله من نصه، إذا أقعده على المنصة، وأنشد:

ونص الحديث إلى أهله فإن الوثيقة في نصه [5]

(1) انظر برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 11- 12، وعنوان الكتاب دلالة على هذا الاستعمال.
(2) جمهرة اللغة 145:1.
(3) لسان العرب: (نصص)، وانظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (نصص).
(4) ثعلب، مجالس ثعلب 10:1.
(5) الوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثقة فيه، والوثيقة أيضا: التوثيق.

وكل تبيين وإظهار فهو نص". ولذلك عد الزمخشري قولنـا: نـص الحـديث إلى صـاحبه مـن بـاب المجاز[1]. ويدل كلام ثعلب عـلى أن أصـحاب اللغـة والمعـاجم أدركـوا أن الأصـل في المعـاني هـو المعنى المادي، من جلس على المنصة، فهو منصوص أي ظاهر، فكأنما الأصل المادي الملموس هـو قبل أسماء المعاني، وهذا يشير إلى اتجاه في اللغة أن الماديات سبقت المعنويات.

وجاء في القاموس المحيط[2]: "نص الحديث إليه: رفعه ... ونص العروس: أقعدها عـلى المنصة، بالكسر، وهي مـا ترفـع عليـه، فانتصـت، ونـص الشيء: أظهـره ... والـنص: الإسـناد إلى الرئيس الأكبر، والتوقيف، والتعيين على شيء ما".

وذكر ابن منظور أن "منه قول الفقهـاء: نـص القـرآن ونـص السـنة، أي مـا دل ظـاهر لفظهما عليه من الأحكام"[3]، وهذا يعني أن في كتاب الـلـه تعالى أو في الحـديث النبـوي أشـياء غير واضحة لا يدل عليها، فهذا لا يسمى نصا. ويبدو أن الغـرب حيـنما حـاولوا الترجمـة أخـذوا الكلمة من نص القرآن أو نص السنة دون أن تدل على ما دلت عليه في هذين الكتابين.

وأما المعنى الاصطلاحي الذي ذكره الجرجاني في التعريفات فهو قوله: "الـنص مـا ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في المتكلم وهو سوق

(1) أساس البلاغة: (نصص).
(2) انظر مادة: (نصص)، وابن منظور، لسان العرب: (نصص).
(3) لسان العرب: (نصص).

الكلام لأجل ذلك المعنى كما يقال أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغم بغمي كان نصا في بيان محبته"[1]. وقوله[2]: "النص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا قيل ما لا يحتمل التأويل".

وتعرض المحدثون لتعريف النص، فبعضهم ذكر المعنى اللغوي الذي ذكره سابقوه، والمعنى الاصطلاحي؛ فقال البستاني[3]: "النص أصله أن يتعدى بنفسه لأن معناه الرفع البالغ، ثم نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة وإلى ما لا يحتمل إلا معنى واحدا أو ما لا يحتمل التأويل".

ومنهم من سحب المعنى اللغوي للكلمة إلى معنى آخر في الحديث النبوي يفهم من توثيق روايته، وصحة نصوصه، أو في القرآن الكريم في إسناد قراءته إلى القراء الثقات؛ فقال الدكتور مصطفى جواد[4]: "يقال: نص فلان الحديث نصا، أي: رفعه إلى قائله، ومنه: نص الحديث الشريف، أي: إسناده مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ونص القرآن المجيد، أي: نقله بالروايات المسندة إلى القراء الثقات الأثبات، ويقال: نص على كذا وكذا، وعرض بكذا وكذا، إذا لم يذكره مصرحا به، فيفهم المراد به بقرينة الحال". والمعنى الذي ذكره مصطفى جواد في تعريفه نص القرآن والسنة يختلف اختلافا واضحا عن المعنى الذي ذكره ابن منظور في تعريفهما، إذ ذهب في معناهما إلى ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام.

---

(1) ص: 260.

(2) المصدر السابق: 260.

(3) محيط المحيط: (نصص).

(4) أمالي مصطفى جواد ...: 119.

ويقترب في تعريفه نص الحديث من المعنى الذي أوحى إليه المستشرق الهولندي دوزي في تعريفه النص؛ فيقول[1]: " إن النص هو الحديث الصحيح الذي علمه الصحابة، وهو الحديث المتواتر، وبالمعنى العام: هو القول الموثوق به". ثم عرف دوزي كلمة النص بمعناها العلمي الاصطلاحي، تعريفا اقترب فيه من مفهومنا اليوم لمعنى "نص الكتاب" أنه مجموع ما فيه من أقوال أو كلام؛ فقال[2]: "والنصوص: هي أقوال المؤلف الأصلية، تذكر بهذا اللفظ لتمييزها من الشروح والتفسير والإيضاح، ويقال: ذكر فلان ما نصه كذا وكذا، وقال أو كتب ما نصه كذا وكذا".

وهذا المعنى هو الذي استقر عليه مجمع اللغة العربية في القاهرة في تعريفه كلمة نص، إذ اعتبرها بمعناها العلمي من المولد؛ جاء في المعجم الوسيط: "النص: صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف (مو) ... (ج) نصوص"[3].

(1) المرجع السابق: 119 نقلا عن كتاب تكملة المعجمات العربية (أو مستدرك المعاجم العربية كما ذكر الفضلي، تحقيق التراث: 33) للمستشرق الهولندي رينهارت دوزي.

(2) انظر الحاشية السابقة، وما ذكره البعلبكي، المورد: 961 في هذا المعنى، وكذلك الغرياني، تحقيق نصوص التراث:7، والفضلي، تحقيق التراث: 33.

(3) انظر مادة: (نصص).

ورأى الدكتور مصطفى جواد أن استعمالها مجازيا إنما جاء من باب التوسع[1] في اللغة؛ فقال[2]: "أخذت كلمة نص على سبيل المجاز لتأدية معنى: Texte بالفرنسية، و Textبالإنجليزية، وهما تعنيان: الفقر والجمل الأصلية المكتوبة[3] لمؤلف أو لعمل كتابي كائنا ما كان، وهو معنى جديد لكلمة النص من باب الاتساع".

وبذلك يتضح لنا أن كلمتي "تحقيق النصوص" موجودتان في لغتنا، ولكن الاستعمال لم يعرفه العرب القدماء، وإنما هو ترجمة عن المصطلح الإنجليزي والفرنسي، وأن النص مجموع كلام المؤلف لم نجده مستعملا في أساليب العرب القدماء.

---

(1) ومن هذا الباب الذي يعزو معنى كلمة "النص" إلى أقوال المؤلف، المعنى الذي ذكره التونجي (المعجم المفصل في الأدب 2:680) لها، والذي يفهم منه نسبة العمل الأدبي إلى صاحبه ومؤلفه. وانظر عبدالنور، المعجم الأدبي: 282، ووهبة، والمهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: 226.

(2) أمالي مصطفى جواد ...: 119، وانظر السابق، مجمع اللغات: 954.

(3) مطبوعة أو مخطوطة. انظر المراجع في الحاشية رقم (1) في هذه الصفحة.

- تحقيق المخطوطات:

لم تكن كلمة "المخطوط" من الشيوع حتى تتعرض كتب اللغة لذكرها، ذكرا يشير إلى استعمال القدماء لها في معنى يقرب أو يبعد من مفهومنا لها، أو استعمالنا إياها، ما خلا الزمخشري الذي ذكرها في معرض تفسيره الفعل "خطط"، بمعنى كتب، مستشهدا على هذا المعنى بما يدل عليه من كلام الله تعالى؛ فيقول[1]: "خط الكتاب يخطه. (ولا تخطه بيمينك) [2] وكتاب مخطوط"، وعليه فالكتاب المخطوط هو المكتوب، ويفهم من الآية الكريمة: (ولا تخطه بيمينك) أنه المكتوب باليد، إذ يقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم[3]: "ولم تكن تكتب بيمينك". والكتابة باليد تكون بوسيلة من الوسائل كالقلم وغيره، وفي جمهرة اللغة لابن دريد ما يؤيد ذلك؛ فيقول[4]: "خط الشيء بيده يخطه خطا، إذا خطه – أو كتبه[5] – بقلم أو غيره".

أما المعاجم الحديثة فقد تعرضت لتفسير هذه الكلمة، فيعرف المعجم الوسيط المخطوط أنه "المكتوب بخط اليد، لا بالمطبعة (ج) مخطوطات. [و] [6] المخطوطة: النسخة المكتوبة باليد"[7]، ويبدو أن معجم المصطلحات

---

(1) أساس البلاغة: (خطط).
(2) العنكبوت، الآية: 48.
(3) الطبري، تفسيره 4:21.
(4) 105:1، وانظر ابن منظور، لسان العرب: (خطط).
(5) كما في ابن منظور، لسان العرب: (خطط).
(6) زيادة ليست في النص.
(7) انظر مادة: (خطط).

العربية في اللغة والأدب كان أكثر دقة في تعريفه المخطوط بهذا المعنى، بإضافة كلمة الأصيل إليه؛ فيقول[1]: "المخطوط الأصيل، النسخة الأم Autograph; Holograph مخطوطة أصلية مكتوبة بخط المؤلف"، و"المخطوطة Manuscript أي نص مكتوب باليد على رق أو ورق"[2]. ولئلا يلتبس الأمر علينا أن هذا التعريف "يشمل كل نص كتب باليد كتابا كان أو غيره"[3]، فإننا نوفق بينه وبين ما كان سبق إليه الزمخشري؛ فنقول: الكتاب المخطوط هو الكتاب الذي كتب بخط اليد في زمن يسبق زمن المحقق[4]، وعليه يكون عمله في التحقيق. وقد تطور هذا المعنى في العصر الحاضر، وأخذ مفهوما آخر، فهم "يسمون الكتاب الذي لم يدخل المطبعة بعد مخطوطة، ويعنون أنها بخط يده"[5].

(1) ص: 189.

(2) المرجع السابق: 189.

(3) الفضلي، تحقيق التراث: 34.

(4) وانظر هذا المعنى في التونجي، المعجم المفصل في الأدب 1:230، 2:772.

(5) المرجع السابق 2:773، وانظر 1:231.


القسم الثاني
العناية بالتراث

- أسبابها ودوافعها:

إن المحاولات التي بذلها المشتغلون بتحقيق التراث في وضع تعريف علمي يسم عملهم فيه، إنما تدل على عناية العرب بتراثهم، عناية جاءت من الجهد الذي بذله هؤلاء ونفر من أهل العلم، من الباحثين والمتخرجين في الجامعات العربية، في تحقيق طائفة كبيرة من المخطوطات "مشاركة منهم في إحياء التراث"[1]، ومن المسؤولية التي ألقتها على عاتقها المعاهد والهيئات والمجالس المتخصصة ومراكز البحث العلمي ومراكز تحقيق التراث في تحقيقه ونشره[2]، ومن اعتراف الجامعات العربية بتحقيق التراث، إذ اعتبرت – في وقت متأخر – أن تحقيق كتاب من كتب التراث عمل علمي تمنح عليه الدرجات الأكاديمية[3]، على أنه كان من الأسباب التي دفعتهم إلى العناية بتراثهم، وأدت إلى اهتمامهم به ما جاء في تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث

(1) السامرائي، مع تحقيق كتب التراث: 92.

(2) مثل: معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية، ولجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة في بيروت، والقسم الأدبي في دار الكتب المصرية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمجلس الأعلى للفنون والآداب في القاهرة، ومجامع اللغة العربية في الأردن وسوريا ومصر، ومركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) في عمان، ومركز تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة في بيروت، وفي دار الكتب المصرية، وفي وزارة الثقافة في القاهرة، وغيرها. انظر بعض ما سبق في الحلوجي، المخطوط العربي: 274 – 275.

(3) انظر ما سيأتي.

العربي ومناهجه أن "وظيفته (أي التراث) أن يكون موصولا بالمعاصرة"[1]، "قادرا على النمو بها، هاديا إلى الصراط السوي في التقدم نحو المستقبل"[2]. وقد ولد هـذا السـبب أسـبابا كثـيرة عنـد الباحثين والمحققين في إحكام نظرتهم في "التراث العربي" في إماطة اللثام عنه، وبعثه من مرقـده، رغبة منهم في تحقيق هذه الوظيفة في العصر الحاضر، وما تنطـوي عليـه مـن آمـال في السـعي لبناء مستقبل أفضل، ومساهمة منهم في "نشر العلـم، وفي بيـان أمجـاد الغـابرين مـن الأجـداد، وتوطيد الصلة بين علمهم الأصيل ومعارفنا المستحدثة"[3].

ولا شك أن تحقيق هذه الأمور – ونحن نحمل عبء نشر "التراث العربي" – يدفعنا إلى الاعتراف بفضلهم في الميادين التي سبقوا إليها وبرعوا فيها، اعترافا يأتي وفاء لهم، ووفاء لأنفسـنا وأبنائنا[4]، إذ لا يمكن أن نشعر بقيمة أنفسـنا إلا إذا اعترفنـا بقيمـة غيرنـا، ولا يمكـن أن نعـترف بتميزنا في إحدى ميادين العلم إلا إذا اعترفنا بفضل من سبقنا إليه، ولا يمكن أن نقر بوجودنا إلا إذا اعترفنا بوجود من سبقنا، فإذا أردنا أن نحافظ على حاضرنـا مـن أجـل بنـاء مسـتقبل أفضـل فعلينا أن نحافظ على ما بقي لنـا مـن تراثنـا الفكـري، الـذي قضىـ عـلى الكثـير منـه التعصـب، واجتمعت عوامل

(1) معهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 11.
(2) الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 10.
(3) مجموعة من المؤلفين، نوادر المخطوطات 1:7.
(4) انظر هارون، تحقيق النصوص ونشرها: 6.

متعددة على إضاعة ما سلم منه[1]، لما له من قيمة في عملية ترميم الفكر العلمي الإسلامي[2]، ترميما يبين ما أعطاه الفكر العربي الإسلامي للعرب والمسلمين وللإنسانية جمعاء، من تراث ديني وآخر لغوي وأدبي وجد لنا وحدنا، ومن تراث علمي جاء للناس كافة في كل العصور والأجيال[3]، وما "ينطوي عليه التراث من قيم أخلاقية كريمة، تصح دروسا لكل جيل، وقيم إنسانية رائعة تصلح لكل مجتمع متطور، وقيم وطنية أصيلة تقوم كل عقيدة"[4]، والأهم من ذلك أنه يقفنا على أرضية صلبة من الذخائر والتجارب والحوافز، التي تستثير فينا قدراتنا على الإضافة والخلق والإبداع، ونستند إليها في تطلعاتنا الحاضرة، ونعتمد عليها في بناء صرح الفكر الإنساني برؤية جديدة معاصرة، و"يمكننا من إقامة بنيان المعرفة العلمية، لدى أجيالنا القادمة، على خلفية من إنجازاتنا"[5].

وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بالمنطلقات التي عملت من خلالها لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، والتي كانت حوافز مباشرة حفزت المحققين للعناية بتراثهم، والاهتمام به، تنويها

(1) انظر سعيدان، التراث العربي، لماذا نحققه، وكيف: 8 قال: "وما سلم منه أكلت بعضه الأرضة، وأضاع بعضه مر الزمان، ومنه ما سطا عليه وانتحله رواد النهضة الأوروبية".

(2) المرجع السابق: 8.

(3) انظر المرجع السابق: 15.

(4) القيسي، والعاني، منهج تحقيق النصوص ونشرها: 8.

(5) سعيدان، التراث العربي، لماذا نحققه، وكيف: 16.

نستكمل بها حديثنا في هذا الموضوع، فقد انطلقت اللجنة في عملها من منطلقات أربعة، هي:

1- منطلق تقديرها للثقافة العربية الإسلامية، والإبداع الذي حققته في مختلف مجالات المعرفة لغة وأدبا وعلما وفنا وفلسفة، تقديرا يقع على العرب والمسلمين واجب نشرها، وتبيان دورها في بناء صرح الحضارة الإنسانية.

2- منطلق إيمانها بقدرة الأمة العربية على بناء مستقبل أمثل، يمكنها من الاستمرار في مسيرتها الحضارية كيما تعود، كما كانت في عصورها الزاهرة، قادرة مبدعة.

3- منطلق ثقتها أن التراث العربي الإسلامي هو قوة دافعة، من وظيفته في الحياة العربية الحاضرة أن يشيع في النفس العربية الثقة بالذات، وأن يبعث فيها كل قدراتها الكامنة، وأن يستجيش قواها الخيرة لمواكبة الحضارة المعاصرة، والمشاركة في ريادتها والسبق فيها، والمساهمة في رفد تيار الفكر العالمي، بروافد خصبة معطاءة.

4- منطلق يقينها أن اهتمامنا بتراثنا الفكري، إنما هو نظرة من يتعرف موطىء قدمه في سبيل إحكام خطاه إلى الأمام، إذ ترى اللجنة أن فقه هذا التراث العظيم، يساعدنا على أن نتبين مواطن الضعف ومواطن القوة في حياتنا، وفي بنيتنا الذهنية، وأن نتحقق أن معرفة الماضي شرط في صياغة المستقبل وإنشائه، لأن التراث في نظر اللجنة لا يمثل رجعة إلى الوراء، كما يتوهم المتوهمون، وإنما هو قوة دفع، وليست

النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام، ولأنها تؤمن أن المستقبل الذي نريد بناءه لا يمكن أن ينفصم عن الماضي، وأن التجربة الحضارية التي مرت بها الأمة العربية طوال الأزمان تجعلها في موضع متميز، يتبدى في رسالتها التي اختصت بها، وأصالتها التي صاغت شخصيتها، وقدرتها على الإبداع في ميادين المعرفة المختلفة، وهي تجربة غنية بالدروس والعبر، زاخرة بحوافز تسند تطلعاتنا إلى الحاضر والمستقبل[1].

(1) انظر معهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 10 - 11، وأعاد نشرها محررة أحمد سعيدان في مقالته "مع تحقيق كتب التراث": 194 - 195، ولذلك حاولت الإفادة منهما في آن.

- قواعد تحقيق التراث العربي: أسباب توحيدها:

لقد كان من تمـام العنايـة بـالتراث أن التفـت البـاحثون والمحققـون إلى ضرورة وضـع قواعد موحدة لتحقيق التراث العربي، والسبب في ذلك أن الجهود التي بذلت في تحقيـق الـتراث ونشره كانت – في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين – بطيئة محـدودة، بالقيـاس إلى تراثنا الضخم[1]، وتسير على غير قاعدة واضحة، ومنهج مرسوم للاختيـار ذي قواعـد وأصـول، و"إنما هو يتم صدفة، أو حسب الظروف"[2]، واختلفت الطرق التي يتبعها المحققون في تحقيـق كتب التراث، وأعوز بعضهم المنهج الذي ينبغي اتباعه في النشر، وهو يحذو حذو المستشرقين في تحقيق النصوص، فحاول أن يستر نقصه بالغض مما نشروه في هذا المجال، واتخذه هزوا[3]، ولمـا زاد استخفافهم بما نشره المستشرقون من كتب التراث، وبالمنهج الـذي اتبعـوه فيهـا، عـن جهـل بالنهج العلمي وعصبية ضده، صار كل "ناشر ينهج في نشره منهجا ويزعم أنه ابتـدع طريقـة"[4]. أضف إلى ذلك أن بعض المحققين أساءوا في تحقيقاتهم للمخطوطات "جهلا بأصول التحقيـق، أو تهاونا بالأمانة العلمية واحترام النص"[5]، لأن الذين تصدوا لهذا العمل ليسوا من أهل العلم، ولم يتمكنوا من مادة الكتاب، ولم

(1) سعيدان، مع تحقيق كتب التراث: 195.
(2) المرجع السابق: 197.
(3) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 7.
(4) المرجع السابق: 7.
(5) سعيدان، مع تحقيق كتب التراث: 197.

يكونوا على دراية واسعة بتاريخ العلم الذي يحققون فيه[1]، فجاءت كتبهم بعيدة عن تمثل المنهج الصائب في إخراج النص وإحيائه كما أراد مؤلفه له، ومفتقرة إلى الضبط الصحيح والتدقيق المطلوب[2]؛ لأنهم قدموا "مادة عرض لها الوهم والخطأ والغموض بسبب من عبث الناسخ، خطأ وتصحيفا وسقطا، والمحقق غافل عما بين يديه مكتفيا بحواش يعرف بها للمشهور الذي من الشهرة بمكان"[3].

إن تعدد الطرق التي يتبعها المحققون في تحقيق التراث، وفقدانهم ضوابط التحقيق السليم، ومن ثم عدم وجود دليل متفق عليه، أو مرجع فيها يرشد المحققين إلى الطريقة الصحيحة في نشر النصوص، جعل هذه الجهود بحاجة إلى تنسيق ومنهجية واضحة، كي تمضي في عملها قدما "موحدة، بعيدة عن التشتت، وتباين المواقف"[4]، الأمر الذي دفع بعض العلماء، والمؤسسات العلمية، واللجان إلى وضع قواعد علمية يتبعها المحققون في نشر المخطوطات، وتتوحد بها الطرق في التحقيق والنشر[5].

ومن أجل ذلك بدأت المحاولات الأولى تظهر في وضع قواعد عامة – من المستشرقين ومن ثم من العرب – يستفيد منها المشتغلون في

(1) انظر شروط المحقق في الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 24 – 25.

(2) انظر أمثلة من مآخذ المحققين على بعض الكتب المحققة التي لم تلتزم الأصول العلمية في التحقيق في المرجع السابق: 12 – 14، والسامرائي، مع تحقيق كتب التراث: 94 – 115.

(3) السامرائي، مع تحقيق كتب التراث: 93.

(4) سعيدان، مع تحقيق كتب التراث: 195.

(5) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 8، 9.

التحقيق، وهي على تفاوتها في القيمة العلمية، وتباينها في الاهتمام بالنواحي التطبيقية، كانت في وقتها حاجة ملحة استدعاها تقييم المحققين والباحثين لكتب التراث التي حققت وقتئذ، فكانت هذه القواعد كمن يحمل مشعلا يريد أن يضيء به طريقا مظلما كثير الالتواءات والتعرجات؛ يقول د. محمد حمدي البكري عن ذلك في تقديمه لكتاب برجستراسر[1]: "كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت في نشره، فقد كثر نشر التراث القديم ... ورأيت من وضع كتابا في هذا العلم، مس الأطراف، ولم يدخل في اللباب، ورأيت الكتاب وهو مؤلف في عام 1931، لم يؤلف مثله حتى الآن، ورأيت الناشرين في شوق إليه، وشغف إلى معرفة ما فيه".

وتوالت الكتب والمقالات التي اهتمت بهذا الموضوع، وأولته عنايتها، وبدأت الخبرات تتزايد في استثمار تجاربها في "التحقيق" في تكوين نسيج هذا العلم، تكوينا كان يركز في الكثير منها على الناحية النظرية، وكان بعضها الآخر قد خلط بين قواعد التحقيق وبين العلوم المساعدة عليه، حتى ظفرنا بمجموعة من الكتب – هي: لرمضان عبدالتواب والخراط والغرياني والجبوري والطباع، ولغيرهم - كانت أكثر دقة ووضوحا في تعريف هذا العلم، وفي تفصيل جوانبه تفصيلا جعلتها كتبا ميدانية في مجالها؛ يقول الخراط – على سبيل المثال - في سبب نشره كتابه[2]: "لقد دفعني إلى الاهتمام بطبع هذه المحاضرات أن المكتبة تكاد تكون خالية من كتاب ميداني في هذا الموضوع الشائك. لقد اطلعت

(1) أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 5.

(2) محاضرات في تحقيق النصوص: 7.

على معظم ما كتب حوله فلم أجد من بينها كتابا فصل فيها تفصيلا مباشرا، وإنما تعرض هذه الكتب موضوع التحقيق عرضا عاما فلا تنفذ إلى أعماقه. وهي غالبا تكتفي بالإشارة إلى مشكلاته، وكأنها تخاطب المطلعين العارفين. وتبين لي من خلال محاضراتي أن السواد الأعظم من طلاب الدراسات العليا لا يعرفون شيئا ذا بال عن هذه القضايا، فهم يحتاجون إلى تفصيل منتشر فيها".

- الغاية من وضع أسس[1] لتحقيق التراث العربي:

إن الغاية الأولى من وضع قواعد لتحقيق "التراث العربي" تأتي من الأسباب التي أدت إليه، وهي توحيد طرق النشر، والتعريف به[2]، والإسهام في التقريب بين مناهج التحقيق[3] قدر الإمكان، وذلك برسم "خطة موحدة يرتضيها المشتغلون في تحقيق النصوص ونشرها"[4]، والأهم من ذلك تقديم بعض المعالم الميدانية التي تساعد المحققين على تجاوز مشكلات التحقيق وتذليل صعوباته، وتخدم الباحثين الذين يتعرضون لتحقيق المخطوطات من غير دربة ومران سابقين[5]، وتنظيم العمل في التحقيق وفق أسس واحدة، دون تجاهل ما قد ينشأ من ظروف خاصة ينفرد بها محقق أو دارس[6]، وتقديم دليل يكون بمثابة أسس ينتفع به طلاب الدراسات العليا في جامعاتنا العربية؛ لأن مثل هذه الأسس ستخدم تراثنا، وتخرجه إخراجا يساعدنا على تحقيق الغاية التي نسعى إليها في تحقيق

(1) أي قواعد موحدة.

(2) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 8.

(3) معهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 6.

(4) المرجع السابق: 6.

(5) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 5، 8.

(6) معهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 12.

الكتاب، وهو تقديم نص صحيح كما وضعه مؤلفه دون شرحـه[1]، بالضـوابط التـي ذكرناهـا في تعريف "التحقيق"[2].

(1) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 9، 15، 19، 24.

(2) وهي: توثيق النص نسبة ومادة، وتوضيح النص وضبطه. انظر الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 11، ومعهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 13.

- الفوائد التي نجنيها من تحقيق التراث العربي:

إن العناية التي يوليها المحققون للتراث، وازدياد أعداد المشتغلين في التحقيق يوما بعد يوم، إنما جاء من إيمانهم بالفائدة الجليلة التي نجنيها من تحقيق النصوص القديمة[1]، في إحياء التراث، وزيادة الثقافة[2]، وفي تأصيل التحقيق تأصيلا أصبح فيه علما قائما بذاته، يعنى به المحققون والباحثون، والمؤسسات والمعاهد – التي تعنى بشؤون التراث – وطلاب الدراسات العليا، ويضعون أصوله، ويقرون أسسه، ويؤسسون قواعده بحيث تكون بمثابة المنهج الذي يسير عليه من يتولون تحقيق النصوص تحقيقا علميا، وذلك بإلقاء المحاضرات، وإقامة الندوات، وعقد المؤتمرات، وتأليف الكتب التي تبحث في هذا العلم، وتوضح أبعاده. وفي توافر مجموعة كبيرة من الكتب المحققة في مختلف ميادين المعرفة في أيدي الباحثين والدارسين يستفيدون من علومها، ويقتبسون من نصوصها ما يساعدهم على تكوين دراسة عنها وحولها، مما يؤدي إلى نشاط الحركة الفكرية وازدياد التأليف.

ولا شك أن وجود مثل هذه الكتب في متناول الناس يساعدهم على تنمية اعتزازهم بأمتهم، وتقوية أواصرهم بتراثهم، وتمسكهم بمثلهم الإنسانية، وقيمهم الإسلامية، والوقوف على قضاياها، والدفاع عن رسالتها في الوجود، لأن التراث يعتبر – في نظر المهتمين به – "أساسا ومنهجا في

(1) انظر الحسين بن مطير الأسدي، شعره: 117، والعمري، عطوان ومنهجه في جمع الشعر وتحقيقه: 19.
(2) التونجي، المعجم المفصل في الأدب 231:1.

بناء الإنسان العربي المعاصر وإقامة حياة فكرية أصيلة، تمتـد جـذورها لتصـل إلى تراثنـا العـربي الإسلامي"[1]، لأن دراسة الماضي – كما مر – إنما هي من أجل الحاضر والمستقبل[2].

(1) معهد المخطوطات العربية، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: 23.

(2) سعيدان، التراث العربي، لماذا نحققه، وكيف: 15.

القسم الثالث

جهود القدماء والمحدثين في
وضع أسس تحقيق التراث العربي

- التحقيق عند القدماء:

عرف العرب القدماء التحقيـق عمـلا، فكـانوا يهتمـون بالمقابلـة بـين النسـخ، واختيـار أصحها وأوثقها، وكانوا عرفوا المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية، واعتبروها شيئا أساسيا في أدب الترجمة في القرن الثالث لـلـهجرة[1]، معرفة تدل على عنايتهم بدقة النص وصحة المخطوط، وقد ذكر العلموي في كتابه "المعيد في أدب المفيد والمستفيد" الأمور التي تدل على اهتمامهم بصـحة النص، ودقته، وتصحيحه، وضبطه[2]، ولعلهـم تـأثروا في ذلـك بمـا ورد في الأخبـار الإسـلامية مـن روايـات تشـير إشـارة غـير مبـاشرة إلى مبـدأ التحقيـق متمـثلا في معارضـة النصـوص، لتوثيقهـا وتصحيحها، فأولى هذه الروايات تذكر أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم كان يعارض جبريل عليـه السلام القرآن في كل سنة مرة طوال حياته، وأنه عارضـه مـرتين في السـنة الأخـيرة مـن حياتـه[3]. ومعارضة النبي صلى الـلـه عليه

(1) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 93، وانظر روزنتال، مناهج العلماء المسلمين: 72 – 73.

(2) ص: 130 – 139، وانظر روزنتال، مناهج العلـماء المسـلمين: 32، 36 – 37، 41 – 49، ومطلـوب، نظـرة في تحقيـق الكتب: 10 – 11.

(3) البخاري، صحيح البخاري 248:4، 229:6، وانظر الكرمـاني، البرهـان في متشـابه القـرآن: 115، وابـن منظـور، لسـان العرب: (عرض)، وبرجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 93، وروزنتـال، منـاهج العلـماء المسـلمين: 73 – 74، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 11. والمعنى كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن من المعارضة والمقابلة.

وسلم لجبريل عليه السلام، وإن لم تدل على معنى التحقيق بمفهومه كله[1]، "فإنها تركت منهجا، ومثال يحتذى في الأخذ بمنهج التحقيق، بالإضافة إلى أن العرضة الأخيرة كان عليها الاعتماد، في بيان ما استقر عليه الوحي بعد نسخ المنسوخ"[2].

وتذكر ثانيتها أن زيد بن ثابت كان يعارض ما يكتبه من الوحي على رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بعد كتابته؛ يقول الطبراني فيما يرويه عنه أنه "قال كنت أكتب الوحي عند رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ... وهو يملي علي ... فإذا فرغت قال اقرأ فأقرأه فإن كان فيه سقط أقامه"[3].

أما ثالثتها فتتعلق بجمع القرآن في مصحف واحد، إذ لم يجمع القرآن على عهد النبي صلى اللـه عليه وسلم، وإنما كان مكتوبا على الرقاع والأكتاف والعسب ومحفوظا في صدور الرجال[4]، وكانت هذه الصحف مفرقة، فلما أراد أبو بكر أن يجمعها – بمشورة عمر رضي اللـه عنهما – عهد بالأمر إلى زيد بن ثابت[5] لتوافر أهم الصفات المطلوبة فيه للقيام

---

(1) لأن اللـه سبحانه وتعالى خاطب نبيه صلى اللـه عليه وسلم بقوله (سنقرئك فلا تنسى)، سورة الأعلى، الآية: 6، وانظر الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 15.

(2) الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 15.

(3) المعجم الكبير 142:5، وانظر الطبراني، المعجم الأوسط 257:2، والغرياني، تحقيق نصوص التراث: 15 – 16.

(4) البخاري، صحيح البخاري 90:6، وانظر ص: 226، وابن حجر، فتح الباري 12:9، 13.

(5) انظر الخبر في البخاري، صحيح البخاري 89:6 – 90، 225 – 226، وابن حجر، فتح الباري 12:9، 13.

بعمل كهذا العمل، لضمان صحة النص وتوثيقـه، لأن زيـدا مـن أدرى النـاس بترتيـب القرآن وبالمنسوخ منه[1]، وهذا واضح في وصف أبي بكر رضي اللـه عنه له وهو يسند الأمر إليه، فيخاطبه قائلا[2]: "إنك رجل شاب عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول اللــه صـلى اللـه عليه وسلم، فتتبع القرآن فاجمعه". ويبدو أن زيد بن ثابت قد استعان بغيره ممن عرفـوا بالأمانة، والدربة على تصحيح نص، يشهد بذلك قول عمر بـن الخطـاب رضي اللــه عنـه[3]: "لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف". وكـان مـن مـنهجهم أنهـم كـانوا يسـتظهرون عـلى المكتوب في الصحف بالمحفوظ في صدور الرجال[4]، حتى تم لهم ما أرادوا، وبقيت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر أيـام حياتـه، ثـم عنـد عمـر إلى أن توفـاه اللــه، ثـم تحولـت إلى حفصة أم المؤمنين رضي اللـه عنها[5].

وتتعلق الرواية الرابعة بما كان عزم عليه عـثمان بـن عفـان مـن نسـخ الصـحف التـي كانت جمعت في عهد أبي بكر، وجعلها في مصحف واحد، ومن ثم توزيعه في الأمصار[6]، معتمدا فيما عزم عليه على النسخة الأم،

(1) الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 16.

(2) البخاري، صحيح البخاري 225:6، وانظر ص: 89، 227، وابن حجر، فتح الباري 13:9.

(3) ابن حجر، فتح الباري 19:9.

(4) الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 16.

(5) البخاري، صحيح البخاري 90:6، 226، وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 217:7.

(6) انظر الخبر في البخاري، صحيح البخاري 226:6، وابن كثير، البداية والنهاية 217:7.

إذ أرسل إلى حفصة بنت عمر "أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف"[1]، وعهد بالأمر إلى جماعة[2] - من ذوي الحفظ، والعلم، والفطنة، والفصاحة من قبائل العرب[3] - بلغ مجموعهم في إحدى الروايات اثني عشر رجلا من قريش والأنصار[4]، وكان في مقدمتهم زيد بن ثابت لما عرف عنه من صفات أهلته لجمع المصحف الأصل، وسعيد بن العاص، لأنه كان - كما يروى - أعرب الناس، وقيل أفصحهم، وهو أشبه الناس لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم[5]. وكان من المنهج الذي ساروا عليه أنهم إذا اختلفوا في شيء من القرآن أن يكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم[6]. وفي رواية ابن حجر كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه ليكتبوه على العرضة الأخيرة[7]. وهذا يقابل ما يعرف في قواعد فن التحقيق عند المحدثين بتقديم النسخة الأخيرة "إذا كان لأصل الكتاب أكثر من إبرازة"[8]. وقد نالت هذه النسخة من الضبط والتوثيق

(1) البخاري، صحيح البخاري 226:6، وانظر ابن حجر، فتح الباري 18:9.

(2) انظر البخاري، صحيح البخاري 226:6، وابن كثير، البداية والنهاية 217:7، وابن حجر، فتح الباري 19:9.

(3) الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 17.

(4) ابن حجر، فتح الباري 19:9.

(5) المصدر السابق 19:9، وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 217:7، والغرياني، تحقيق نصوص التراث: 17.

(6) البخاري، صحيح البخاري 226:6، وانظر ابن كثير، البداية والنهاية 217:7.

(7) فتح الباري 19:9.

(8) الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 17. والمقصود بإبرازات الكتاب: اختلاف مخطوطات الكتاب باختلاف وقت السماع. انظر المرجع السابق: 30.

والعناية اللازمة ما جعلها النسخة المعتمدة في الأمصار الإسلامية، فقد ألزم عثمان الناس بها، وأمر بما سواها من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[1].

وتذكر الأخبار الإسلامية - في روايات أخرى - أن اهتمام العرب بتحقيق النصوص كان منذ القديم، عندما "بدأوا يدققون في تراثهم"[2]، تدقيقا لم يأخذ معنى التحقيق بمفهومه اليوم، وإنما تمثل في وضع القواعد، لضبط مؤلفاتهم وتصحيحها، وكيفية كتابتها على أسس واضحة المعالم، وذلك يتناول: ضبط الكلمات بالشكل، واستخدام العلامات الواجبة لإصلاح الخطأ، أو تعديل جملة أو عبارة، أو حذف بعض أجزائها، أو إضافة جديد إليها، وعمل الرموز المفهمة للاختصار في أسماء العلماء وأسماء الكتب، وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التي لا بد منها لضبط الكتب وتصحيحها[3]. ويعد رجال الحديث أول من اهتم بهذه المسائل وإبرازها من العلماء، لأن الحديث الشريف كان تأخر تدوينه[4]، وبقي يعتمد على الرواية الشفهية؛ فدخله من المنحول ما يسيء إليه، ولذلك تصدوا إليه وبذلوا فيه جهودا علمية هائلة في توثيق روايته والتعرف إلى رواته، فدرسوا أسانيده ورواته، وفحصوا مادته ومتنه، ووضعوا في ذلك علوما كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل وعلم علل الحديث وعلم مصطلحاته أو

(1) البخاري، صحيح البخاري 226:6، وانظر الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 17.

(2) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 13.

(3) انظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد (مقدمة محمد مرسي الخولي لما نشره منه): 167 - 168، وعبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 24 - 25.

(4) إلى أوائل القرن الثاني الهجري.

مصطلحه، ويناقش الأخير منها مدى صحة الحديث وقوته وتوسطه بين القوة والضعف[1].

فإذا تجاوزنا هذه المرحلة المبكرة في تاريخ العرب إلى منتصف القرن الرابع الهجري، وجدنا روايات الرواة العرب تشير إلى عناية السلف بالتحقيق، واهتمامهم بمعارضة كتبهم، وعودهم إلى ما يملونه بالتنقيح والتهذيب، إشارة تدل على اهتدائهم للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة، لتحقيق الرواية وضبطها، والوصول بها إلى درجة عالية من الاطمئنان إلى صحة النص، وتحري الصواب؛ من ذلك ما روي عن أبي عمر الزاهد[2] في إملائه كتابه "الياقوت" في اللغة؛ وكان ابتدأ بإملائه على الطلاب يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة ارتجالا من غير كتاب ولا دستور[3]، ومضى في الإملاء مجلسا مجلسا إلى أن انتهى إلى آخره. وأخذ تلاميذه يقرأون عليه الكتاب، وهو يزيد وينقح فيه، ثم جمع الناس على قراءة نسخة من نسخهم تعود إلى تلميذه أبي إسحاق الطبري لتكون أصلا، فقرأها عليه وسمعها الناس، ثم زاد فيه بعد ذلك زيادات جديدة في أثناء قراءته عليه لثلاث بقين من ذي القعدة سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، والطلاب بين يديه يراجعون نسخهم ويدخلون

---

(1) ضيف، البحث الأدبي: 154، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 9، 19.

(2) هو محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المطرز المعروف بالزاهد، صاحب أبي العباس ثعلب، المتوفى (345هـ). ابن النديم، الفهرست: 102. وانظر حديث الكتاني (التحقيق العلمي عند الدكتور مصطفى جواد: 274 – 275) عن مراجعة المؤلف ما يمليه على طلابه من كتبه بالمقابلة والتصحيح.

(3) الدستور في اللغة: النسخة المعمولة للجماعة.

عليها ما يضيفه أو يصححه، ثم زاد فيه زيادات أخرى، ورأى أن تكون آخر ما يزاد عليه؛ فجمع الطلاب لذلك يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، واختار من بينهم أبا إسحاق الطبري، ليقرأ نسخته التي كان قد حررها[1] عليه، والطلاب من حوله يسمعونه ويعارضون على نسخته نسخهم، وأعلن أبو عمر الزاهد أن هذه هي آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب، إذ أملى على الطلاب في خاتمته: "هذه العرضة هي التي تفرد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة أسمعها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة [و] [2] هذه العرضة حرفا واحدا فليس من قولي فهو كذاب علي، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس وأنا أسمعها حرفا حرفا"[3]. إن موقف أبي عمر الزاهد في سماعه العرضة الأخيرة لكتابه، ليدل بوضوح على اهتمام القدماء بكتبهم اهتماما يدفعهم إلى معارضتها وتدقيقها وتنقيحها، والتأكد من ضبطها لتخرج سليمة، وعلى أعلى مراتب الدقة في معارضة الكتب تلك التي كان يقوم بها المؤلف نفسه.

وقد لا يراجع المؤلف كتابه مع تلاميذه – كما هو الحال في كتاب أبي عمر الزاهد – وإنما يقوم بمراجعته وتدقيقه علماء ثقات عرفوا بشدة

---

(1) قال ابن منظور، لسان العرب: (حرر): "تحرير الكتابة: إقامة حروفها وإصلاح السقط"، وورد في مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: (حرر) قوله: "حرر الكتاب وغيره: أصلحه وجود خطه".

(2) زيادة من القفطي، إنباه الرواة 176:3.

(3) ابن النديم، الفهرست: 102 – 103، وانظر القفطي، إنباه الرواة 175:3 – 176، وضيف، البحث الأدبي: 179 – 180، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 11.

الضبط ودقة التصحيح، ويعد إخراج اليونيني[1] - حافظ دمشق المشهور - في القرن السابع للهجرة لصحيح البخاري أوضح شاهد على ذلك، وخير ما يمثل عمل القدماء في الاهتمام بالمقابلة والعناية بالنص، اهتماما يشير إلى معرفتهم بالقواعد العلمية التي نتبعها في إخراج كتاب "على أسس قريبة مما يسمى اليوم بالتحقيق"[2]، لا من حيث رموز المخطوطات فحسب، وإنما من حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدق صورة للنص[3]. وكان الذي دفع اليونيني إلى هذا العمل أن ابن مالك النحوي[4] هاجر من الأندلس واستقر في دمشق، فاتفق معه "أن يخرج صحيح البخاري تحت سمعه وأمام بصره، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة ولحركاتها اللغوية والنحوية كل ما يمكن من صحة"[5]. ولم يكتف اليونيني في إخراجه بنسخة واحدة موثوقة، وإنما جمع أوثق النسخ في العالم العربي، واختار أصلا لتحقيقه نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبغا آص بالقاهرة[6]، وقابلها على الأصول المعتمدة التي بينها في ثبت السماع، الذي نقله القسطلاني في شرحه، ونقله عنه مصححو الطبعة السلطانية؛ فقابلها على أصل مسموع للحافظ أبي ذر الهروي، وأصل ثان مسموع للحافظ أبي محمد الأصيلي، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبي القاسم بن عساكر الدمشقي، وأصل رابع

---

(1) هو علي بن محمد بن عبدالله اليونيني (ت 701هـ).

(2) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 20.

(3) ضيف، البحث الأدبي: 185 - 186.

(4) هو الإمام جمال الدين محمد بن مالك.

(5) المرجع السابق: 186، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 12.

(6) القسطلاني، إرشاد الساري 57:1.

مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة السمعاني وغيره من كبار الحفاظ. ونهض بهذا العمل في واحد وسبعين مجلسا، وكان بجواره فيها ابن مالك "بمنزلة المشرف على عمله"[1] يراجع ويصحح، وأمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه، وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب تصحيحا ومقابلة، حتى انتهى منه وتم إخراجه على هذا النحو من العرض والمقابلة والتدقيق والتصحيح، إخراجا جعل فروع نسخته تنتشر في العالم الإسلامي، وذاعت نسخة فرعية منها عالية النسبة، وهي بخط ابن مالك الذي كتب على أول ورقة من الجزء الأخير سماعه لها من اليونيني؛ فقال[2]: "سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري – رضي الله عنه – بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني – رضي الله عنه وعن سلفه – وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبط[3] على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما[4] يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاما، والبيان تاما – إن شاء الله تعالى – وكتبه محمد ابن عبدالله بن مالك

(1) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 20، وانظر الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 29.

(2) القسطلاني، إرشاد الساري 58:1، وانظر البخاري، صحيح البخاري7:1 (المقدمة).

(3) في صحيح البخاري: "وضبطته".

(4) في إرشاد الساري: "ما" والصواب ما أثبته من صحيح البخاري.

حامدا لـلـه تعالى". وقد ألف ابن مالك بعد ذلك – كما وعـد – كتابـا مسـتقلا سـماه "شـواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح".

وسجل الحافظ اليونيني على ظهر آخر ورقة من الجزء نفسه شهادته لابن مالك على سماع نسخته منه؛ فقال[1]: "بلغت مقابلة وتصحيحا وإسماعا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب، مالك أزمة الأدب، الإمام العلامة أبي عبدالـلـه بن مالك الطائي الجياني – أمد الـلـه تعالى عمره – في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي، ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة [كتبت عليه معا] [2]، فأعملت ذلك على ما أمر ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ، وهو وقف بخانكاه[3] السميساطي. وعلامات ما وافقت أبا ذر (هـ) والأصيلي (ص) والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فليعلم ذلك. وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني، عفا الـلـه عنه". وفي الورقة أو الفرخة التي أشار إليها اليونيني رموز أخرى تشير بدورها إلى رواة آخرين لصحيح البخاري ونسخهم، منها: (هـ)

(1) القسطلاني، إرشاد الساري 58:1، وانظر البخاري، صحيح البخاري 7:1 (المقدمة).

(2) زيادة من صحيح البخاري.

(3) في المصدر السابق بالقاف.

للكشميهني و(حـ) للحموي و(سـ) للمستملي و(ج) ولعلها للجرجاني و(ع) ولعلها لابن السمعاني و(حهـ) للحموي والكشميهني و(حسـ) للحموي والمستملي ... وغيرها[1].

لقد اعتنى اليونيني بضبط رواية الجامع الصحيح، وبالغ – كما يذكر القسطلاني - في ضبط ألفاظه، جامعا فيه الروايات التي أشرنا إليها، راقما عليه ما يدل على مراده، اعتناء يدل على معرفة القدماء بأساليب التحقيق وضبط النص، فيما يتصل بالمقابلة بين النسخ، واختيار نسخة تكون أصلا يعتمد عليه في التحقيق، ووضع رمز لكل نسخة، وغير ذلك مما له صلة "بأصول هذا العلم وتفاصيله المنتشرة، ولكنهم لم يعرفوا هذا الفن بمنزلة علم له حدوده وأصوله وقواعده، كما عرف الغربيون هذا المفهوم"[2]. وقد كان صحيح البخاري النموذج الذي توافرت فيه هذه الأمور، وأمور أخرى ذكرها اليونيني في إخراجه له، فهو ينص على مكان النسخة إضافة إلى اسم صاحبها، وعلى أن جميع الأصول التي اعتمد عليها كانت مسموعة "وهي أعلى المراتب في تحمل أي كتاب"[3]، وإذا كان في نسخة من النسخ نقص فهو ينص عليه كما في أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي، الذي نقص منه الجزأين الثالث عشر والثالث والثلاثين. وقد اتبع اليونيني من أساليب المقابلة بين النسخ ما يشير إلى دقته وأمانته في آن، "بحيث ميز الأصل الذي اعتمد عليه من الأصول الأخرى، مثبتا ما بينه

(1) القسطلاني، إرشاد الساري 57:1، وانظر البخاري، صحيح البخاري 5:1 (المقدمة).

(2) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 20.

(3) ضيف، البحث الأدبي: 187.

وبينها من فروق"[1]؛ فهو يضع لفظ (لا) إشارة إلى سقوط الكلمة الموضوعة عليها (لا) من أصله، ولفظ (إلى) إشارة إلى آخر الساقط في آخر الجملة التي عليها (لا)، ويضع على بعض الكلمات (خـ) أو (ـخـ) أو (خ) إشارة إلى أنها نسخة أخرى، ويضع فوق الكلمة أو تحتها لفظ (صحـ) إشارة إلى صحة سماع هذه الكلمة عند المرموز له، أو عند الحافظ اليونيني[2].

إن ما قام به اليونيني من عمل في إخراجه صحيح البخاري إنما يصح أن نسحب عليه ما نسميه اليوم بالتحقيق، فهو يقترب في عمله فيه مما يقوم به المعاصرون من عمل في تحقيق النصوص ونشرها، وإن كان بعض المستشرقين يرى أن معارضة اليونيني نسخ الصحيح بعضها ببعض إنما هي وسيلة للتوصل إلى معرفة مختلف القراءات، لا وسيلة أولية لوضع نص صحيح[3]، فإن هذا الأمر إن يكن حقا فإنه من غير الممكن أن نصل إليه لولا العمل الذي قام به اليونيني، والذي أضاف إلى النصوص ميزة لم تكن تتحقق إلا به، وقد قال الدكتور شوقي ضيف يصف هذا العمل الجليل[4]: "وإخراج اليونيني لصحيح البخاري على هذا النحو يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئا يمكن أن يضاف بوضوح

(1) المرجع السابق: 188.
(2) البخاري، صحيح البخاري 5:1، وانظر القسطلاني، إرشاد الساري 57:1، وضيف، البحث الأدبي: 187 – 188.
(3) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 95، وانظر روزنتال، مناهج العلماء المسلمين: 74.
(4) البحث الأدبي: 187.

في عالم تحقيق النصوص". ولهذه الميزة جعله القسطلاني عمدته في تحقيق متن كتابه "إرشاد الساري" وضبطه حرفا حرفا، وكلمة كلمة[1].

وبهذا يتبين أن ما قام به العلماء القدامى من جهود في تصحيح النصوص وضبطها، إنما يمثل البذور الأولى لعلم تحقيق النصوص بمفهومه الحديث، وهي جهود اقتصرت - كما مر - على الناحية العملية. ومن يقرأ كتب التراث يجد جهودا أخرى لعلماء العربية جاءت في التأليف النظري في قواعد هذا الفن، وكانوا فطنوا فيها إلى كثير من المسائل التي يعالجها المحدثون في تحقيق النصوص[2]، فأولى هذه المسائل: المقابلة بين النسخ، وتتحقق المقابلة في جمع مخطوطات الكتاب الواحد، ثم المقابلة بينها للخروج منها بنص واحد مستقيم، وفي ذلك يقول العلموي لطالب العلم[3]: "عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به، فالمقابلة متعينة للكتاب الذي يرام النفع به، قال عروة بن الزبير لابنه هشام رضي الله عنهم: كتبت؟ قال: نعم، قال: عرضت كتابك؟ أي على أصل صحيح، قال: لا، قال: لم تكتب. وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير: من كتب ولم يعارض، أي يقابل، كمن دخل الخلاء ولم يستنج". ويفهم من كلام العلموي أن المقابلة كانت تتم على النسخة الأصل الصحيحة للكتاب، وهي تقابل النسخة الأم حين تتعدد نسخ الكتاب الواحد.

---

(1) انظر 58:1، والبخاري، صحيح البخاري 1:1 (مقدمة أحمد محمد شاكر).

(2) انظر عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 28، وما سيأتي من حديث في هذا الموضوع ص: 28 - 44، والجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص: 97، 101 - 105.

(3) المعيد: 135، وانظر روزنتال، مناهج العلماء المسلمين: 41 - 42.

ومن النماذج التطبيقية على هذه المسألة عند القدماء أنهم كانوا يعنون عناية كبيرة بتوثيق دواوين الشعر الجاهلي، وينصون على أوثق الروايات، كما جاء في حديث ابن النديم عن المفضليات للمفضل الضبي، قال[1]: "وللمهدي عمل الأشعار المختارة المسماة: المفضليات، وهي مائة وثمانية وعشرون قصيدة، وقد تزيد وتنقص، وتتقدم القصائد وتتأخر بحسب الرواية عنه، والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي". وكانوا يروون شعر الشاعر عن نسخة أو نسخ مخطوطة على ما هو معروف في التحقيق في هذه الأيام، ويتأكدون من دقته، وينصون على المنحول منه، وذلك كما حدث لشعر أبي نواس الذي تزيد عليه القدماء، وأدخلوا في ديوانه الشيء الكثير، وروي بروايات مختلفة ذكرها ابن النديم بقوله[2]: "فممن عمل شعر أبي نواس على غير الحروف يحيى بن الفضل راويته، وجعله عشرة أصناف، ومن العلماء: أبو يوسف يعقوب بن السكيت، وفسره في نحو ثمان مائة ورقة، وجعله أيضا عشرة أصناف، وعمله أبو سعيد السكري ولم يتمه، ومقدار ما عمل منه ثلثيه في مقدار ألف ورقة، وعمله من أهل الأدب الصولي على الحروف، وأسقط المنحول منه، وعمله علي بن حمزة الأصفهاني على الحروف أيضا".

وفائدة المقابلة أن مصحح الكتاب كان يضع علامة مميزة على مكان وقوفه عند التصحيح سواء كان ذلك على الشيخ أو عند المقابلة على نسخة أخرى، فائدة تجعله مطمئنا إلى سلامة النص الذي يرويه، وواثقا من

(1) الفهرست: 94، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 17.

(2) الفهرست: 195 – 196، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 33.

صحته وضبطه؛ يقول العلموي[1]: "وإذا صحح الكتاب على الشيخ أو في المقابلة علم على موضع وقوفه ببلغ أو بلغ العرض أو غير ذلك مما يفيد معناه، فإن كان ذلك في سماع الحديث كتب بلغ في الميعاد الأول والثاني إلى آخرها، فيعين عدده فإنه مفيد جدا".

وثانية هذه المسائل وهي مرتبطة بالمسألة الأولى، ارتباطا ترتب على ضبط الكلمات والحروف بالشكل، ومتى يجب ذلك؛ يقول العلموي[2]: "وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح أو على شيخ، فينبغي أن يعجم المعجم، ويشكل المشكل، ويضبط الملتبس، ويتفقد مواضع التصحيف". ويشير بصفة خاصة إلى وجوب ضبط أسماء الأعلام؛ فيقول[3]: "وعلى كل حال فيتأكد ضبط الملتبس من الأسماء، إذ لا يدخلها قياس ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها". وقد جرت عادة السلف أن يضبطوا الكلمة بالحروف؛ كقولهم: بالحاء المهملة، والدال المهملة، والتاء المثناة، والثاء المثلثة، ونحو ذلك. وأن يضعوا في باطن الكاف المعلقة (أي الأخيرة) كافا صغيرة أو همزة، وفي باطن اللام كلمة (لام) هكذا، لا صورة (ل) [4].

وابتكر القدماء علامات معينة في ضبط الحروف المهملة، ولهم في ضبطها مذاهب تدل على إهمالهم نقط الحرف، حتى لا يظن أن الناسخ قد

(1) المعيد: 137 – 138، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 180.
(2) المعيد: 135، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 172.
(3) المعيد: 136، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 173.
(4) المعيد: 136، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 175.

غفل عن نقطه، فقالوا بنقطها من أسفل بنحو نقط نظير المعجم من أعلى، فتنقط الراء والدال مثلا من أسفل نقطة، والسين من أسفل ثلاثا، وقالوا: يكتب مثل ذلك الحرف مفردا، وأن يكون تحته، وفي حجم صغير أصغر مما في الأصل، فيكتب مثلا تحت الحاء أو في بطنها حاء صغيرة، وكذا في باقي الحروف المهملة، وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس[1].

وثالثة هذه المسائل فتتعلق بإصلاح الخطأ، ومتى يكون ذلك؛ فالقدماء ينصون على مبدأ وجوب احترام النص، وعدم الإقدام على تعديله أو تصحيح ما فيه من الخطأ بغير علم، باستثناء النص القرآني، فإنهم كانوا يرون ضرورة إصلاح الخطأ الواقع في الاقتباسات القرآنية، ومن الأمور الثابتة أن نص القرآن الكريم تعرض لبعض التصحيح في العصور الإسلامية الأولى[2]؛ يقول العلموي[3]: "لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه ... وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوطا أو ملحونا فليصلحه". وتحدث عن طريقة إصلاح النص، والطرق المتبعة فيه باستعمال الرموز استعمالا يدل على عدم تدخلهم في النص بتحسينه أو تصحيحه؛ يقول العلموي[4]: "ينبغي أن يكتب على ما صححه وضبطه في الكتاب وهو في محل شك عند مطالعته أو تطرق احتمال (صح) صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة أي

(1) بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 174، وانظر عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 40.

(2) روزنتال، مناهج العلماء المسلمين: 60 – 61.

(3) المعيد: 131.

(4) المصدر السابق: 136، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 175.

هكذا رأيته، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه، أو (لعله كذا) إن غلب على ظنه أنه كذلك، أو يكتب على ما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه ضبة، وهي صورة رأس صاد مهملة مختصرة من صح هكذا (صـ)، فإن صح بعد ذلك وتحققه فيصلها بحاء فتبقى (صح) ... وأشاروا بكتابة الصاد أولا إلى أن الصحة لم تكمل، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه متثبت في نقله غير غافل، فلا يظن أنه غلط فيصلحه، وقد تجاسر بعضهم فغير ما الصواب إبقاؤه".

ويعلق روزنتال على رأي العلموي في مراعاة آداب تصحيح النص؛ فيقول[1]: "ينص (أي العلموي) على مبدأ وجوب احترام رواية المخطوط. ولست أذكر أني عثرت في المدون الإسلامي على مبدأ صريح يتعلق بهذا الأمر كالمبدأ الذي يقول به العلموي. ومما دفع العلموي إلى هذا القول حرصه على سلامة نص ديني".

ورابعة هذه المسائل فكانت في علاج السقط، فكان كاتب المخطوط إذا سقط منه شيء من النص سهوا، وضعه على حاشية الصفحة، وأشار إلى مكانه من النص بعلامة تسمى "اللحق"[2]، وهي عبارة عن خط رأسي منعطف إلى يمين الصفحة أو يسارها، حسب الجهة التي يريد كاتب

---

(1) مناهج العلماء المسلمين: 61، وانظر عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 33، وهارون، تحقيق النصوص ونشرها: 48 – 52، 79.

(2) مشتق من اللحاق بالفتح أي الإدراك، وتسمى أيضا "علامة الإحالة". انظر عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 35.

المخطوط أن يخرج السقط إليها؛ يقول البدر الغزي[1]: "إذا أراد تخريج شيء سقط ويسمى اللحق ... فليخرجه في الحاشية أو بين السطور، لكن الأول أولى لسلامته من تضييق السطور وتغليس ما يقرأ لا سيما إذا كانت السطور ضيقة متلاصقة، وجهة اليمين من الحواشي أولى إن أمكن بأن اتسعت لشرفها ولاحتمال سقط آخر فيخرج إلى جهة اليسار ... وليكن كاتب الساقط من أي جهة كان للتخريج صاعدا لفوق إلى أعلى الورقة لا نازلا به إلى أسفلها، لاحتمال تخريج آخر بعده فلا يجد له محلا مقابله ... ثم كيفية التخريجة للساقط أن يجعل في محله في السطر خطا صاعدا إلى تحت السطر الذي فوقه منعطفا قليلا إلى جهة التخريج من الحاشية لتكون إشارة إليه".

وخامسة هذه المسائل تتعلق بعلاج الزيادة؛ فإذا وقع في الكتاب زيادة، أو كتب فيه شيء على غير وجهه تخير فيه بين ثلاثة أمور، وذلك إذا كان المبطل سطرا أو دونه:

الأول: الكشط، وهو سلخ الورق بسكين ونحوها، ويعبر عنه بالبشر وبالحك.

الثاني: المحو، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن، وهو أولى من الكشط.

الثالث: الضرب عليه، وهو أجود من الكشط والمحو، لا سيما في كتب الحديث. وفي كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة:

أحدها: أن يصل بالحروف المضروب عليها، ويخلط بها خطا ممتدا.

---

(1) الدر النضيد: 178 – 179.

ثانيها: أن يجعل الخط فوق الحروف منفصلا عنها، منعطفا طرفاه على أول المبطل وآخره، كالباء المقلوبة، ومثاله هكذا.

ثالثها: أن يكتب لفظة (لا) أو لفظة (من) فوق أوله، ولفظة (إلى) فوق آخره، ومعناه من هنا ساقط إلى هنا.

رابعها: أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة، ومثاله هكذا .

خامسها: أن يكتب في أول المبطل وفي آخره صفرا، وهو دائرة صغيرة، ومثاله هكذا (O).

وإذا كان المبطل كلمة أو أكثر فإن القدماء وضعوا الضوابط التي تحفظ جمال المخطوط، وتراعي تحسين صورته إلا في بعض الحالات التي يضطر فيها المصحح إلى مراعاة المعاني عليها؛ يقول العلموي[1]: "وإذا تكررت كلمة أو كثر سهو ضرب على الثانية لوقوع الأولى صوابا في موضعها، إلا إذا كانت الثانية أجود صورة وأدل على القراءة، وكذا إذا كانت الأولى آخر سطر، فإن الضرب عليها أولى صيانة لأول السطر، وبالجملة فصيانة أول السطور وآخرها متعين إلا أن مراعاة أولها أولى، وإذا كان المكرر مضافا ومضافا إليه، أو موصوفا وصفة، أو مبتدأ وخبرا، أو متعاطفين، فمراعاة عدم التفريق بالضرب أولى إذا كانا آخر سطر كيلا يفرق بين شيئين بينهما ارتباط، إذ مراعاة المعاني أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط".

(1) انظر هذا وما سبق في المعيد: 137، وبدرالدين الغزي، الدر النضيد: 175 - 178.

وسادسة هذه المسائل فهي تتعلق بعلامات الترقيم والرموز والاختصارات، إذ لم يعرف القدماء علامات الترقيم التي نستخدمها في كتاباتنا في هذه الأيام، ولكنهم عرفوا ما يقابل بعضها كالدائرة في مقابل النقطة، للفصل بين كل حديثين أو مسألتين مختلفتين؛ يقول العلموي[1]: "وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدارة (أي دائرة)، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا الدائرة على غيرها، وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها هكذا O ". ومن هذا القبيل ما كنا ذكرناه من وضع علامة مميزة على مكان وقوف المصحح، عند التصحيح على شيخ، أو عند المقابلة على نسخة أخرى.

ولم يعرف القدماء كذلك أقواس الاقتباس، ولكنهم ذكروا في نقولهم من كانوا يقتبسون عنهم، وعبروا عن انتهاء الاقتباس بعبارات شتى، مثل: هذا ما أورده فلان[2]، أو وهذا كلامه[3]، أو هذا كلام فلان، أو هذه ألفاظ فلان، أو هذا قول فلان، أو هذا ما قاله فلان، أو إلى هنا قول فلان، أو إلى هنا عبارة فلان، أو انتهى ما ذكره فلان، أو آخر كلام فلان، أو انتهى[4].

(1) المعيد: 138، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 180.

(2) البغدادي، خزانة الأدب 419:5.

(3) المصدر السابق 359:3، 211:9.

(4) عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 43.

على نحو ما نجد بعضا من هذه العبارات في خزانة الأدب للبغدادي[1]، والمزهر للسيوطي[2].

وكانوا يختصرون الكلمة التي توضع في نهاية الاقتباس "انتهى" إلى " أ هـ "، في مثل قولهم[3]: "وقال ابن مالك في التسهيل ..."، وبعد سطرين يقول البغدادي: " أ هـ "، أي انتهى كلامه. وكانوا يختصرون كذلك العبارات التي تدل على تحمل العلم، مما شاع استعماله عند المحدثين؛ كاختصارهم "حدثنا" على "ثنا" أو "نا" أو "دثنا". و"أخبرنا" على "أنا" أو "أرنا" أو "أبنا". و"حدثني" على "ثني" أو "دثني"[4].

وكان من منهج القدماء في استخدامهم الاختصارات في كتبهم، أن يبينوا المراد منها في مقدماتها؛ يقول العلموي[5]: "ومن فعل شيئا من ذلك أو من غيره في تأليف بين اصطلاحه فيه، ولا مشاحة في الاصطلاح فبيان الاصطلاح في ديباجة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها، وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه.

(1) انظر بالإضافة إلى ما سبق 373:3، 424، 244:4، 63:5، 215، 243، 271.
(2) انظر 201:1، 258، 261، 264، 266، 268، 269، 271، 373. وغيرها كثير.
(3) البغدادي، خزانة الأدب 167:9، وانظر 463:1، 125:2، 292:5، 293، 384، 386، 404، 405.
(4) لمزيد من التفصيل انظر العلموي، المعيد: 138 – 139، وبدرالدين الغزي، الدر النضيد: 181 – 183.
(5) المعيد: 139.

وسابعة هذه المسائل فهي في صنع الحواشي، وتكون الحواشي في المخطوطات على جانبي الصفحة، وليس في أسفلها فإنما تسمى هذه الهوامش، ولم يعتن القدماء بالهوامش عنايتهم بالحواشي، وهي من قراء الكتب من العلماء، وليست من المؤلفين أنفسهم، وهذا مؤشر يدل على تنبه المؤلفين إلى ما سيكون من تعليقات للقراء على مؤلفاتهم، فنظموا لذلك كتاباتهم على صفحة المخطوط، تنظيما سمح لهم بترك هذا الفراغ على جانبي الصفحة تحسبا لها؛ يقول روزنتال[1]: "وفي عصر المخطوطات لا نجد أثرا للهوامش، بعكس الحواشي التي كان المؤلف يترك لها فراغا على جانبي صفحة المخطوط ... [و] [2] في عصر المخطوطات لا يكاد المؤلف ذاته يترك لنا حواشي بل هي من صنع غيره ممن قرأ الكتاب وعلق عليه؛ إذ أن المؤلفين في عصر المخطوطات كانوا يعلمون حق العلم أن كل شيء لا يدون في المتن عرضة للحذف من قبل النساخ".

أما المؤلفون فكانوا إذا أرادوا أن يضيفوا إلى النص تفسيرا أو استطرادا أو تعليلا، أضافوه إلى المتن ذاته، وكانوا يميزونه عنه بقولهم "تنبيه" أو "فائدة" أو "تعليق" أو "بيان" أو "حاشية" ونحو ذلك من العبارات[3].

وتعد الحواشي مجالا لرصد التعليقات، وكانوا يقيدون فيها الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب، ولذلك وضع القدماء الضوابط المختلفة

---

(1) مناهج العلماء المسلمين: 110.

(2) زيادة ليست من النص.

(3) المرجع السابق: 111.

لتنظيمها؛ يقول العلموي[1]: "ولا بـأس بحـواشي الكتـاب مـن فوائـد متعلقـة بـه، ولا يكتب في آخره (صح)، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندي[2] مثلا، وبعضـهم يكتـب عـلى أول المكتوب في الحاشية (حـ). ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل، مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك، ولا يسـوده بنقـل المسـائل والفـروع الغريبة، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب".

إن ما سبق يمثل جهود القدماء في وضع الأصول العلمية لقواعد فـن التحقيـق، ومنهـا يتبين أن التحقيق عند العرب مذهب أصيل قديم، عرف العرب أساليبه وخبروا طرقه وطبقوهـا على النصوص العربية، ولكنهم لم يعرفوه على النحو الذي عرفه به الغربيون أنه علم لـه أصـوله وقواعده، ولعل الغربيين استقوا هذه القواعد وتلـك الأصـول مـن النصـوص العربيـة – وخاصـة الحديث – في الوقت الذي اهتموا فيه بنشر المخطوطـات العربيـة، فدرسـوا جـدواها في خدمـة النصوص دراسة أهلتهم أن يجروا تجاربهم عليها، وأن يطورها إلى علم له أسسـه وأصـوله، ومـن ثم صار يعرف بهم، مع الاستفادة مما وجد في الآداب اليونانية واللاتينية في هذا المجال!

(1) المعيد: 139، وانظر بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 183 – 184.

(2) لعله يقصد الأرقام التي نعرفها، لأنها هندية الأصل.

- التحقيق عند المستشرقين:

نشأ هذا الفن في أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي، عندما قام بعض علماء الغرب الأوروبيين بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية؛ فكانوا إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النسخ الأخرى له، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة. وبتطور علم الآداب القديمة وازدهار الدراسات الأدبية في أوروبا تطور عملهم في نشر المخطوطات، تطورا بدأ يضع أولى خطوات العمل العلمي في التحقيق، ويفصل عملهم فيها في خطوات ثلاث؛ فكانوا أن "عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة، وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب، وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها، واستنتجوا اصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم، ولا قواعد متبوعة، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيرا نظريا في تصحيح الكتب، وأي الطرق تؤدي إليه"[1].

واستمروا كذلك يعتمدون في نشر المخطوطات على الخبرات المستفادة من التجارب المتكررة، إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما وضعوا أصولا فنية، وقواعد علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة جعلته علما قائما بنفسه، وكانت هذه القواعد مستنبطة من الآداب اليونانية

(1) برحستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 11.

واللاتينية، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية، استنباطا ساعدهم على كتابة المقالات وتأليف الكتب في فن نقد النصوص، حتى ظفرنا في النصف الأول من القرن العشرين بأكثر من كتاب يتحدث عن هذه المادة باعتبارها علما[1].

هذا ما انتهى إليه علم الآداب القديمة في الآداب الغربية، أما إحياء التراث الثقافي العربي فقد كانت بدايته في أوروبا أيضا، وعلى أيدي المستشرقين الذين سبقونا إلى نشر كتبنا قبل أن تدخل المطبعة إلى بلادنا، فبدأوا منذ القرن السادس عشر الميلادي في طباعة بعض الكتب العربية، وكان أول كتاب وضع في أوروبا[2] باللغة العربية سنة 920هـ= 1514م هو رسالة دينية مسيحية من مئة وعشرين صفحة، عنوانها "الصلوات الليلية والنهارية"[3]، وفي سنة 1530م صدرت أول طبعة للقرآن الكريم باللغة العربية في مدينة البندقية[4]، وتوالت الكتب بعد ذلك وطبعت طباعة

(1) انظر مثلا كتاب نقد النصوص، تأليف ب. كولمب، باريس 1931م P.Collomp. La Critique des textes, Paris, 1931 وكان باللغة الفرنسية. وراجع كل ما ذكرنا في برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 11 – 12، والخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 19، ودياب، تحقيق التراث العربي: 10 – 11، وعبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 15، 57، والفضلي، تحقيق التراث: 9 – 10، 27.

(2) بمدينة فانو بإيطاليا. الفضلي، تحقيق التراث: 10، وانظر والعقيقي، المستشرقون1:414.

(3) رسالة (صلاة السواعي: الصلوات الليلية والنهارية).

(4) نشره فيها بابا جانيني. العقيقي، المستشرقون 1:414.

بدائية لا جمع فيها للنسخ ولا مقابلة ولا اعتناء[1]. على أن بداية الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا تعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي؛ ففي عام 1143م تمت – في إسبانية – ترجمة معاني القرآن لأول مرة إلى اللغة اللاتينية[2]، وفيها وفي القرن نفسه نشأ أول قاموس لاتيني عربي[3].

وفي القرن التاسع عشر بدأ المستشرقون يهتمون بجمع المخطوطات العربية وتحقيقها، ووضعوا بين أيدينا نصوصا لولاهم لم نعرفها[4]، فكان لهم فضل السبق في نشر تراثنا العربي، وفي تنبيهنا إلى

(1) طبع كتابان في روما سنة 1000هـ= 1592م، هما: الكافية في علم النحو لابن الحاجب (ت 646هـ)، ونزهة المشتاق في ذكر الأمصار والأقطار والبلدان والجزر والمدن والآفاق لمؤلف مجهول. الفضلي، تحقيق التراث: 11.

(2) ترجمه روبرت أوف تشستر وهرمان الدلماطي (العقيقي، المستشرقون 531:3)، بتوجيه من الأب بيتروس فينير ابيليس رئيس دير كلوني. الفضلي، تحقيق التراث: 11.

(3) الفضلي، تحقيق التراث: 11.

(4) مثل: شرح ديوان المفضليات لابن الأنباري بتحقيق لايل سنة 1808م، والمنتخب من تاريخ حلب لابن العديم بتحقيق فريتاغ سنة 1819م، والكامل للمبرد نشر وليم رايت سنة 1864م، ومعجم البلدان لياقوت الحموي بتحقيق وستنفلد سنة 1868م، والفهرست لابن النديم بتحقيق فلوجل سنة 1871م، وشرح المفصل لابن يعيش نشر جوستاف يان سنة 1882م، وكتاب سيبويه بتحقيق هرتويغ سنة 1885م، وسيرة ابن هشام نشر وستنفلد سنة 1899م، وصفة جزيرة العرب للهمداني بتحقيق ميلر سنة 1891م، ونقائض جرير والفرزدق نشر بيفان سنة 1905م – 1908م، وديوان الأعشى الكبير والأعشين الآخرين نشرهما رودلف جاير في كتاب سماه: "الصبح المنير في شعر أبي بصير" سنة 1928م. انظر الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 19، وعبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 57 – 58، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 7. وغير ذلك كثير مما قاموا بنشره من دواوين الشعر العربي، ومخطوطات الفنون الأخرى. انظرها في العبيدي، التحقيق العلمي وأثره في إحياء التراث العربي: 52 – 54.

كتبنا ونوادر مخطوطاتنا، وفي لفت أنظارنا إلى قيمة هذه الكنوز التي تكشفت على أيديهم وما تزال تتكشف، "مع ضعف فريق منهم باللغة العربية أو اطلاع آخرين منهم عليها"[1]. وقد طبق المستشرقون في نشرهم الكتب العربية والشرقية القواعد والأصول التي تتبع في أوروبا في نشر الآداب اليونانية واللاتينية، و"هي قواعد دقيقة تضمن الأمانة في إخراج النص، وتضمن أن يأتي النص المنشور كما وضع في أصله"[2]، غير أنهم لم يؤلفوا في ذلك تاليفا خاصا.

وفي النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، أي في عام 31/ 1932م[3] ألقى المستشرق الألماني Bergstraesser محاضرات في "أصول نقد النصوص ونشر الكتب" على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة[4]، وقد بقيت هذه المحاضرات حبيسة في صدور الطلبة وفي دفاترهم، ولم تصدر في كتاب إلا في وقت

(1) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 7، وانظر مجموعة من المؤلفين، نوادر المخطوطات 1:7، وهارون، تحقيق النصوص ونشرها: 6.

(2) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 7 – 8.

(3) أي في العام الذي صدر فيه كتاب "نقد النصوص" الفرنسي المشار إليه سابقا. انظر الحاشية رقم(1) ص: (79).

(4) انظر ما سبق في: برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 12، والحلوجي، المخطوط العربي: 275، والخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 19، ودياب، تحقيق التراث العربي: 11، والفضلي، تحقيق التراث: 27، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 14، 15، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 7.

متأخر[1]، ولعل هذين العاملين مع كونها باللغة العربية السبب في استمرار اتباع المستشرقين القواعد والأصول التي كانت تتبع في أوروبا في نشر النصوص الكلاسيكية: اليونانية واللاتينية. أما العرب فكانت محاضراته لهم سراجا لمن ألف منهم في هذا الفن - فيما بعد - ممن اطلع عليها بعد طبعها، وتمهيدا لهم للعناية بالبحث في وسائل النشر والتحقيق[2]، و"المادة الأولى باللغة العربية لعلم تحقيق التراث، والمنطلق الأول للمثقفين العرب للتعامل مع هذه المادة تأليفا وتدريسا"[3]، لأنها أول دراسة منهجية في هذا الموضوع باللغة العربية[4].

وقد جاءت محاضرات برجستراسر في ثلاثة أبواب، جعل الباب الأول في "النسخ"، والثاني "في النص"، والثالث "في العمل والاصطلاح"، ووضع فيها قواعد نقد النصوص ونشر الكتب، وطبقها على التراث العربي، آخذا بالاعتبار "طبيعة المخطوطات العربية، من حيث اختلاف النسخ وأفضليتها"[5]، ومبينا الضوابط التي يتم على أساسها اختيار النسخة المخطوطة للكتاب، بحيث تكون أصلا له يعول عليها في تصحيح النص؛ فيقول في الباب الأول[6]: "إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جدا؛

(1) كما سنبين.

(2) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 15.

(3) الفضلي، تحقيق التراث: 27.

(4) الحلوجي، المخطوط العربي: 275، وانظر عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 58 - 59.

(5) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 14.

(6) أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 14.

فمنها ما لا قيمة له أصلا في تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به. ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ... متبعا في ذلك قواعد منها: أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة. والواضحة أحسن من غير الواضحة. والقديمة أفضل من الحديثة. والنسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل". ولكن لكل قاعدة شواذ، فقد وجد أن قدم التاريخ للنسخة ليس وحده مبررا لتفضيلها، وإنما يحتاج ليفاضل بين نسخة ما وسائر نسخ الكتاب إلى حجج أقوم وأثبت من تاريخها، منها معرفة من هو كاتبها، والأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده، وأهم من ذلك أن يكون الذي نقل النص ثقة مشهورا بفضله وعلمه[1].

وفي سبيل تصحيح الأصل العربي لكتاب ما، فإنه لفت النظر إلى أهمية الترجمة، واعتبر ترجمة الكتاب إلى لغة غير لغة الأصل أقرب النسخ إلى النسخة الأصل، إذا طابقت ترجمته الأصل العربي مطابقة تامة، لأن قدر التراجم وقيمتها يتدرجان كتدرج قدر النسخ وقيمتها، ولذلك نبه على أهمية الترجمة أثناء التحقيق؛ فقال[2]: "فأنفس التراجم ما صدر عن رجل يعرف اللسانين معرفة تامة، يفهم العربية ومادة العلم الذي يترجم فيه فهما كاملا، لا يغير معنى الأصل ولا أسلوبه بل يتبعه محافظا عليه ما مكنته اللغتان".

وكما يعد الترجمة بمنزلة نسخة ثانوية للأصل، فكذلك يعد الأصل بمثابة نسخة للترجمة، ويضرب مثالا لذلك كتاب "صورة الأرض"

---

(1) المرجع السابق: 15، 16.

(2) المرجع السابق: 40، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 14.

للخوارزمي الذي نشره مجيك Mžik، فأكثر مادته مـأخوذ مـن كتـاب بطليمـوس في الجغرافيـة، ولكن الخوارزمي لم يرجع إلى الأصل اليوناني للكتاب، وإنما استعان بنسخ من ترجمة عربيـة لـه، لأن كتاب "صورة الأرض" غاص بأسماء أمكنة يونانية عديدة يكثر فيها التحريف[1].

ويذكر في الباب الثاني أهمية الفهم في إثبات القراءة الصحيحة؛ فيقول[2]: "النقد وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة، فأول ما نقول في هذا الباب أنـه لا نقـد إلا بعـد فهـم، و[إذا] [3] لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بـين الصحيح وغـير الصحيح". وقـد جعـل الفهـم مبنيـا عـلى شرطين، هما: "معرفة المادة التي يبحث فيها الكتاب. ثم معرفة اللغة والأسلوب"[4]. ويخلـص إلى قاعدتين عـدهما النقـاد أساسـيتين في نقـد النصـوص، أولاهـما: أن الـنص الأقصر ـ هـو الصـحيح، لاحتمال أن يدخل الناسخ في النص ما ليس منه طلبا لشرحه. وثـانيتهما: أن الـنص الأصـعب هـو الصحيح[5]. ولا تناقض بين ما قرره سابقا – من أن النص إذا كان غير مفهوم، كان غـير صـحيح – وبين ما خلص إليه، لأنه يبدو في الظاهر أنه ضد الذي قاله، ويأتي استدراكه عـلى الـرأي الأول إذ جعل هذه القاعدة – الأخيرة – صحيحة إلى

---

(1) انظر برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 41، والطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 14.

(2) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 49، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 14.

(3) الكلمة غير مقروءة في النص، والسياق يقتضي إضافة "إذا" ليستقيم المعنى.

(4) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 50.

(5) المرجع السابق: 86، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 14.

حد ما، "ويحتج بها على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئا مفهوما بشيء لا يفهم مطلقا، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة ... فإنه كثيرا ما يختبىء الصحيح فيما مظهره غير مفهوم"[1].

ووصف في الباب الثالث الأمور التي ينبغي أن يقوم بها من يريد نشر كتاب من الكتب القديمة، والتي تتلخص في معرفة ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره، وذلك بالبحث عنه في فهارس الكتب العربية المخطوطة، ومراجعة المعاجم المصنفة للكتب المطبوعة، والكشف عن النسخ الموجودة له، ثم مقابلتها[2]. وتحدث – في الباب نفسه - عن مسألة الترقيم، فهو يرى أن إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة لا فائدة فيه إلا في الأحوال النادرة، ويعلل ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية دون ترقيم، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة، ويذكر أن في زيادة الترقيم خطر الخطأ، إذ رأى في بعض الكتب العربية المنشورة "بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة، لأن الناشر (أي المحقق) لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها"[3]. ولفت النظر إلى ضرورة إعداد الفهارس المختلفة للكتاب، لأنها هي التي تفتح السبيل إلى

(1) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 86.

(2) المرجع السابق: 88، 89، 92، 93، 95.

(3) انظر هذا كله في المرجع السابق: 104، والطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 15.

محتوياته، ولكنه يرى عند فهرسة الأعلام أن لا يفرق بين أعلام الأشـخاص والأمـاكن وغيرهـا، إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب، كالكتب الجغرافية[1].

ويخلص في الخاتمة إلى وضع شروط يعدها أقل طلب يطلبـه ممـن يـود نشر الكتـب العربية، لكي تكون النشرة موثوقا بها، وهي:

1- أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها النشرة (الطبعة) كافيا بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية المتوافرة.

2- أن يصف الناشر (المحقق) النسخ التي استخدمها في نشر الكتاب، وصفا يمكـن القـارىء مـن مراجعتها وتقدير قيمتها.

3- أن لا يدع الناشر (المحقق) مجالا للشك فيما هو موجـود في النسـخة أو النسـخ، وأن يقابلهـا بعناية تامة.

4- الامتناع عن تغيير النص، وإسقاط شيء منه إلا بعد أن ينبه القارىء إلى ذلك[2].

وكتاب برجستراسر على ما فيه من فوائد عظيمة القـدر في علـم نقـد النصـوص ونشر الكتب، إلا أنه يلاحظ عليه ملحظان اثنان كانا السمة العامة فيه، الأول مـنهما: أن الأمثلـة التـي أتى بها – على كثرتها – كانت مما نشره المستشرقون أنفسهم، والثاني منهما: عدم إعطائه أهميـة في

---

(1) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 116، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 15.

(2) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 125، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 15.

التعليق على النص وتوضيحه، وهو الذي نسميه بـ"خدمة النص". وبوجه عام يمكـن القـول: "إن كتابه قدم وجهة نظر الاستشراق الأوروبي عامة، والألماني خاصة"[1].

وطبقت القواعد التي أومأنا إليها في نشر المخطوطات العربية جمعية المستشرقين الألمان D MG [2] في منشوراتها الإسلامية Bibliotheca Islamica، التي يشرف عليها المستشرق هـ. ريتر، وطبقتها جمعية غيوم بوده Association Guillaume Budé في فرنسا[3]، وأخرج المستشرقان الفرنسيان ريجيس بلاشير R. Blachère وجان سوفاجيه J. Sauvaget سنة 1945م[4]، تحت رعاية هذه الجمعية، كتيبا بالفرنسية في هذا الموضوع عنوانه "قواعد نشر النصوص وترجمتها" Règles pour éditions et traductions des textes Arabes[5]، ويلاحظ على كتابهما الاختصار في ذكر الإحالات وذكر العناوين

(1) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 15.

(2) وكانت عنيت بتحقيق النصوص الإسلامية ولا سيما العربية، انظر نشاط الجمعية في نشر التراث العربي في: العقيقي، المستشرقون 349:2 – 350.

(3) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 14، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 8.

(4) سبقهما د. محمد مندور كما سيأتي.

(5) Paris 1945، ثم أعيد طبع صورة فوتوغرافية له سنة 1953م في باريس أيضا. وترجم إلى العربية، ترجمه د. محمود المقداد، ونشر بعنوان "قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها" عن دار الفكر في دمشق سنة 1409هـ= 1988م. انظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 10. ويلاحظ أن عنوان الكتاب يختلف بين برجستراسر والطباع، وكذلك العقيقي الذي ذكره بعنوان آخر هو :"قواعد نشر وترجمة النصوص العربية" ، انظر "المستشرقون" 310:1، 314.

واعتمادهما منهج الاختصار في بعض الألفاظ، مثل رحه وتعني رحمه اللـه، وصلعم وتعني صلى اللـه عليه وسلم، وإشارتهما إلى الغياب الطبيعي لعلامات الترقيم في المخطوطات العربية، إشارة تدل على عدم درايتهما بها، لأن العرب عرفوا الدائرة – في مقابل النقطة كما مر – وكانوا يستخدمونها للفصل بين كل كلامين أو حديثين[1]، ويضعون فيها نقطة عند المقابلة دلالة على المعارضة بأصل آخر أو سماع على ما هو معروف عند المحدثين[2]. وقصورهما في تحقيق النص ومقارنته مع النصوص الواردة في كتبه الأصلية، فهما يريان أن شواهد الحديث التي يسهل تخريجها من "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" لفنسنك لا تحال إلى أي مرجع آخر[3]. وقد وصف محمد حمدي البكري الكتاب، فقال إنه: "لا يشتمل إلا على قواعد مختصرة، ينقصها أمثلة توضحها من المخطوطات القديمة، وقد صرف جزءا كبيرا من هذا الكتيب للعناية بقواعد ترجمة الكتب العربية إلى الفرنسية"[4]، وهو القسم الثالث والأخير من كتابهما[5].

والذي يلاحظ على منهج المستشرقين في إحياء التراث ونشره، من خلال القواعد والأصول العلمية التي وضعوها لنقد النصوص ونشر الكتب،

---

(1) انظر المصادر فيما مضى.

(2) بدرالدين الغزي، الدر النضيد: 180، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 16.

(3) بلاشير وسوفاجيه، قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها: 39 – 42، 50 – 51، 56 – 58، وانظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 16.

(4) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 12، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 14.

(5) ص: 63 – 104.

ومن خلال الكتب التي قاموا بتحقيقها أنهم لا يميلون إلى تخريج النصوص من مظانها، مع أن هذه المظان تعد نسخا ثانوية للأصل المنشور، "فقد تقوم تحريفا، أو تصلح سقطا"، ولا يلجأون إلى توضيح النص وشرح غريبه، ويمثل برجستراسر وبلاشير وسوفاجيه خير شاهد على هذا الأمر، فهم يقدمون النص "كما يحسبون أنه يريده المؤلف، دون شرح لغريب، أو تفصيل لمبهم"[1].

ومع ذلك فإن جهودهم النظرية في وضع أصول هذا الفن، والعملية في نشر الكتب العربية أعطت تصورا عاما لمنهجهم الذي اتبعوه في نشرها، والذي صار كل محقق علمي يتبع أسلوبهم الذي وضعوا قواعده في التحقيق، وهو أسلوب يقوم على:

"1- انتقاء المخطوطات العربية انتقاء سليما.

2- جمع نسخ المخطوط الواحد.

3- المقابلة وبيان الاختلافات بين النسخ للوصول إلى أصح قراءة.

4- تحقيق ونقد النصوص وفق أصول علمية.

5- تزويد الكتاب بالفهارس الشاملة والدقيقة.

6- إجادة الطباعة والإخراج والنشر وفق أصول متقنة"[2].

---

(1) انظر الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 17.

(2) الجبوري، المستشرقون والشعر الجاهلي: 11، وانظر العقيقي، المستشرقون 394:3 – 395.

- التحقيق عند العرب المحدثين:

لم يكن منهج التحقيق العلمي معروفا عند العرب في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي كما كان معروفا عند الغربيين، فعندما بدأ العرب يهتمون بنشر تراثهم المخطوط – بعد ظهور الطباعة – حاول بعضهم أن يحذوا حذو المستشرقين في تحقيق النصوص، فتباينوا في ذلك تباينا واضحا، فقد "نجح أناس أوتوا العلم والمنهج العلمي، وأخفق آخرون أعوزهم المنهج الذي ينبغي اتباعه في النشر"[1]، ذلك لأن هذه البداية لم تكن مبنية على أسس التحقيق العلمي الدقيق، فكانوا يعتمدون على نسخة واحدة للكتاب، وينشرونها كما هي دون محاولة لدراستها، أو مقابلتها بالنسخ الأخرى للكتاب.

وتطور الأمر إلى "توفر بعض المصححين الذين قدموا خبراتهم في العلم والطباعة للارتقاء بكتب التراث ونشروا كثيرا منها على أساس توفر الإشراف المباشر لتصحيحها"[2]. وفي النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي نشطت حركة التحقيق العلمي، وتحول نشر المخطوطات من الناشرين التجاريين إلى الباحثين المتخصصين، وأصبح عملا علميا يقوم على دراسة نسخ الكتاب المختلفة للوصول إلى نص يطمأن إليه الباحث، إن لم يكن النص الذي تركه المؤلف، فهو أقرب ما يكون إلى هذا الأصل.

(1) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 7، وانظر ص: 8.

(2) الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 21.

وشهد التحقيق تقدما كبيرا في سيره على أسس علمية سليمة عندما اعترفت الجامعات به، إذ بدأ يدخل فيها كجزء من الرسائل العلمية خصوصا في المجالات الأدبية واللغوية والدينية، وبمرور الوقت زاد اهتمام الجامعات بالتحقيق حتى أصبح عملا علميا تمنح عليه الدرجات الأكاديمية، بعد أن كان عملا مكملا للدراسة، بل أصبحت بعض الجامعات العربية تشترط أن تكون أطروحة الدرجة العلمية كتابا محققا، وأدخلت - على أثر ذلك - مادة التحقيق والنشر في مقرراتها الدراسية في أقسام اللغة العربية فيها أو أقسام المكتبات، سواء كان ذلك لطلاب الدراسات العليا أو لطلاب مرحلة البكالوريوس[1].

وما لبث أن أصبح التحقيق في البلاد العربية شغل كثير من الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وكان من نتائج ذلك أن شهدت البلاد نهضة علمية قوية، فأخذت بعض الهيئات والمجامع العلمية، والمؤسسات الثقافية تتولى تحقيق المخطوطات ونشرها. ومع بداية الاشتغال بالتحقيق لم يكن للتحقيق منهج معلوم يمكن أن يلتزم به المحققون، وإنما كان لكل منهم منهج وطريقة، فاختلفت الطرق التي يتبعها الناشرون في نشر الكتب العربية، فكان لا بد من وضع قواعد علمية دقيقة يتبعها المحققون، وتتوحد بها الطرق في التحقيق والنشر. ومن خلال المقالات التي نشرت في نقد بعض الكتب المحققة، أو المحاضرات، أو معالجة هذا الموضوع في

(1) انظر الحلوجي، المخطوط العربي: 274، والخراط، محاضرات في تحقيق النصوص: 7، 9، 21، ومجموعة من المؤلفين، نوادر المخطوطات 7:1، وهارون، تحقيق النصوص ونشرها: 6.

مقدمات بعض الكتب، أو في فصول منها، بدأت تتجمع خيوط هذا المنهج لتكـون نسـيج هـذا العلم، ثم لم تلبث أن نشرت بعض الكتب التي حاولت أن تضع أسـس هـذا العلـم وقواعـده[1]، وضعا كان يقوم على خبرات المحققين في هذا الميـدان، وقـد تتـابع التـأليف والكتابـة فيـه عـلى النحو التالي[2]:

ففي سنة 1944م تحدث د. محمد مندور[3] بإيجاز عـن قواعـد نشرـ النصـوص الكلاسـيكية، في مقالين نشرهما في العددين 277 و 280 من مجلة الثقافة القاهرية[4]، نقد بهـما كتـاب "قـوانين الدواوين" لابن مماتي (ت 606هـ)، المنشور بتحقيق الدكتور عزيز سوريال عطية سـنة 1943م، وناقش فيهما المبادىء التي صدر عنها د. عزيز في تحقيقه لكتاب ابن مماتي فيما يتعلق بأصـول النشر وقواعده على نحو مفصل، وصحح كثيرا من الأوهام التي وقـع فيهـا المحقـق[5]، وأعـاد في السنة نفسها نشر المقالين في كتابه "في الميزان الجديد".

(1) انظر فيما سبق الحلـوجي، المخطـوط العـربي: 274 – 275، والخـراط، محـاضرات في تحقيـق النصـوص: 20 – 21، والطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 7 – 8.

(2) انظر حديثنا عن الكتب والمقالات التالية في: برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشرـ الكتـب: 12- 13، والحلـوجي، المخطـوط العـربي: 275 – 276، وديـاب، تحقيـق الـتراث العـربي: 11- 12، والفضـلي، تحقيـق الـتراث: 27 - 28، والقيسي، والعاني، منهج تحقيق النصوص ونشرها: 9، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 15 - 16، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 9 - 10، أما النقول والإحالات الأخرى فسوف أشير إليها في مواضعها.

(3) وكان سبق بلاشير وسوفاجيه في الحديث عن قواعد نشر النصوص كما أشرنا.

(4) ص: 20 – 23، 21 – 24 على الترتيب.

(5) انظر الحاشية السابقة، ومندور، في الميزان الجديد: 206 – 218.

وحينما أراد العرب أن يحققوا كتبهم تحقيقا علميا يأخذ بالأصول العلمية في تحقيق النصوص، "فكروا في وضع قواعد تعينهم وتوحد جهودهم"[1]، فكان المجمع العلمي العربي بدمشق من السباقين إلى ذلك، وكان أول من وضع نهجا من المؤسسات العلمية لتحقيق نص قديم[2]، فعندما عزم على نشر كتاب "تاريخ مدينة دمشق" وضعت لجنة من العلماء قواعد موجزة للنشر نهجت فيها نهجا علميا حديثا[3]، في مقدمة الجزء الأول منه الذي نشر في دمشق سنة 1951م، فرأت "أن يعنى باختلاف روايات النسخ، وأن يثبت ما صح منها. وأن يوجز في التعليق كيلا يثقل النص بتعليقات طوال. وأن تضبط الأعلام. وأن تفسر الألفاظ الغامضة. وأن يصرف النظر عن تخريج الأحاديث [لأن تخريج أحاديث هذا التاريخ الكبير عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيح العبارة سليم النص] [4]. وأن يسمح بوضع النقطة والنقطتين، والفاصلة، وإشارات الاستفهام والتعجب، لتوضيح النص. وأن تثبت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين. وأن ترقم سطور النص"[5].

(1) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 14.

(2) المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 9.

(3) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق 1: ص(ج)، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 14.

(4) زيادة من ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق 1: ص(ج) (مقدمة المحقق).

(5) المصدر السابق: 48، وانظر ص: (ج)، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 14، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 9.

وحاولت بعض اللجان الرسمية وضع نهج لتحقيق كتب التراث، منها اللجنة التي كلفت تحقيق كتاب "الشفاء" لابن سينا، وقد تحدث الدكتور إبراهيم بيومي مدكور سنة 1953م[1] عن بعض قواعد النشر في مقدمته لهذا الكتاب[2]، حديثا يجعلنا نشعر بالتقارب بين منهجي لجنة تحقيق "الشفاء" ولجنة المجمع العلمي العربي بدمشق[3]، ويفهم منه أن اللجنة سعت في جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء"، وأنها آثرت في نشره طريقة النص المختار الذي يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها، والذي خيل إلى اللجنة أنه "يفصح عن رأي المؤلف، ويؤدي عبارته أداء كاملا". وعنيت بذكر اختلاف الروايات، وترجيح ما رأت اللجنة فيه "استقامة المعنى وسلامته، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة، وأهمية مخطوط على آخر"، وأثبتت في الهوامش اختلاف الروايات، منسوبة إلى مصادرها، والشرح اللغوي الضروري، كي لا تثقل النص ورواياته بإضافات أخرى، واستخدمت علامات الترقيم على اختلافها، لأن من الضروري أن تحقق اللجنة وتنشر بروح العصر وعلى طريقته[4].

(1) ط. الأولى للكتاب.

(2) انظر ص: 38 – 42.

(3) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 15، والمنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 10.

(4) ابن سينا، الشفاء (المنطق): 38، 40 – 41، وانظر المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 9 – 10.

وتصدى للموضوع أستاذ شهر بتحقيق الكتب، وأصدر مجموعة كبيرة من الكتب المحققة هو عبدالسلام هارون، فقد نشر في سنة 1954م كتابا بعنوان "تحقيق النصوص ونشرها"، ضمنه محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم، فكانت هذه أول مرة في الجامعات المصرية الحديثة "يعالج فيها هذا الضرب من تلك الدراسة الفنية"[1]. والكتاب - كما يذكر مؤلفه في مقدمته - ثمرة كفاح طويل، وتجارب طال عليها المدى في نشر النصوص القديمة[2]، وقد أعيد طبعه عدة مرات، وكتب على غلافه: "أول كتاب عربي في هذا الفن يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته"[3]؛ لأن محاضرات برجستراسر في "أصول نقد النصوص ونشر الكتب" لم تجمع، ولم يعرفها إلا تلامذته، ولم تطبع إلا في عام 1969م، فمن جاء بعد برجستراسر - قبل هذا التاريخ - وكتب في هذا الموضوع لم يرجع إليه، وحاول الأستاذ عبدالسلام هارون أن يطلع عليها فلم يظفر بشيء؛ فيقول[4]: "حاولت جاهدا أن أطلع على شيء منها فلم أوفق".

والكتاب يحوي معارف كثيرة جمع فيها أصول هذا الفن التي يحتاجها الباحث فيه، منها حديثه عن "أصول النصوص" و"التحقيق" و"معالجة النصوص" و"المكملات الحديثة"، وغير ذلك مما يحتاج إليه

(1) هارون، تحقيق النصوص ونشرها: 7.

(2) المرجع السابق: 7.

(3) وانظر المرجع السابق: 7.

(4) المرجع السابق: 7.

المبتدىء في النشر[1]، وأهم ما في هذه العناوين حديثه عن تحقيـق المـتن، فقـد وضـع مقدمات رئيسية لإقامة الـنص، منهـا: التمـرس بقـراءة النسـخة المخطوطـة، والتمـرس بأسـلوب المؤلف، والإلمام بالموضوع الذي يعالجـه الكتـاب[2]. وحديثـه عـن التعليـق بمـا يخـدم الـنص في توضيح ما يرد فيه من غموض، توضيحا يحمل القارىء إلى الثقة بما يقرأ، والاطمئنان إليـه، فهـو يرى أن "من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلا مـن التعليقـات التـي تجعلـه مطمئنـا إلى النص، واثقا من الجهد الذي بذله المحقق في تفهم النص وتقدير صحته"[3].

ويعد الكتاب مرجعا لمن جاء بعده مـن المحققـين، في الرجـوع إليـه والاسـتفادة منـه، وأثره في كتاباتهم التي ألفوها في قواعد التحقيق، أو الكتب التي حققوها، وفضله عليهم واضـح جلي، وهو على ما فيه من جهد إلا أنه لم يحط بالموضوع[4].

وقد أخذ المنجد عليه – وكان ألف فيه بعده – "أنه لم يطلع قط على ما كتب في هـذا الموضوع باللغات الأجنبية ليكون كتابه تاما والنهج الذي يدعو إليه كاملا، وأنه خلط بين قواعـد تحقيق النصوص، والعلوم المساعدة على التحقيق كعلم الخطـوط، أو علـم المصـادر وغـير ذلـك [فجاء بحثه خليطا

(1) انظر المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 11.

(2) هارون، تحقيق النصوص ونشرها: 53، 59، 60.

(3) المرجع السابق: 81. وانظر رأيه في تنظيم الحواشي فيما مضى من صفحات.

(4) انظر برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: 13.

من كل شيء، لا منهج فيه ولا تنسيق] [1]. والمعروف أن هذين العلمين يدرسان دراسة طويلة على منهج علمي، ولا يمكن إيفاؤهما حقهما بصفحات"[2]. فرد عليه عبدالسلام هارون في الطبعة الثانية من كتابه[3]؛ فقال[4]: "وإن كان بعض إخواننا الدمشقيين ممن كنا نتوسم فيه النجابة – زعم بضعف نفسه، وبما يشعر به أمثاله من ذلة علمية، أني لم أطلع على ما كتب المستشرقون، فوضع بذلك على هامتي إكليلا أعتز به، إذ أمكنني بعون الله وحده أن أضع علما متكاملا لم أسبق إليه، دون أن أتطفل على مائدة كثيرا ما وضع فيها للعرب صحاف مسمومة، وموائد العرب حافلة بالجهود الوثيقة، والأمانة العلمية المرموقة".

أما الدكتور صلاح الدين المنجد فقد نشر سنة 1955م ما توصل إليه في هذا العلم بعنوان "قواعد تحقيق النصوص" في الجزء الثاني من المجلد الأول من "مجلة معهد المخطوطات العربية"[5] التي تصدر في القاهرة، وأعاد نشرها في السنة نفسها بكتاب مستقل يحمل العنوان نفسه[6]. ثم غيره فيما بعد إلى "قواعد تحقيق المخطوطات"، وقد أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في نشر تراثنا العربي، وفي وضع أسس هذا العلم

(1) زيادة على النص من موضع آخر. انظر المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات: 4.

(2) المرجع السابق: 11، وانظر ص: 4، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 15 – 16.

(3) سنة 1965م.

(4) تحقيق النصوص ونشرها: 8، وانظر مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 16.

(5) ص: 317 – 337.

(6) صدر عن مطبعة مصر.

وقواعده[1]، وقد استقى المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله – ومن ثم في كتابه بعد طبعها – "من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية غيوم بوده، ومن قواعد المحدثين والقدامى في ضبط الروايات، ومما نشر في هذا الموضوع من قبل"[2]، ومن خبرته في تحقيق كثير من المخطوطات[3]، وظهر تأثره بالمستشرقين الألمان – أكثر ما يكون – في عدم اعتنائهم بتوضيح النص، وشرح غريبه، إذ لم يذكر المنجد في قواعده ضرورة التعليق على النصوص[4]، مع أنه أشار إلى التعليقات في حديثه عن اختلاف المحققين في إثبات الحواشي، في جعل التعليقات مع اختلاف النسخ فيها، أو جعلها في ملاحق في آخر الكتاب[5]. ويلاحظ من عنوان الكتاب أنه قصر كلامه فيه على القواعد العلمية التي تعين المحقق على تحقيق النص وإخراجه[6]، لتكون بمثابة دليل للمحققين يسترشدون بها عندما ينشرون النصوص القديمة[7].

وألقى الدكتور مصطفى جواد سنة 1965م محاضرات في "فن تحقيق النصوص"، على طلبة ماجستير اللغة العربية في جامعة بغداد، وقد قام الأستاذ عبدالوهاب محمد علي العدواني – أحد طلابه النجباء – بنشرها

(1) قواعد تحقيق المخطوطات: 7.
(2) المرجع السابق: 8.
(3) الجبوري، منهج البحث وتحقيق النصوص: 11.
(4) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 17.
(5) انظر قواعد تحقيق المخطوطات: 24.
(6) انظر المرجع السابق: 11.
(7) انظر المرجع السابق: 3.

والتعليق عليها في مجلة المورد سنة 1977م باسم "أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص"[1]، وذكر الفضلي أن الدكتور محمد علي الحسيني كان نشرها قبل ذلك ضمن كتابه "دراسات وتحقيقات" المطبوع سنة 1974م بعنوان "أصول تحقيق النصوص"[2]، وتتميز أماليه بشمولها لقواعد فن تحقيق النصوص؛ فهي تحوي معارف متنوعة في الأصول الفنية والقواعد العلمية لتحقيق النصوص ونشرها، وأنواع المعرفة التي ينبغي أن تتوافر في المحقق ما يجعل الإفادة منها في الجانب التطبيقي أمرا ميسورا، وتتميز كذلك بالإيجاز في الحديث عن هذه القواعد، إيجازا لم يخل بطبيعتها العلمية، ولم يكن على حساب المعنى فيها، وهذه قدرة فائقة تذكر للدكتور جواد، وذلك لأنه "مارس التحقيق والنظر في التراث أعواما طوالا، وكانت له معرفة في هذا الفن تفوق معرفة كثير من المحققين"[3].

ونشر الدكتور شوقي ضيف بحثين في مجلة المجلة تناول فيهما تاريخ التحقيق ومنهجه عند القدماء، وقد نشر الأول فيها في مايو سنة 1965م، في العدد 101 بعنوان "تحقيق تراثنا الأدبي"[4]، ونشر الثاني فيها في فبراير سنة 1967م، في العدد 132 بعنوان " عصر إحياء التراث"[5]. وتحدث في سنة 1972م في الفصل الثالث من كتابه "البحث الأدبي"[6] عن

(1) ص: 117 – 138، وانظر ثبت المصادر والمراجع لمعرفة المجلد والجزء.

(2) تحقيق التراث: 28.

(3) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 17.

(4) ص: 3 – 16.

(5) دياب، تحقيق التراث العربي: 12.

(6) ص: 146 – 211 في الطبعة السابعة.

توثيق النصـوص وتحقيقهـا، حـديثا اسـتثمر فيـه تجاربـه في تحقيـق الكتـب، وضرب الأمثلـة مـن كتبـه، في تناولـه الأصـول لتراثنـا العـربي، ومـا ينبغـي أن يكفـل لهـا مـن التوثيـق والتحقيق[1]، ونسخ الأصول وتحقيقها، والصعوبات التي تعـترض المحقـق في الأصـول والتحقيـق، فكان حديثه فيه "أكثر دقة ممن لم يعانوا مصاعب التحقيق"[2].

وحاضرت الدكتورة عائشة عبدالرحمن سنة 1967م في مركز تحقيق الـتراث[3]، وأملـت مذكرات في مناهج البحث في الأدب واللغة، تناولت فيها منهج التحقيق عند العرب[4]. وتحدثت سنة 1971م في المبحث الثالث من كتابها "مقدمة في المنهج" عن توثيق المخطوطـات والمصـادر، وتحقيق المتن، ودراسة النص، ولكنها لم تفصل القول في هذه المسائل تفصيلا[5].

وقام الدكتور محمد حمدي البكري سنة 1969م بإعـداد ونشرـ محـاضرات المستشرـق الألماني برجستراسر[6]، التي ألقاها على طلبة

---

(1) وهي بالعناوين التي ذكرها: توثيق رواية الحديث وأصـوله، وتوثيـق روايـة الشـعر ودواوينـه، وتوثيـق المصـنفات اللغوية والأدبية.

(2) مطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 16.

(3) لم يذكر عبدالمجيد دياب (تحقيق التراث العربي: 12) اسم الجهة التي يتبع إليها هذا المركز، وعـلى الأرجـح أنـه في دار الكتب المصرية.

(4) المرجع السابق: 12.

(5) ص: 115 – 128. وانظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

(6) ذكر العقيقي (المستشرقون 450:2) أن الذي أعد هذه المحاضرات للنشرـ الـدكتور حمـدي البكـري والـدكتور خليـل عساكر، وهما من تلاميذه الذين ألقيت عليهم هذه المحاضرات.

ماجستير اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة القاهرة سنة 31/ 1932م، والتي جمع فيها أسس هذا المنهج، بعنوان "أصول نقد النصوص ونشر الكتب"[1]، وقد نشرها مركز تحقيق التراث في وزارة الثقافة المصرية، ثم أعادت نشرها دار المريخ بالرياض سنة 1982م[2]، وقدم لها البكري بمقدمة أشاد فيها بجهود المستشرقين في هذا الفن، وجهود العرب في الاهتمام به اهتماما تمثل في الدور الذي قامت به المؤسسات العلمية والأفراد في التأليف فيه، وفي تحقيق كتب التراث[3].

وأملى الدكتور حسين نصار مذكرات في التربية العملية لتحقيق التراث، وألقى في "الدورة التدريبية لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات العربية" لعام 1971م "محاضرات في علوم اللغة والأدب" جعلها في موضوعين، الأول منهما "في التراث العربي"، والثاني في "تحقيق التراث"، ويحتل الموضوع الأول القسم الأكبر من هذه المحاضرات، تحدث فيه عن معنى كلمة "التراث" قديما وحديثا، وعن المدونات الدينية، والتاريخية، والأدبية، والنحوية واللغوية مشيرا إلى أن التراث اللغوي إنما ازدهر في القرن الثاني للهجرة، حيث كثرت تآليفه، وتعددت أنواعه من رسائل لغوية تتعلق بموضوعات مفردة، ومن معاجم مكتملة المناهج. وتناول في الموضوع الثاني منهج التحقيق الذي ينبغي أن يسير عليه المحققون في تحقيقهم المخطوطات، وهو المنهج نفسه الذي

---

(1) انظر مقدمة الكتاب: 12.

(2) انظر الطبعتين في ثبت المصادر والمراجع.

(3) انظر المقدمة في الطبعتين: 11 – 13.

وضع أصوله العلماء الرواد في هذا الفن[1]. وذكر الفضلي أنه ألقى سنة 1980م بحثا بعنوان "منهج تحقيق التراث العربي وقواعد نشره" في الندوة الأولى عن التراث التي عقدت في القاهرة[2].

وتناول منهج التحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب في ثلاث مقالات، الأولى نشرها في مجلة "المورد" العراقية، المجلد الأول سنة 1972م، بعنوان "في أصول البحث العلمي وتحقيق النصوص"، والثانية نشرها في مجلة "قافلة الزيت"، عدد فبراير (شباط) سنة 1976م، بعنوان "تحقيق التراث: أساليبه وأهدافه"، والثالثة نشرها في مجلة مركز البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني سنة 1983م، بعنوان "خواطر من تجاربي في تحقيق التراث"[3]. وفي محاضرات ألقاها سنة 1980م في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية[4]. وألف سنة 1986م كتابه "مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين"، ومن عنوانه يتبين أنه شمل منهج القدماء والمحدثين معا، فقد تحدث فيه عن جهود العلماء السابقين في تحقيق النصوص وضبطها، حديثا عرض فيه لمناهجهم في التحقيق مع تقديم نماذج توضيحية، وشواهد حقيقية من مؤلفاتهم تشهد بسبقهم لنا وللمستشرقين في إرساء قواعد هذا الفن، وفي تنبههم لكثير من

(1) في الجزء الأول من محاضرات الدورة التدريبية، وهو غير مرقم الصفحات، ومطبوع على الآلة الكاتبة في 25 صفحة، وانظر دياب، تحقيق التراث العربي: 12.

(2) تحقيق التراث: 28.

(3) عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 59، وانظر دياب، تحقيق التراث العربي: 12، والطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 11.

(4) دياب، تحقيق التراث العربي: 12.

المسائل التي يعالجها المحدثون في تحقيق النصوص، ويقارن بين هذه المناهج وبين ما انتهى إليه هذا الفن في العصر الحديث، من حديثه عن جهود المستشرقين في نشر التراث العربي، وأوائل المحققين المحدثين العرب، وعن قواعد فن التحقيق ومكملاته، والأمور المساعدة للمحقق على التحقيق، مدللا على منهجه في كتابه بالباب الذي ضمنه "مقالات في نقد تحقيق التراث"، كان نشرها في الأعوام الماضية، نقد بها نقدا تطبيقيا بعض ما صدر من كتب التراث[1].

وتكلم الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي سنة 1974م في مقال نشره في مجلة "الكتاب" بعنوان "التحقيق العلمي وأثره في إحياء التراث العربي"[2]، عن دور المستشرقين في نشر تراثنا العربي، سواء تلك الفئة التي اندفعت إليه بدوافع علمية واضحة، أو أولئك الذين اعتنوا بنشره خدمة لمصالحهم الخاصة، ولكن فضلهم في نشره لا يستطيع أن ينكره أحد، لكونه يعنى بجزء لا يستهان به من تراثنا الحضاري والثقافي، وعن دور العرب المحدثين في الاقتداء بهم في نشر النصوص العربية، واهتمام البلاد الإسلامية بإحياء التراث العربي، مشيرا إلى المحققين الذين عنوا بتراث الأمة، وبعض أعمالهم المحققة، ومجمل الأسس والأصول التي ينبغي أن يلتزم بها المحققون.

ونشر الدكتور نوري حمودي القيسي وسامي مكي العاني في سنة 1975م كتابهما المعنون بـ "منهج تحقيق النصوص ونشرها"، وكانا

(1) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

(2) ص: 50 – 62، وانظر ثبت المصادر والمراجع لمعرفة السنة والعدد.

اعتمدا في حديثهما عن القواعد العامة في التحقيق على ما وضعه السابقون في هذا المجال، وعلى تجاربهما في هذا الميدان[1].

وأصدر الدكتور عبدالرحمن عميرة في سنة 1977م كتابه "أضواء على البحث والمصادر"، وتحدث في الباب الثالث منه عن تحقيق المخطوطات، حديثا جاء في صورة قواعد وأصول يجب على المحققين مراعاتها والالتزام بها، ويؤخذ عليه في هذا الباب أنه فصل الحديث في علامات الترقيم، تفصيلا كان يمكن له الاستغناء عنه في الإشارة إليها في قواعد التحقيق[2].

وكتب الأستاذ أحمد الجندي في سنة 1979م مقالا في "المجلة العربية" السعودية بعنوان "تحقيق التراث"[3].

وألقيت محاضرات عدة في "الندوة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات"، التي انعقدت في بغداد من 4/5 – 1980/7/3م، وقد صدرت محاضرات هذه الدورة مطبوعة على الآلة الكاتبة وبالتصوير[4]، منها محاضرة الدكتور حسين علي محفوظ "فصول

(1) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع، والفضلي، تحقيق التراث: 28، ومطلوب، نظرة في تحقيق الكتب: 16.

(2) ص: 59 – 77، وانظر الفضلي، تحقيق التراث: 28.

(3) الفضلي، تحقيق التراث: 28.

(4) الطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 8، وانظر فيه الحاشية رقم (1).

في علم المخطوطات"، وهي تشتمل على ستة عشر بحثا أوجز فيها قواعد علم المخطوطات[1].

ووضعت لجنة مختصة في بغداد تقريرا بعنوان "أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه"، وذلك بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد المخطوطات العربية)، بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية في المدة الواقعة بين 20 – 1980/5/29م[2]، ويحوي التقرير المبادىء والأسس التي يمكن اتباعها عند الإقدام على تحقيق النصوص.

وألف الدكتور بشار عواد معروف كتابا بعنوان "ضبط النص والتعليق عليه"، قدمه إلى لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه سنة 1980م[3]، ثم نشره في مؤسسة الرسالة في بيروت سنة 1402هـ= 1982م[4].

ونشر الدكتور إبراهيم السامرائي في سنة 1981م مقالا في "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني" بعنوان "مع تحقيق كتب التراث"[5]، أشار فيه

---

(1) السوداني، مع المؤلفين المعاصرين: 647.

(2) انظره في ثبت المصادر والمراجع، والطرابيشي، في منهج تحقيق المخطوطات: 8، وسعيدان، مع تحقيق كتب التراث: 193 – 205.

(3) انظر نص التقرير (المشار إليه أعلاه): 9.

(4) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 11.

(5) ص: 92 – 115.

إلى بعض أسس التحقيق من تتبعه للأخطاء التي وقع فيها محقق كتاب "أخبار أبي القاسم الزجاجي".

وكتب الدكتور أحمد سعيدان في سنة 1981م مقالا بعنوان "مع تحقيق كتب التراث"، نشره في "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني"[1]، وتحدث فيه عن مشروع منهاج لتحقيق التراث، كان أقر في ندوة عقدت في بغداد من 20 – 1980/5/29م، وهو المشروع الذي أشرنا إليه سابقا. وكتب في سنة 1984م مقالا آخر بعنوان "التراث العربي، لماذا نحققه، وكيف"، نشره في المجلة نفسها[2]، تحدث فيه عن المقومات الرئيسية لتحقيق التراث العلمي العربي على وجه الخصوص، وأهمية البحث فيه.

وتحدث الدكتور أحمد مطلوب في سنة 1982م في بحث له بعنوان "نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب"، نشره في مجلة "معهد المخطوطات العربية"[3]، عن أهم الجهود التي قام بها العرب والأجانب في ميدان تحقيق النصوص، وعن سبل التوثيق، وقواعد التحقيق، على أن أهم ما يميز البحث صور التطبيق التي أتى بها من بعض كتب اللغة والنحو والشعر والبلاغة والنقد والأدب العام.

وألف الدكتور عبدالهادي الفضلي سنة 1982م كتابا بعنوان "تحقيق التراث"، كان ثمرة خبرته في هذا المجال، "وخلاصة تجربته في تدريس

---

(1) ص: 193 – 205.

(2) ص: 7 – 19.

(3) ص: 9 – 49.

هذه المادة لطلاب قسم المكتبات بجامعة الملك عبدالعزيز"[1]، ولذلك عرضه بطريقة تيسر عليهم الرجوع إليه والإفادة منه، إذ جعله في ستة عناوين رئيسية – دون المقدمة والفهرس – فأفرد العنوان الأول للحديث عن نشأة التحقيق وتطوره في أوروبا والبلاد العربية، وأفرد العنوان الثاني للحديث عن تعريف التحقيق وشروطه، حتى إذا استوفى الإطار العام لموضوع كتابه، تناول في العناوين الأخرى القواعد التي ينبغي أن يتبعها المحقق في تحقيق المخطوطات، والخطوات التي يجب أن يلتزم بها مرتبة وفق أولويات العمل في التحقيق، فجعل العنوان الثالث في "مقدمات التحقيق" من جمع النسخ وسبل البحث عنها في الدوريات العربية والأجنبية، ومعرفة الفهارس العامة، وأماكن المخطوطات. وجعل العنوان الرابع في "خطوات التحقيق" من توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وضبط عنوانه، وضبط اسم مؤلفه، ومقابلة النسخ، وتقويم النص تقويما لفت النظر فيه إلى التصحيف والتحريف والخطأ. وجعل العنوان الخامس في "مكملات التحقيق"، وتتعلق بتخريج النص وضبطه وترقيمه والتعليق عليه وفهرسته. أما العنوان الأخير فجعله في ما "بعد التحقيق" من عمل المقدمة والمصادر والمراجع. ويدعم المؤلف حديثه - في هذه الموضوعات -بأمثلة لتحقيقات مختلفة تعد مجالا للدرس العملي في العنوان الذي وضعت فيه.

وألف الدكتور عبدالمجيد دياب كتابه "تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره"، نشره المركز العربي للصحافة في القاهرة سنة 1983م[2].

(1) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع، والحلوجي، المخطوط العربي: 276.

(2) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع، وعبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 59.

وألف مطاع الطرابيشي كتابا بعنوان "في منهج تحقيق المخطوطات"، نشرته دار الفكر في بيروت سنة 1403هـ= 1983م[1].

وكتب طه محسن سنة 1983م مقالا في مجلة المورد العراقية بعنوان "في أصول التحقيق العلمي وطبع النصوص"[2]، سجل فيه ملاحظاته على كتاب "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" للدكتورة خديجة الحديثي، في المبحث المتعلق بـ "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، بتقديم شواهد واضحة عليها وتصويبات لها تكفل له الإشارة إلى بعض الأسس التي ينبغي أن يلتزم بها المحقق قبل أن يقدم على التحقيق، بحيث تضمن له صحة النص وخلوه من التصحيف والتحريف، والدقة في ضبطه وتوثيقه.

ونشر الدكتور محمود محمد الطناحي كتابه "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي"، في القاهرة سنة 1984م[3].

وألف الدكتور محمد التونجي كتابا بعنوان "المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات"، وقد صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1986م، وصدرت الطبعة الثانية عن عالم الكتب في بيروت سنة 1415هـ= 1995م[4].

---

(1) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع، والطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 11.

(2) ص: 41 – 56، وانظر المجلد والعدد في ثبت المصادر والمراجع.

(3) عبدالتواب، مناهج تحقيق التراث: 59.

(4) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 11.

وألقى الدكتور محمد رضوان الداية "محاضرات في تحقيق المخطوطات"، في الدورة التدريبية لدراسة شؤون المخطوطات العربية المنعقدة بدمشق سنة 1987م، نظمها معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية[1].

وأصدرت مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في إيران سنة 1988م كتابا بعنوان "منهج تحقيق المخطوطات"[2]، يمثل منهج المؤسسة في التحقيق الجماعي، والكتاب على ما فيه من تفصيلات كثيرة – في كثير من العبارات في شرح المعنى المطلوب، أدته عبارات أخرى في الموضوع نفسه، يمكن إيجازها لتحقق الفائدة المرجوة منها بأيسر الطرق – فإنه قدم مادة وفيرة في حديثه عن صفات المحقق، وهي صفات ضرورية ينبغي أن تتوافر فيه لأنه يقبل على عمل شاق وصعب، وعن عدته وحاجاته اللازمة من الكتب المتنوعة والفهارس المختلفة، التي ينبغي أن يحصل عليها لأنه يتوصل بها إلى عمله، وعن مراحل التحقيق التي استفادوا فيها من القواعد التي أرساها المحققون قبلهم، سواء تلك التي نشرت في كتب تختص بهذا الموضوع، أو المقالات التي نشرت في المجلات والدوريات المتخصصة، ومع ذلك أبقت مؤسسة آل البيت للمحقق الأعمال التي ينفرد بها، والتي هي اختصاص شخصي لا تصلح للعمل الجماعي.

ونشر الخراط في سنة 1988م كتابا بعنوان "محاضرات في تحقيق النصوص"، ومن عنوانه يتضح أنه في أصله محاضرات كان ألقاها على

(1) المرجع السابق: 12.

(2) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، في المدينة المنورة بالمعهد العالي للدعوة الإسلامية الذي يتبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي تمثل تجاربه وخبراته في التحقيق العلمي المتواصل طوال ثلاثة عشر عاما، وقد استعرض فيه الجهود السابقة، ولكنه أعطى مفهوما أكثر وضوحا ودقة في تعريف هذا العلم، والإحاطة بكافة جوانبه، وذلك من خلال الموضوعات التي عرض لها في العناوين الرئيسية لكتابه، وهو وإن أوجز في عنوان الموضوع الذي يذكره، إلا أنه فصل في الموضوعات الفرعية ذات العلاقة به، تفصيلا دفعه إلى تكثيف المادة فيها من ناحية، وإيجازها من ناحية أخرى، وهي موضوعات لم يختلف حديثه فيها عن حديث غيره فيها من حيث الإطار العام لها، فتحدث عن تعريف التحقيق، وعن نشأة التحقيق في أوروبا، وعن معرفة العرب القدماء بالتحقيق واهتمام المحدثين به، حتى إذا انتهى من تعريف المصطلح والنظرة التاريخية تحدث عن شروط المحقق التي تؤهله لممارسة التحقيق، بحيث جعل هذه الشروط مدخلا له للحديث عن عمل المحقق من جمع النسخ وترتيبها واختيار أصحها، ثم المقابلة بينها، والقيام على خدمة النص خدمة تتعلق بتخريجه وشرح غامضه وتفسير الألفاظ الغريبة فيه، وضبطه وفهرسته وكتابة مقدمة له، وهي الأمور التي كان يرى من الضروري أن يشملها تعريف العلماء التحقيق، ثم ترتيب قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها[1].

(1) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

وألف الصادق عبدالرحمن الغرياني سنة 1989م كتابا بعنوان "تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث"[1]، كان خلاصة الدروس التي قام بتدريسها لطلبة السنة التمهيدية في قسم الدراسات العليا في وحدة اللغة العربية والدراسات الإسلامية في الجامعة الليبية، قدم فيه مادة غنية عن قواعد تحقيق النصوص، تقديما فيه تفصيلات كثيرة يستفاد منه إفادة نظرية وعملية في آن، في حديثه عن معرفة القدماء بتحقيق النصوص معرفة أدت بهم إلى وضع القواعد والضوابط التي ترشد إليه، وكانوا طبقوها على كثير من النصوص العربية، وعن تحقيق النصوص عند المحدثين ومناهجهم في ذلك، من معالجته لقواعد فن التحقيق ومكملاته، والأمور المساعدة للمحقق على التحقيق قديما وحديثا.

وألف الدكتور حسام سعيد النعيمي كتابا بعنوان "تحقيق النصوص بين المنهج والاجتهاد"، نشرته جامعة بغداد سنة 1990م[2].

وأصدر الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر كتابا بعنوان "توثيق النصوص وضبطها عند المدثين"، نشرته المكتبة المكية في مكة المكرمة سنة 1414هـ= 1993م[3].

وتناول الدكتور يحيى الجبوري سنة 1993م منهج التحقيق في كتابه "منهج البحث وتحقيق النصوص"، في الفصل الثالث الذي عقده عن

---

(1) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

(2) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 12.

(3) المرجع السابق: 12.

"تحقيق النصوص"[1]، عرض فيه وجهة نظره في التحقيق وفي عمل المحقـق، مسـتفيدا من تجربته الخاصة في تحقيق مجموعة من المخطوطات، ومن مناهج وجهـد المحققـين العـرب المحدثين والمستعربين الذين سبقوه في هذا الميدان، مستثمرا هذه الإفـادة في الموضـوعات التـي عالجها في هذا الفصل، في تعريـف التحقيـق لغـة واصـطلاحا، وذكـر المسـائل المتعلقـة بـه مـن تحقيق العنوان، وتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتحقيق متن الكتاب، وفي توضـيح الخطـوات التي يسير عليها من يعمل في التحقيق، توضيحا التزم فيه الدقة المتناهية في الحديث عنهـا، وفي توجيه المحقق توجيها ييسر عليه مهمته، لأن التحقيق عنده ليس "قواعد تلقن وأصـولا تحفـظ، وإنما هو خبرة وممارسة وعمل"[2]، وهـو وإن كـان قـد جعـل حديثـه عـن تحقيـق النصـوص في عناوين متعددة – وليس كما اجتهد سابقوه من وضعها في عناوين هي في قواعد فـن التحقيـق ومكملاته، والأمور المساعدة على التحقيق – إلا أن هذا الفصل يعد خلاصة مفيدة لما سبقه مـن الكتب، خاصة أن الموضوعات التي طرقها فيه أصبحت جميعها ضرورة لازمة في عمل المحقق لا يمكن له أن يستغني عنها، ولكنه أخل فيه في خلوه من الشواهد التطبيقية والنماذج التوضيحية من أعمال القدامى والمحدثين وأعماله المحققة التي تدعم منهجه، وتقوي حديثه، ويؤخـذ عـلى الكتاب – وربما كان الالتزام بعنوانه السبب في ذلك - أنه تحـدث في الفصـلين الأول والثـاني عـن بعض الموضوعات التي هي أدخل في عمل المحقق، وعليه واجب معرفتها، مثل

(1) ص: 127 – 169، وانظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

(2) المرجع السابق: 10.

الاختصارات والرموز، وعلامات الترقيم، وإصلاح الخطأ، والمقابلة والشكل والنقط وغيرها، ومعرفة القدماء لها، وهي موضوعات أعاد الحديث عنها في الفصل الثالث، ولو كان الحديث عنها حديثا واحدا لكانت الفائدة أعم وأوفى.

وألف الدكتور عبدالرحيم عسيلان كتابا بعنوان "تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل"، نشرته مكتبة الملك فهد في الرياض سنة 1415هـ= 1995م[1].

وألقى إياد خالد الطباع محاضرات بعنوان "قواعد تحقيق المخطوطات"، في الدورة التدريبية الدولية عن صناعة المخطوط العربي الإسلامي، المنعقدة بدبي عام 1418هـ= 1997م، نظمها مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين[2]. ونشر سنة 2003م كتابه "منهج تحقيق المخطوطات"[3]، قدم فيه مادة مكثفة في هذا العلم، امتازت بطريقة جديدة في العرض، في الاختيار الدقيق لعناوين الفصول لتلائم تفصيلاته في الموضوعات التي عالجها فيها، وهي تدور حول دراسة المخطوط العربي وتوثيقه وقراءته ونسخه، وعمل المحقق، ومصادر الباحثين والمحققين ومراجعهم، مستعرضا فيها كلها وجهة نظره التي انبثقت من خبرته ومرانه في تحقيق المخطوطات، التي

(1) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 12.
(2) المرجع السابق: 12 - 13.
(3) انظر الكتاب في ثبت المصادر والمراجع.

أتي بأمثلة تطبيقية منها، وبنماذج من أشكال المخطوطات التي كان يحيل إليها في حديثه عنها في متن الكتاب، مقدما لذلك كله بحديثه عن جهود العرب المحدثين والمستشرقين في هذا المجال، الأمر الذي جعل كتابه مرجعا لا غنى عنه لمن أراد أن يتعلم فن التحقيق ويتقنه، ويؤخذ على الكتاب أنه لم يفرد حديثا خاصا عن معرفة القدماء بتحقيق النصوص، مع أنه أشار إلى آرائهم وطريقتهم في التحقيق في الموضوعات التي طرقها.

ونشر الأستاذ أبو عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري مقالة له بعنوان "توثيق النص وتخريجه" في مجلة "العرب" سنة 2004م[1]، فسر فيها المقصود بتوثيق النص وتخريجه، وذكر أحوال نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وضوابط منهج التخريج ذكرا استند فيه إلى تقديم أمثلة واضحة مما تم نشره من المخطوطات العربية، وإلى النقول التي اقتبسها من كتاب عبدالسلام هارون "تحقيق النصوص ونشرها"[2].

إن ما سبق يمثل أهم الجهود التي بذلها القدماء والمحدثون من العرب والأجانب في مجال التحقيق، والتي حاول فيها أصحابها توضيح المعالم الأساسية التي ينبغي أن يلتزم بها المحققون، وهي لا شك معالم توصلوا إليها من خبراتهم في هذا الميدان، فكانت المصدر الأساس الذي اعتمدوا عليه في التحقيق والتأليف فيه، ولذلك يلاحظ على مقالاتهم أو مجموعة الكتب التي ألفوها أنها تلتقي جمعيها في الأصول العامة للتحقيق

(1) ص: 383 – 397.

(2) انظر المقالة في ثبت المصادر والمراجع لمعرفة الجزء والسنة.

من "تجميع النسخ والمقارنة بينها وتحديد منازلها. [و][1] التحقيق، سواء كان تحقيقا لاسم المؤلف، أو لعنوان الكتاب، أو لنسبة الكتاب إلى مؤلفه، أو للنص نفسه. [و][2] إخراج النص"[3]، وخاصة فيما يتعلق بضبطه[4] وتقويم التصحيف وإعداد الفهارس، على الرغم من "تباينهم في وجوه التعليق على النص"[5]، وإيراد الأمثلة العملية والشواهد التوضيحية في بحوثهم التي وضعوها في قواعد وأصول هذا الفن، مما نشروه وحققوه، وذكر التصحيفات والتحريفات التي نبه إليها كتاب المقالات في بعض الكتب المحققة، وبيان أوجه الصواب فيها[6]، والإشارة إلى جملة المعلومات والفوائد والملاحظات التي أرشد إليها المحققون في تحقيقاتهم أو كتب هذا الفن، وكل ما يثري ثقافة المحقق من التعرف إلى أنواع من كتب التراث، والإفادة منها في كل مرحلة من مراحل التحقيق، وهذا يدل على أن ما وصل إليه المحققون من إسهامات في إحياء التراث العربي المخطوط كان مبنيا على أسس متينة وثابتة من قواعد فن التحقيق التي وضع أسسها، وأرسى دعائمها أساتذة هذا الفن على المستويين العلمي والعملي، أي النظرية والتطبيق، بدءا بنتاج الأستاذ عبدالسلام هارون والدكتور صلاح

(1) زيادة ليست من النص.
(2) زيادة ليست من النص.
(3) الحلوجي، المخطوط العربي: 276.
(4) انظر الكلمات التي تحتاج إلى ضبط بالشكل في الغرياني، تحقيق نصوص التراث: 101 – 103.
(5) الطباع، منهج تحقيق المخطوطات: 13.
(6) انظر المرجع السابق: 13.

الدين المنجد، اللذين اعتمد على أعمالهـما المحققـون الـذين جـاءوا بعـدهما، وانتهـاء بمقدمات الكتب المحققة، والمقالات التـي نشرـت في المجـلات والـدوريات المتخصصـة، والكتـب التي ألفت في هذا الفن[1]، ويدل على أن أصول هذا العلم قد وضعت، وأرسيت قواعده، وأصبح المحققون والباحثون يسلكون طريقة واحدة في التحقيق بعـد أن تعـددت منـاهجهم وتنوعـت طرقهم، وذلك لأن هذه الجهود كونت "صورة محددة لقواعد فن التحقيق بصورة إجماليـة وإن اختلف المحققون - باختلاف قناعاتهم - في بعـض الجزئيـات"[2]، وصـارت كتـبهم دلـيلا لطلبـة الدراسات العليا، والباحثين والمحققين بصرف النظر عن تحصيلهم العلمي، ولكـن لا يعنـي هـذا أن يلتزم هؤلاء بما ورد في هذه الكتب على أنها أصول ثابتة، التزاما لا يمكن الخروج عليـه ألبتـة، وإنما للمحقق الحق في أن يقدر ما قد ينشأ من ظروف خاصة ينفرد بها، خاصة إذا تبينا أن كـل كتاب من الكتب السابقة "يحتفظ بمنهجه وقيمته ومذاقه الخاص"[3].

(1) آل البيت، منهج تحقيق المخطوطات: 32.

(2) المرجع السابق: 32.

(3) الحلوجي، المخطوط العربي: 276.

الخاتمة:

اقتضى البحث في "التحقيق" أن أتحدث عن ثلاثة مصطلحات، كل مصطلح منها يدل على الآخر، وينوب عنه عند المحقق إنابة علمية وعملية، وهي: "تحقيق التراث" و"تحقيق النصوص" و"تحقيق المخطوطات"، أما "تحقيق التراث" فهو المصطلح الأكثر شيوعا من بينها، استعمله المحققون في تحقيق ما وقعت عليه أيديهم من تراثنا العربي المخطوط، في معنى اختلف فهم القدماء له في شقه الأول وهو "التحقيق" عن فهم المحدثين له، ولذلك فإن الكتاب يعالج هذا النوع من الخلاف بين القديم والحديث، للتوصل إلى معنى يكون أقرب إلى عمل المحقق في الوقت الحالي، بعرض أقوال اللغويين في تعريفه عرضا يستفيد من العلائق القائمة بين المعاني في الأصل اللغوي له، والاشتقاقات الصرفية منه، التي دلت في مجملها على معنى يقرب من المعنى الذي يفهمه منه المحقق المعاصر، ويقترن ببعض شرائط المحقق، وعلى مرحلة من مراحل التحقيق تتعلق بضبط النص وتوثيقه، والتي انتهيت منها إلى القول: إن التحقيق عند القدماء هو "العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين"، وهو أيضا: الإحكام والتصحيح والإثبات والتصديق.

وتعرضت لمفهوم التحقيق في الاصطلاح تعرضا نظرت فيه إلى اختلاف المحققين في الأسس التي أقاموا عليها تعريفهم له، والتي تتعلق بعنايتهم بنص المؤلف عناية تقتصر عليها وحدها، أو تقترن بخدمته، وهم

في هذا وذاك لم يخرجوا في تعريفه على القول إن التحقيق "هو تقديم النص المخطوط كما يريده مؤلفه".

وأما التراث فهو الكلمة التي اقترنت بالتحقيق، اقترانا لم يغن من توضيح معناها في اللغة والاصطلاح، وإن كنت وجدت أن معناها في الاصطلاح قد اتخذ صفة الخصوص في "الكتب المخطوطة التي ورثها السلف للخلف"، فإن هذا المعنى اشتق – بإيحاء من تلك القرينة – من المعنى العام الذي أفادته الكلمة في اللغة في "ما يخلفه الرجل لورثته"، أو كل أمر قديم توارثه الآخر عن الأول.

والمصطلح الثاني الذي ذكرته ويدل على المادة نفسها فهو "تحقيق النصوص"، وقد وجدت أن كلمة "نص" في معناها اللغوي وهو "الرفع والإظهار" لم تستعمل في أساليب القدماء، أما في العصر الحديث فقد استعملت في المعنى الذي اكتسبته من ترجمتها عن المصطلح الإنجليزي والفرنسي في الدلالة على أقوال المؤلف الأصلية.

والمصطلح الأخير الذي تعرضت له فهو "تحقيق المخطوطات" تعرضا أعطى – على نحو متقارب - المعنى الذي أعطاه المصطلح السابق في الدلالة على المعنى المستفاد من المصطلح الأول: "تحقيق التراث"، وهو المعنى الذي أفادته المعاجم الحديثة إذ عرفته أنه تحقيق الكتاب المخطوط الذي كتب بخط اليد، أما القدماء فإنهم لم يستعملوه قط، وإن كان الزمخشري ألمح إلى تفسير الكتاب المخطوط، إلا أن هذا لا يعد مؤشرا على استعمالهم لذاك المصطلح، أو أنه كان ذائعا بينهم.

ورأيت لزاما علي – بعد أن وضحت المعنى المقصود بـ "تحقيق التراث"، والمصطلحين الآخرين ذات الصلة به – أن أتحدث عن أسباب عناية العرب بتراثهم، عناية جاءت من نظرتهم إلى وظيفته في الحياة في أن يكون موصولا بالمعاصرة، قادرا على النمو بها، مع ما يرتبط بهذه الوظيفة من آمال في السعي لبناء مستقبل أفضل، والإسهام في نشر العلم، وبيان أمجاد علمائنا الغابرين، وتوطيد الصلة بين علوم الأمس وعلوم اليوم. وعن أسباب وضعهم قواعد موحدة لتحقيق التراث العربي، إذ وجدت أن الجهود التي بذلت في تحقيق النصوص بحاجة إلى تنسيق ومنهجية واضحة، وذلك لفقدانهم ضوابط التحقيق السليم، وتعدد مناهج التحقيق وتفاوتها، وعدم وجود خطة مثلى يسيرون عليها. وعن الغاية من وضعهم أسسا لتحقيق التراث العربي في التقريب بين مناهج التحقيق، وتقديم بعض المعالم الميدانية التي تساعد المحققين على تجاوز صعوبات التحقيق، وترشد المبتدئين إلى طريقة التحقيق السليم، وتنظيم العمل فيه وفق أسس واحدة. وعن الفائدة التي نجنيها من تحقيق هذا التراث أنه أصبح علما قائما بنفسه، يعنى به كثير من الناس عناية أدت إلى ازدياد النشاط العلمي المتمثل في إلقاء المحاضرات، وإقامة الندوات، وعقد المؤتمرات، وتأليف الكتب التي تعنى بهذا الفن، وإلى توافر مجموعة كبيرة من الكتب المحققة في أيدي الناس، يفيدون منها إفادة شتى.

وأفردت مساحة لا بأس بها من كتابي للحديث عن جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لتحقيق التراث العربي، فأشرت إلى أن القدماء كانوا يهتمون بضبط النصوص وتوثيقها، ويعرفون المقابلة بين

النسخ، واختيار أوثقها، ووضع رمز لكل نسخة، ولكنهم لم يعرفوا التحقيق بمنزلة علم له حدوده وأصوله وقواعده. ويعود الفضل إلى المستشرقين في سبقهم لنا في نشر تراثنا، فقد بدأوا منذ القرن التاسع عشر الميلادي يهتمون بجمع المخطوطات العربية ونشرها، وقد اتبعوا فيها القواعد والأصول التي تتبع في أوروبا في نشر النصوص اليونانية واللاتينية، فكانوا أول من نفض الغبار عن كنوزنا، ونبهنا إلى كتبنا ونوادر مخطوطاتنا. وعندما بدأ العرب يهتمون بنشر تراثهم لم تكن هذه البداية مبنية على أسس التحقيق العلمي الدقيق، لأنه لم توجد عندهم إشارات واضحة إلى التحقيق بمفهومه الذي نعرفه اليوم كتخريج النصوص ووضع الفهارس، وتطور الأمر عندما نشطت حركة التحقيق العلمي في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، إذ بدأ الاعتماد على نسخ الكتاب المختلفة والمقابلة بينها، وازدهر التحقيق عندما احتضنته الجامعات العربية من حيث سيره على أسس علمية سليمة، فأصبحت الجامعات تشترط – في وقت متأخر - أن تكون أطروحة الدرجة العلمية كتابا محققا. وبمرور السنين بدأت خبرات العرب تتزايد في ميدان التحقيق، وبدأ التفكير في وضع ضوابط علمية تحكم عملية التحقيق، ومن خلال الندوات والمقالات التي نشرت في نقد بعض الكتب المحققة أخذت تتكون معالم هذا الفن، ويتشكل منهجه، ثم لم تلبث أن نشرت بعض الكتب التي حاولت أن تضع أصولا معينة، وقواعد علمية لتحقيق النصوص، ومع أن هذه الكتب جميعها تلتقي عند الأصول العامة في التحقيق، إلا أن كلا منها يحتفظ بمنهجه الخاص به، وهي على تباينها في القيمة العلمية كانت في وقتها حاجة ملحة للمحققين.

المصادر والمراجع:

1- آل البيت، مؤسسة، منهج تحقيق المخطوطات، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط1، طبع مهر – قم، إيران، 1408هـ= 1988م.

2- البخاري، أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1313هـ.

3- بدرالدين الغزي، أبو البركات، محمد بن محمد (ت 983هـ)، الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد، نشر قسما منه د. محمد مرسي الخولي ضمن مقالته، نص في ضبط الكتب وتصحيحها وذكر الرموز والاصطلاحات الواردة فيها، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، المجلد العاشر، الجزء الأول، محرم 1384هـ= مايو 1964م.

4- برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، مركز تحقيق التراث (وزارة الثقافة)، القاهرة، 1969م.

- وطبعة دار المريخ، الرياض، 1982م.

5- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.

6- البعلبكي، منير، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 2004م.

7- البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت 1093هـ)، خزانة الأدب، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، ط1-2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1979م – 1986م.

8- البكري، أبو عبيد، عبدالله بن عبدالعزيز (ت 487هـ)، سمط اللآلي، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، ط2، دار الحديث، بيروت، 1404هـ= 1984م.

9- بلاشير، ريجيس، وسوفاجيه، جان، قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها: وجهة نظر الاستعراب الفرنسي، ترجمة محمود المقداد، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1409هـ= 1988م.

10- بنت الشاطىء، عائشة عبدالرحمن، مقدمة في المنهج، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971م.

11- التونجي، محمد، المعجم المفصل في الأدب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ= 1999م.

12- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى (ت 291هـ)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1987م.

13- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر (ت 255هـ)، رسالة: فصل ما بين العداوة والحسد (رسائل الجاحظ)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1384هـ= 1964م.

14- الجبوري، يحيى وهيب، المستشرقون والشعر الجاهلي بين الشك والتوثيق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

- ومنهج البحث وتحقيق النصوص، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

15- الجرجاني، علي بن محمد الشريف (ت 816هـ)، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1990م.

16- الجندي، أحمد، تحقيق التراث، المجلة العربية، السعودية، 1979م.

17- ابن حبيب، أبو جعفر، محمد بن حبيب (ت 245هـ)، المحبر، اعتنى بتصحيحه إيلزه ليختن شتيتر، المكتب التجاري، بيروت، 1361هـ.

18- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي (ت 852هـ)، فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

19- ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت 456هـ)، جمهرة أنساب العرب، مراجعة وضبط لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ= 1998م.

20- الحسين بن مطير الأسدي، شعره، جمعه وقدم له حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مايو، 1969م.

21- الحلوجي، عبدالستار، المخطوط العربي، ط2، مكتبة مصباح، جدة، 1409هـ= 1989م.

22- الخراط، أحمد محمد، محاضرات في تحقيق النصوص، ط2، دار المنارة، جدة، 1409هـ= 1988م.

23- الخطابي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم (ت 388هـ)، معالم السنن، وهو شرح سنن الإمام أبي داود، تصحيح محمد راتب الطباخ، ط1، المطبعة العلمية، حلب، 1351هـ - 1352هـ= 1932م - 1933م.

24- الخطيب الإسكافي، أبو عبدالله، محمد بن عبدالله (ت 420هـ)، مبادىء اللغة، تصحيح محمد بدرالدين النعساني الحلبي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1325هـ.

25- دياب، عبدالمجيد، تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، المركز العربي للصحافة، القاهرة، 1983م.

26- ابن دريد، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م – 1988م.

27- روزنتال، فرانتز، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة، ط4، دار الثقافة، بيروت، 1403هـ= 1983م.

28- الزمخشري، جارالله، أبو القاسم، محمود بن عمر (ت 538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ= 1982م.

29- السابق، جروان، مجمع اللغات، (د.ن)، بيروت، 1971م.

30- السامرائي، إبراهيم، مع تحقيق كتب التراث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، العدد المزدوج 11 – 12، السنة الرابعة، ربيع الأول – رجب 1401هـ= كانون الثاني - حزيران 1981م.

31- سعيدان، أحمد، التراث العربي، لماذا نحققه، وكيف، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، العدد المزدوج 23 – 24، السنة السابعة، ربيع الأول – رمضان 1404هـ= كانون الثاني – حزيران 1984م.

- ومع تحقيق كتب التراث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، العدد المزدوج 13 – 14، السنة الرابعة، شعبان – ذو الحجة 1401هـ= تموز – كانون الأول 1981م.

32- ابن سلام، أبو عبدالـلـه، محمد بن سلام (ت 231هـ)، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1400هـ= 1980م.

33- السوداني، عبدالـلــه عبـدالرحيم، مـع المـؤلفين المعـاصرين: حسـين محفـوظ، مجلـة عـالم الكتـب، الرياض، المجلد الأول، العدد الرابع، ربيع الآخر 1401هـ= فبراير 1981م.

34- ابن سينا، أبو عـلي، الحسـين بـن عبدالـلــه (ت 428هــ)، الشـفاء (المنطـق)، تحقيـق الأب قنـواتي وآخرين، (د.ن)، القاهرة، 1966م.

35- السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، عبدالرحمن بن أبي بكـر (ت 911هــ)، المزهـر في علـوم اللغـة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جادالمولى وآخرين، دار الفكر، القاهرة.

36- الصفدي، صلاح الدين، أبو الصفا، خليل بن أيبـك (ت 764هــ)، الـوافي بالوفيـات، اعتنـاء هلمـوت ريتر وآخرين، ط2، فرانز شتاينر، فيسبادن، 1381هـ - 1402هـ= 1962م - 1982م.

37- ضـيف، شـوقي، البحـث الأدبي: طبيعتـه، مناهجـه، أصـوله، مصـادره، ط7، دار المعـارف، القـاهرة، 1992م.

- وتحقيق تراثنا الأدبي، مجلة المجلة، السنة التاسعة، العدد 101، مايو (أيار)، سنة 1965م.
- وعصر إحياء التراث، مجلة المجلة، العدد 132، فبراير، سنة 1967م.

38- الطباع، إياد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1423هـ= 2003م.

39- الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد (ت 360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.

- والمعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط2، مكتبة الزهراء، الموصل، 1404هـ= 1983م.

40- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (ت 310هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، 1327هـ - 1329هـ.

41- الطرابيشي، مطاع، في منهج تحقيق المخطوطات، ط1، دار الفكر، بيروت، 1403هـ= 1983م.

42- عبدالتواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1406هـ= 1986م.

43- عبدالنور، جبور، المعجم الأدبي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.

44- العبيدي، رشيد عبدالرحمن، التحقيق العلمي وأثره في إحياء التراث العربي، مجلة الكتاب، العدد الثامن، السنة الثامنة، بغداد، 1974م.

45- العدواني، عبدالوهاب محمد علي، أمالي مصطفى جواد في: فن تحقيق النصوص، مجلة المورد، بغداد، العدد الأول، المجلد السادس، 1397هـ= 1977م.

46- ابن عساكر، أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1951م.

47- العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبدالله بن سهل (ت 395هـ)، ديوان المعاني، تصحيح المستشرق كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة، 1352هـ.

48- العقيقي، نجيب، المستشرقون، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

49- ابن عقيل الظاهري، أبو عبدالرحمن، توثيق النص وتخريجه، مجلة العرب، دار اليمامة، الرياض، الجزء 7و8، السنة 39، محرم وصفر 1425هـ= آذار - نيسان (مارس - إبريل) 2004م.

50- العكبري، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين (ت 610هـ)، التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي)، ضبطه وصححه مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت.

51- العلموي، الشيخ عبدالباسط بن موسى بن محمد (ت 981هـ)، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مطبعة الترقي، دمشق، 1349هـ.

52- العمري، ليلى، عطوان ومنهجه في جمع الشعر وتحقيقه، مجلة أفكار، عمان، العدد 176، حزيران 2003م.

53- عميرة، عبدالرحمن، أضواء على البحث والمصادر، ط4، دار الجيل، بيروت، 1406هـ= 1986م.

54- الغرياني، الصادق عبدالرحمن، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، 1989م.

55- الفضلي، عبدالهادي، تحقيق التراث، ط1، مكتبة العلم، جدة، 1402هـ= 1982م.

56- الفيروزآبادي، أبو طاهر، محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ= 1986م.

57- قباوة، فخرالدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1415هـ= 1994م.

58- القسطلاني، أبو العباس، أحمد بن محمد (ت 923هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه محمد عبدالعزيز الخالدي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ= 1996م.

59- القفطي، أبو الحسن، علي بن يوسف (ت 624هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406هـ= 1986م.

60- القيسي، نوري حمودي، والعاني، سامي مكي، منهج تحقيق النصوص ونشرها، مطبعة المعارف، بغداد، 1395هـ= 1975م.

61- الكتاني، محمد إبراهيم، التحقيق العلمي عند الدكتور مصطفى جواد، مجلة اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المجلد الثامن، الجزء الأول، ذو القعدة 1390هـ= كانون الثاني 1971م.

62- ابن كثير، عمادالدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت.

63- الكرماني، أبو القاسم، محمود بن حمزة (ت بعد 500هـ)، البرهان في متشابه القرآن، تحقيق أحمد عزالدين عبدالله خلف الله، ط2، دار صادر، بيروت، 1417هـ= 1996م.

64- مجمع اللغة العربية (القاهرة)، المعجم الوسيط، ط3، دار عمران، القاهرة، 1405هـ= 1985م.

65- محسن، طه، في أصول التحقيق العلمي وطبع النصوص، مجلة المورد، المجلد 12، العدد 1، بغداد، 1983م.

66- المرزوقي، أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن (ت 421هـ)، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1411هـ= 1991م.

67- مطلوب، أحمد، نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، المجلد الأول، الجزء الأول، ربيع الأول - شعبان 1402هـ= يناير - يونيو 1982م.

68- معهد المخطوطات العربية (الكويت)، أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه: نص التقرير الذي وضعته لجنة مختصة في بغداد من 6 - 15 رجب 1400هـ= 20 - 29 مايو - أيار 1980م.

69- المنجد، صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، ط5، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1976م.

- وقواعد تحقيق النصوص، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الجزء الثاني، المجلد الأول، 1955م.

- وقواعد تحقيق النصوص، مطبعة مصر، القاهرة، 1955م.

70- مندور، محمد، حول أصول النشر: كتاب قوانين الدواوين للأسعد بن مماتي، مجلة الثقافة، القاهرة، العدد 277، السنة السادسة، ربيع الثاني 1363هـ= إبريل 1944م.

- والعدد 280، السنة السادسة، جمادى الأولى 1363هـ= مايو 1944م.
- وفي الميزان الجديد، دار نهضة مصر، 1977م.

71- ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.

72- ابن النديم، أبو الفرج، محمد بن أبي يعقوب إسحق (ت 380هـ)، الفهرست، اعتنى به وعلق عليه الشيخ إبراهيم رمضان، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1415هـ= 1994م.

73- نصار، حسين، محاضرات في علوم اللغة والأدب، صدرت مطبوعة على الآلة الكاتبة ضمن: محاضرات الدورة التدريبية لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات العربية، القاهرة، يونيه (حزيران) ويوليه (تموز) 1971م.

74- هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص ونشرها، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ= 1977م.

75- وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1979م.

تم بحمد اللـه